الفصل الثالث

تطور علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية ومرحلة التحول إلى الاشتراكية

سنحاول في هذا الفصل تتبع الخطوط العامة لتطور الاقتصاد السياسي في الفترة التي تغطي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا . ولكي يتم لنا ذلك سنرى :

- أولا : الاقتصاد السياسي بعد التقليديين ، في الفترة التي تغطي النصف الثاني من القرن التاسع عشر والسنوات من القرن العشرين السابقة على الحرب العالمية الأولى .

- ثانيا : الاقتصاد السياسي وتعميق الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي ، خاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين .

- وثالث : الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا .

١ ـ الاقتصاد السياسي بعد التقليديين

أدى تطور القوى الاجتماعية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالي ونفيه ، أي الطبقة العاملة ، في وجودها الى جانب الطبقة الرأسمالية المسيطرة ، الى تحطيم وحدة البناء النظرى الكلاسيكي ، وأثار في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تيارين أساسيين من الفكر الاقتصادى :

ـ التيار الأول ، وان كان يبدأ من البناء النظرى للتقليديين يعطينا بناء نظريا يختلف كيفيا عن بنائهم . هذا التيار يمثل في ذات الوقت استمرارا وتعديا للفكر التقليدى ، الأمر الذى يطور علم الاقتصاد السياسي بعد مولده . ذلك هو تيار الاقتصاد السياسي الناتج عن تحليل كارل ماركس .

ـ أما التيار الثاني : فيمثل عودة الى التداول كمركز للاهتمام تاركا العملية الاقتصادية (بهيكلها وطريقة أدائها) ومنشغلا أساسا بسلوك الوحدات الاقتصادية ابتداء من الحاجات . وهو وان كان يبدأ من بعض الأفكار التي توجد على هامش البناء النظرى للتقليديين ما يلبث أن ينسلخ عنه مبتعدا بذلك عن العلم . ذلك هو تيار فكر المدرسة الحدية المسماة بالمدرسة النيوكلاسيكية[1] (أو المدرسة الحديثة)

---

(١) Marginalist School, Neo-classical school; l'école marginaliste, l'école néo – classique.

أولاً : الاقتصاد السياسي عند كارل ماركس (٢) .

يبدأ ماركس تحليله الاقتصاد بنقد موضوع ومنهج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، ثم يقدم لهما بديلا يمكنه من تقديم بناء نظرى يتعلق بالاقتصاد الرأسمالى وقوانين حركته .

فيثير ماركس أولا التساؤل بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسي التقليدى ، من حيث طبيعته وحدوده . وهو ينقد فكر التقليديين الخاص بهذا الموضوع على الأسس التالية :

● يتجاهل التقليديون الكيف ، أى المظهر الكيفي للظواهر الاقتصادية ، اذ يمتص تحليل المظهر الكمى (القابل للقياس) كل اهتمامهم . فاذا ما جردنا من الكيف أصبحت الظواهر التي تجرى دراستها متجانسة ، أى لا فرق كيفي بينها . والواقع أن الظواهر ليست كذلك .

● يزيد على ذلك أن التقليديين يربطون هذا الكل المتجانس من الظواهر الاقتصادية بحاجات فرد اقتصادى له (بفضل استلهامهم للفلسفة الفردية) طبيعة أنانية وحاسبة

---

(٢) سنقتصر هنا على الفكر الاقتصادى لكارل ماركس نفسه دون التعرض للفكر الماركسي بصفة عامة . هذا الأخير يحتوى ، بالاضافة الى فكر ماركس نفسه ، الانتاج الفكرى للمفكرين الماركسيين في كافة التخصصات منذ بدأت أفكار كارل ماركس تمثل ، من الناحية المنهجية ، نظرة معينة للانسان ولوضعه في الكون وقدراته على احداث التغييرات الاجتماعية . وكارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) فيلسوف ، واقتصادى ، وعالم اجتماع ، ومؤسس الحركة العمالية الدولية . كما ساهم في النشاط السياسي للطبقات العاملة الأوروبية . ويغطى التحليل النظرى لماركس العديد من فروع المعرفة العلمية ويكفي أن نحيل القارئ هنا الى كتابات ماركس . أنظر في تجميعها :

M. Rubel, Bibliographie des oeuvres de Karl Marx, Marcel Rivière & Cie, Paris, 1956 — Oeuvres de Karl Marx, Bibliothèque de la Pléiade, 2 Tomes, Paris, 1963

كذلك نحيل القارئ الى بعض المؤلفات التي تهدف الى تقديم البناء النظرى الماركسي بصفة عامة .

F. Mehring, Karl Marx. The Story of his Life, Allen & Unwin, London, 1951 — S. Hook, From Hegel to Marx, Studies in the Intellectual Development of K. Marx, Humanities Press, New York, 1958 — H. Bartoli, La doctrine économique et sociale de Karl Marx, Seuil, Paris, 1950 — A. Cornu, Karl Marx et Friedrich Engels, P.U.F., 4 Tomes, 1955, 1958, 1961 et 1970 — T. B. Bottomore & M. Rubel (eds.), Karl Marx, Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, Watts & Co, London, 1956 — M. Rubel, Karl Marx, Essai de biographie intellectuelle, Marcel Rivière et Cie, Paris, 1957 — Unesco, Marx and contemporary Scientific Thought, Mouton, The Hague, 1969

وفيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية لماركس أنظر أولا مؤلفاته وعلى الأخص :

Introduction to the Critique of Political Economy — Capital, 3 volumes — Fondaments de la critique de l'économie politique, 2 Tomes — Theories of Surplus Value (3 Volumes).

وكذلك المؤلفات التالية :

M. Dobb, Political Economy & Capitalism, Routledge & K. Paul, London, 1937 — P. Sweezy, The Theory of Capitalist Development, Monthly Review Press, New York, 1956 — J. Robinson, An essay on Marxian Economics, Macmillan, London, 1942 — J. Schumpeter, History of Economic Analysis — R. Meek, Studies in the Labour Theory of Value, Lawrence & Wishart, London, 1956 — D. Horowitz (ed.), Marx and Modern Economics; MacGibbon & Kee, London, 1970 — L. Althusser et autres, Lire le Capital, Maspéro, Paris, 1965 — R. Guilhéneuf, Le Problème de la théorie Marxiste de la valeur, A. Colin, Paris, 1952 — P. Villar, Marx et Marxisme, in, Dictionnaire des Sciences Economiques, J. Romeuf (ed.), P.U.F., Tome 2, 1958, p. 712 - 727 — O. Lange, Economie Politique, P.U.F., 1962 — E. Mandel, Traité d'économie Marxiste, 2 Tomes, Julliard, Paris, 1962.

وقد استعنا في كتابة هذا الجزء بطبعة موسكو لكتاب « رأس المال » ، الأجزاء الثلاثة في ١٩٥٩ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ .

(وحيدة) « الرجل الاقتصادى ». هذا الرجل الاقتصادى يستمد قواعد سلوكه من « الطبيعة الانسانية » التي لا تتغير عبر التاريخ. في هذه الحالة تكون القوانين الاقتصادية نتاج خصيصة محددة للحالة النفسانية للانسان (بصفة عامة) عندما يمارس نشاطه الاقتصادى. وهو ما ينتقده ماركس. فالقوانين الاقتصادية، بالنسبة له، نتاج الروابط الاقتصادية بين الأفراد (وهى روابط اجتماعية) التي تنشأ على نحو ملموس في المجتمع. بمعنى آخر، تؤسس فكرة « الرجل الاقتصادى » الصفة الاقتصادية للظواهر على الانسان المجرد ككائن له حاجات، وهو ما يرفضه ماركس على أساس أن الظواهر تستمد صفتها الاقتصادية من أنها علاقات اجتماعية تنشأ بين أفراد المجتمع، ومجتمع محدد بالذات. فما هو اقتصادى يتحدد اجتماعيا وليس لخصيصة مجردة ترد الى الانسان بصفة عامة.

- بهذا النقد الثاني يرتبط النقد الثالث ارتباطا وثيقا، وهو خاص باعتبار التقليديين للظواهر الاقتصادية ظواهر أبدية لا تتغير وما يترتب عليه من اعتبار القوانين الاقتصادية النظرية صالحة لكل زمان ومكان

بالنسبة لماركس، يتعلق موضوع الاقتصاد السياسي بعملية الانتاج والتوزيع بطبيعتها الديالكتيكية. فالظواهر الاقتصادية التي تحتويها هذه العملية لها طبيعة ديناميكية؛ ومن ثم يكون للقوانين التي تحكمها ذات الطبيعة، فالحركة من طبيعة هذه الظواهر التي هى اجتماعية، ومن ثم تاريخية. في هذا المجال يتعين التمييز بين:

- ظواهر اقتصادية مشتركة بين أكثر من شكل من الأشكال الاجتماعية للانتاج. مثال ذلك ظواهر التداول النقدى حيث كانت النقود تتداول في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالى كما تتداول في المجتمع الرأسمالى، وذلك رغم اختلاف كيفية التداول ومداه من مجتمع الى آخر.

- وظواهر نوعية يتميز بها شكل واحد من الأشكال الاجتماعية للانتاج.

ويترتب على ذلك أن التحليل النظرى للعملية الاقتصادية يتعين أن يهدف الى استخلاص نوعين من القوانين الاقتصادية:

- القوانين العامة التي تكون مشتركة بين أكثر من شكل من أشكال الانتاج.

- والقوانين النوعية التي تميز الأشكال المختلفة للانتاج.

عند دراسة شكل من الأشكال الاجتماعية للانتاج (أى عند دراسة الانتاج في مجتمع

معين) تكون القوانين الخاصة بهذا الشكل أكثر أهمية في التعرف على طبيعة هذا الشكل من الانتاج من القوانين العامة المشتركة بين أكثر من شكل من أشكال الانتاج .

وعليه ، ما يتصف بالطبيعة الديناميكية في نظر ماركس هو موضوع الاقتصاد السياسي كعلم يهدف الى استخلاص قوانين الحركة للأشكال الاجتماعية المختلفة للانتاج ، أي للعمليات الديالكتيكية الحقيقية المحددة تاريخيا . ومن ثم يكون لموضوع الاقتصاد السياسي طبيعة تاريخية ، فهو تاريخي بمعنيين :

- فهو تاريخي أولا بمعنى أن موضوع التحليل ، المجتمع الحديث ، محدد للباحث تاريخيا .

- وهو تاريخي ثانيا بمعنى أن موضوع التحليل ، طريقة الانتاج الرأسمالية ، ليست كما أعتقد التقليديون « الشكل المطلق والنهائي للانتاج الاجتماعي » وانما لا تعدو أن تكون « مرحلة عابرة في التطور التاريخي لهذا الانتاج » .

على هذا النحو ، يعني الاقتصاد الكلاسيكي بالنسبة لماركس مواجهته بموضوع جديد وبالتالي وضع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي نفسه محل تساؤله . وبما أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يتحدد كاقتصاد سياسي بموضوعه فان النقد الذى يصيب هذا الموضوع عن طريق مواجهته بموضوع جديد يمكن أن يصيب الاقتصاد السياسي (الكلاسيكي) في ذات وجوده . وهذا هو ما قصدناه عندما قلنا أن تحليل ماركس انما يمثل بديلا للتحليل التقليدي رغم أن هذا الأخير كان بمثابة نقط البدء التي انطلق منها ماركس .

فاذا ما تم له نقد موضوع الاقتصاد السياسي التقليدي يقوم ماركس بتحليل الموضوع البديل بوعي منهجي كبير . يرتكز منهج ماركس على النظرة الديالكتيكية (أي الجدلية)[٣] للكون وللعلاقة بين الانسان والطبيعة في سعيه المستمر تحويل هذه الأخيرة . هذا التحويل لا يكون ممكنا إلا بفضل المعرفة التي يكتسبها الانسان لقوى الطبيعة وبفضل تطور التكنيك المبني على تلك المعرفة . في عملية استخلاص المعرفة ، اذا ما حدد الباحث هدفه وجب عليه استخدام طريقة التحليل ، هي طريقة الاستقصاء ، بمقتضاها يدرس الموضوع في حركته الديالكتيكية ويستخلص الأفكار النظرية .

في الأساس توجد اذن الحركة الديالكتيكية الحقيقية . وتكون عملية استخلاص المعرفة بعناصر هذه الحركة هي الأخرى ديالكتيكية ، اذ تكتسب المعرفة استخداما للمنطق

(٣) Dialectical; dialectique.

[illegible] ومن ثم لزم لفهم منهج ماركس أن نتعرض سريعا للديالكتيك المادى ثم للمنطق الديالكتيكي لنرى في النهاية طبيعة طريقة التحليل.

فيما يخص الديالكتيكية المادية الأمر الذى يتعلق بنظرة تعتبر الكون ككل مكون من المادة في حركتها ، من المادة في تطور متصاعد عن طريق وصولها الى مستويات متتالية بما يصحبها من تغيرات كمية تؤدى في تراكمها ، وبتحولات مفاجئة ، الى تغيرات كيفية ، أى جديدة . هذا الكون يتكون من مجموعة من العمليات المرتبطة أحدها بالآخر عضويا والتي هى في تطور مستمر[(٤)] .

فالظواهر ، طبيعية أو اجتماعية[(٥)] ، توجد في حركة مستمرة ، في تحويل لا يتوقف ، في تطور لا ينقطع . فكل شىء في حالة صيرورة ، في تغير مستمر ، لاشىء خالد أو نهائي . هذه الحركة تتم في عملية ذاتية ، تنتج عن ديناميزم ذاتي (ولا تأتي من خارج الشىء) ، هى تنتج من تصارع الأضداد ، من المتناقضات الداخلية . فمن وجهة نظر التطور يقال أن الموقف ديالكتيكى عندما توجد بين مراحله المختلفة علاقة تضاد ، علاقة ينشأ عنها توالى مراحل أخرى . فالشرط الضرورى لموقف ديالكتيكى يتمثل في وجود مرحلتين (على الأقل) متميزتين ولكنهما غير منفصلتين . ويتحقق الشرط الكافي لهذا الموقف عندما تقدم هاتان المرحلتين علاقة تضاد وتفاعل متبادل على نحو تعكس معه نتيجة هذا التفاعل شيئا جديدا (يختلف كيفيا عنهما) وتحتفظ هذه النتيجة ببعض العناصر الهيكلية لهاتين المرحلتين في الوقت الذى يزول فيه ببعض هذه العناصر . على هذا النحو يتحقق الاستمرار مع التغيير .

وعليه نتبين :

---

(٤) هذه النظرية أصبحت تعرف بعد وفاة ماركس «بالمادية الديالكتيكية» أو المادية الجدلية dialectical matérialism, materialisme dialectique والنظر الى الظواهر الاجتماعية وفقا لهذه النظرية الشاملة انما يمثل حالة خاصة أطلق عليها انجلز اصطلاح «المادية التاريخية» historical materialism, matérialisme historique وهو ما يسمى «بالتفسير المادى للتاريخ» (أنظر مقالة من كتاب ماركس : مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي ، المنشود في الأعمال المختارة لكارل ماركس وانجلز ، الجزء الاول ، طبعة موسكو باللغة الانجليزية ، ص ٣٦٨) . والظاهر أن المادية التاريخية سبقت المادية الديالكتيكية في التطور الفكرى لماركس . أنظر :
H. Lefevre, Le matérialisme dialectique, P.U.F., 1947 p. 63.
ولم يستخدم ماركس هذه الاصطلاحات وان كان قد تحدث بطبيعة الحال عن المادية وعن الديالكتيك . وعلى قدر علمنا ، استخدم اصطلاح «المادية الديالكتيكية» لأول مرة بواسطة بليخانوف . أنظر :
G. Plekanov, Les Questions fondamentales du Marxisme, Editions Sociales, Paris, 1947 p. 17.

(٥) مع فارق يتمثل في أن تغير المجتمع وتطوره يحدث بمعدلات تفوق في سرعتها بمراحل معدلات تطور الظواهر الطبيعية . وأحيانا ما يؤدى هذا المعدل البطئ لتغير الظواهر الطبيعية بالبعض الى عدم رؤية الطبيعة الديالكتيكية للظواهر الطبيعية .

- أن كل واقعة هي أكثر من مجرد واقعة ، اذ هي في ذات الوقت نقيض للامكانيات الحقيقية التي تتضمنها الواقعة . في كل الأشياء ، في كل المواقف يوجد النقيضان : العنصر الموجب والعنصر السلبي ، أى نقيض العنصر الأول . فالشيء هو في ذات الوقت نفسه ونقيضه ، هو وحدة المتناقضات (مثال ذلك التناقض الأساسي للمجتمع الرأسمالى المتمثل في التناقض بين المال والعمل ، ففي داخل هذا المجتمع تتضمن العلاقة الاجتماعية التي تؤول لطبقة معينة امتلاك وسائل الانتاج استبعاد العامل عن هذه الوسائل ويكون عليهم أن يبيعوا قدرتهم على العمل كسلعة لصاحب وسائل الانتاج . هذه لعلاقة التي هى رأس المال تتضمن في ذات الوقت العمل الأجير : فأحدهما ينتج الآخر . ولكن العمل هو نقيض رأس المال . الصراع بين هذين النقيضين يولد الحركة ؛ ويكون العنصر السلبي هو العنصر النشط المحرك والمجلب للتطور . وفي المجتمع الرأسمالى تنشأ الحركة الاجتماعية من تصارع الأضداد ، من خلال الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية . وتكون الطبقة العاملة هى المحرك للتغير المجلبة للتطور) .

- في صراع الأضداد تكمن الحركة ومن خلاله تحدث التغييرات . أولا في شكلها الكمى ، ثم بعد ذلك ، وبعد أن يصل تراكم التغييرات الكمية الى مستوى معين ، في شكلها الكيفي . هذا التغير الكيفي يحدث فجائيا . بعد تحليله لرأس المال في أشكاله المختلفة وخاصة في شكله النقدى يتساءل ماركس عن المرحلة التي يبدأ فيها رأس المال النقدى ظهوره كظاهرة سائدة وينتهى الى انه لكى تتحول كمية من النقود (أو من القيمة) الى رأس مال لابد أن تكون قد تعدت الحد الأدنى الذى يختلف وفقا للمستويات المختلفة لتطور الانتاج التي تتحدد بدورها بالظروف الفنية الخاصة بفروع الانتاج المختلفة . وعلية لا يصبح الحائز للنقود أو للسلع رأسماليا إلا بعد أن يتعدى المبلغ من النقود الذى يخصصه للانتاج الحد الأقصى الذى كانت تعرفه فروع النشاط الانتاجي في العصور الوسطى . « هنا ، كما هو الحال بالنسبة لعلوم الطبيعة ، يتأكد القانون الذى ذكره هيجل في كتابة عن « المنطق » ، القانون الذى بمقتضاه تؤدى التغييرات الكمية ، بعد أن تصل الى درجة معينة ، الى فروق في الكيف »[٦] .

- أن التغير الكيفي يمثل عنصرا جديدا ، هذا العنصر الجديد الواجد لجذوره في الموقف القديم يمثل مستوى أعلى من التطور (مثال : بعد أن درس التحول الديالكتيكى للمجتمع الأوروبي من شكله الاقطاعى الى شكله الرأسمالى يقول ماركس : « تعطى طريقة الاختصاص الرأسمالية (بالجزء الأهم من الناتج الاجتماعى ، م د .) ، المترتبة على طريقة

(٦) رأس المال ، الجزء الأول . ص ٣٠٩ .

الانتاج الرأسمالية الملكية الخاصة الرأسمالية . هذا هو النقيض (أو النفي) الأول للملكية الخاصة الفردية المرتكزة على عمل المالك (أى المنتج الصغير الذى كان مالكا لوسائل الانتاج والذى تم التحول الرأسمالى عن طريق تجريده من وسائل الانتاج ، م . د .) . ولكن الانتاج الرأسمالى يولد بنفسه نقيضه بنفس الحدة التي تتميز بها قوانين الطبيعة (أى الاختصاص الجماعى بالناتج الاجتماعى ، م . د .) . ذلك هو نقيض النقيض . هذا الأخير لا يعيد للمنتج الملكية الخاصة ، وانما يعطيه فردية ترتكز على مكتسبات العصر الرأسمالى ، أى على التعاون والسيطرة المشتركة على الأرض ووسائل الانتاج »[٧]) .

ابتداء من هذه النظرة الديالكتيكية للواقع الطبيعى والاجتماعى يتم استخلاص المعرفة ، كسبيل لسيطرة الانسان في المجتمع (وفي المجتمع المحدد تاريخيا) على قوى الطبيعة ، باستخدام المنطق الديالكتيكى[٨] . وفقا لهذا المنطق تمثل العلاقة بين الانسان والطبيعة أساس كل واقع[٩] . فالانسان والطبيعة يمثلان ، في العلاقة الديالكتيكية التي تنشأ بينهما من خلال نشاط الانسان ، يمثلان الحقيقة الموضوعية الوحيدة . ويمثل تطور الانسان ، في علاقته مع الطبيعة ، عملية تحقيق لذاته طبيعة ديالكتيكية وتاريخية . الأمر هنا يتعلق بعملية ملموسة ، مادية ، يثيرها نشاط الانسان أى عمله الذى يسعى به الى تحويل الطبيعة . لتحقيق نفسه ، يعيش الانسان ، الذى يمثل نقيض الطبيعة ، صراعا مستمرا معها للسيطرة على قواها . ولكى تتحقق له هذه السيطرة لابد له من معرفة هذه القوى . من هنا كانت مسألة المعرفة بحيويتها اللامحدودة . فاذا ماتصورنا الطبيعة والحياة الاجتماعية كعملية في حركة مستمرة اى في تطور تعين ان يأخذ نشاطنا الفكرى ومعرفتنا - وهما ليسا الا محاولتنا المستمرة لفهم الكون الذى نعيش فيه - بدورهما شكل عملية قابلة أبدا للتعديل . ومن ثم تكون عملية استخلاص المعرفة العلمية عملية ديالكتيكية[١٠] ويصبح ديالكتيك الأفكار (أى

---

(٧) رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٧٦٣ . أنظر البابين السابع والثامن من كتاب انجلز بعنوان « ثورة الهر اهرنج على العلم » . وتبدى اهمية هذا المؤلف في أن ماركس قرأ أصوله وأنه كتب الباب العاشر من هذا الكتاب . والمعروف أن ماركس الذى كان ينوى أن يكتب كتابا عن الديالكتيك أو الجدل (انظر خطابه الى J. Dietzgen في ١٨٧٦ ، والمشار اليه في ص ٦٢ من كتاب Hook المشار اليه في هامش (١) من ص ١٨٩ عاليا لم تتح له فرصة كتابته . ومن ثم استخلص الديالكتيك من تحليله النظرى ، أى من لعمل النظرى الذى قام به .

(٨) Dialectical logic la logique dialectique

(٩) « يمثل العمل كخالق لقيمة الاستعمال ، كعمل مفيد ، الشرط الأساسي ، المستقل عن كل أشكال المجتمع ، لوجود الجنس الانساني ، أى ضرورة تفرضها الطبيعة على نحو أبدى بدونها لا تبادل مادى بين الانسان والطبيعة ، ومن ثم لا حياة » رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٤٢ .

(١٠) يرجع اكتشاف قوانين الجدل (الديالكتيك) وبلورتها بطريقة متناسقة الى الفيلسوف الألماني هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣٠) . وقد اعتبر ماركس جدله المادى معارضا تماما لجدل هيجل المثالى . الأمر يتعلق اذن بنوعين من الجدل يختلفان كيفيا . أنظر رأس المال ، الجزء الأول ، ص ١٩ . وأنظر فيما يتعلق بالعلاقة بين الجدل الماركسي والجدل الهيجلى L. Althusser, La Pensée, No. 166, décembre, 1962 et No. 110, Août 1963.

الحركة الجدلية للأفكار) انعكاسا واعيا من نتاج المخ (الذى هو مادة في أكثر أشكالها تطورا) للحركة الديالكتيكية لواقعنا[١١] أى أن ديالكتيك الفكر يعكس ديالكتيك الواقع . وعليه لا يكون المنطق في وضع موجها للكينونة اذ يتحد الاثنان في كل يرتكز على الحقيقة الموضوعية[١٢] .

أما بالنسبة لعملية التحليل ، تحليل الظواهر المكونة للعملية الاقتصادية ، فان ماركس يتبع المنهج التجريدى القائم على الاستقراء والاستنباط كطرق للاستخلاص المنطقي مع استخدام اكبر للاستقراء . بل أن ماركس يعتبر أول من أبرز أهمية التجريد والدور الخاص الذى يلعبه في مجال دراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر الاقتصادية بصفة خاصة .[١٣]

اذا ما تحدد موضوع الاقتصاد السياسي وفقا لمنهج ماركس فانه ، في دراسته هذا الموضوع ، يهدف الى الكشف عن القوانين الاقتصادية للحركة في المجتمع الحديث ، المجتمع الرأسمالي . فالتركيز يتم ، في اطار تحليله النظرى ، على تطور الاقتصاد الرأسمالي الأمر الذى لا يتأتى إلا بفهم طبيعة طريقة الانتاج الرأسمالية وكيفية أدائها والتغييرات التي تصيبها عبر الزمن . وينتج عن هذا المجهود التحليلي بناؤه النظرى .

فهناك أولا **نظرية القيمة وفائض القيمة**[١٤] . وهي نظرية للعمل في القيمة تقدم تفسيرات للمظاهر الكيفية والكمية لظاهرة القيمة كأساس لتحديد الأثمان ، لمصدر القيمة وقياسها .

هنا يبدأ ماركس تحليله ، مستخدما المنهج التجريدى ، بتحليل الشكل الأولى للعلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي ، أى تبادل السلعة . تحليل هذا الشكل الأولى يظهر بذور التناقض في هذا المجتمع . من هذا التحليل يخرج ماركس بمقولاته الاقتصادية الأساسية[١٥] ، وهو يخرج بها في ترتيب يعبر عن مولد هذه العلاقات ونموها وتطورها . فهو

---

(١١) « بالنسبة الى حركة الفكر ليست إلا انعكاسا لحركة الواقع ينقلها مخ الانسان ويضعها على مستوى آخر » ، ماركس ، رأس المال ، الجزء الأول ، ص٩ .

(١٢) بالنسبة لماركس ، هذه الحقيقة وجدت دائما مستقلة عن الفكر ، أنظر في ذلك ص ٦٦ من : مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي ، طبعة Edition Sociales باريس ، عام ١٩٥٧ . والواقع أنه توجد علاقة ديالكتيكية بين المادة والفكر ، بالنسبة لهذه العلاقة أنظر : J. Sipos, La Pensée, No. 109, Join, 1963 P. 47 – 63.

(١٣) أنظر الباب الخاص بمنهج الاقتصاد السياسي في كتابه . مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي .

(١٤) Theory of value and surplus-value, théorie de la valeur et de la plus-value.

(١٥) هذه المقولات « هى أشكال للفكر تملك حقيقة موضوعية باعتبارها انعكاس لعلاقات اجتماعية لا تنتمى إلا الى هذه الحقبة التاريخية المحددة حيث انتاج المبادلة هو طريقة الانتاج الاجتماعى » ، رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٧٦ .

ينتقل من السلعة الى شروط تبادلها الى النقود ثم الى تحول هذه الأخيرة الى رأس المال . في احد مراحل تحول رأس المال(١٥م) ، وهي مرحلة رأس المال المنتج (أى في عملية الانتاج) تزداد قيمة رأس المال . هذه الزيادة للقيمة تجد أصلها في شراء سلعة (بواسطة الرأسمالى) تتميز عن غيرها من السلع بأنها تنتج أثناء استعمالها قيمة تفوق قيمتها هى . هذه السلعة هى القدرة على العمل (أو قوة العمل)(١٦) التي تخلق ، عند بذل الجهد أى عند العمل ، فائض القيمة الذى هو مصدر رأس المال ، فرأس المال ينتج اذن في عملية الانتاج الحقيقية .

ولكي نتفادى الكثير من اللبس والخلط اللذان يكثر ان نجدهما في الكتابات المتعلقة بهذه النظرية في القيمة يتعين ان نعى مفهوم مكونات هذه النظرية والفرق بين كل منها :

- يتعين ان نعى أولا الفرق بين **قوة العمل والعمل**(١٧) فقوة العمل هى القدرة (أو الصلاحية) للقيام بالعمل اثناء عملية الانتاج ، وهذه القدرة توجد طالما وجد العامل حيا وقادرا من الناحية الجسمانية حتي ولو كان في حالة بطالة . أما العمل فهو البذل الفعلى للمجهود المنتج ، أى الانفاق الفعلى للعضلات والأعصاب والمخ . وهو يتحقق اذا ما استخدمت قوة العمل بجمعها مع الشروط الأخرى لعملية الانتاج أى مع أدوات العمل والمواد موضوع العمل . الفرق بين قوة العمل والعمل يتضح بالمقارنة من الفرق بين القدرة على الهضم . فالقدرة على الهضم موجودة طالما كنا بصدد انسان حى له جهاز هضمى سليم ، أما الهضم فلا يحدث إلا في الحالة التي يوجد فيها في المعدة طعام يجرى هضمه ، اذا توافرت الشروط التي يمكن في ظلها استخدام القدرة على الهضم . وقد كان ماركس أول من أوضح هذا الفرق .

- في اطار العمل يتعين أن نعى الفرق بين **العمل الفردى (الملموس)**(١٨) **والعمل الاجتماعى (المجرد)**(١٩) : الأول هو العمل الذى ينفق في عملية محددة للانتاج (ولتكن عملية انتاج الساعات ، مثلا) متمثلا في انفاق القوة الانسانية في شكل خاص . الأمر هنا يتعلق بعمل ملموس له خصائص محددة (يكتسبها عن طريق اعداد تكويني معين) تميزه عن غيره من العمل الفردى (كعمل العامل الزراعى مثلا) . فالصفات التي يتميز بها عمل

(١٥ مكرر) سنرى فيما بعد عند دراستنا للخصائص لطريقة الانتاج الرأسمالية (في الباب الثالث من هذا الجزء الأول) المراحل الثلاثة لدورة رأس المال .

(١٦) Labour-power, force de travail.

(١٧) Labour; travail.

(١٨) Individual (concrete) labour, work; travail individuel (concret).

(١٩) Social labour (abstract labour); travail social (travail abstrait).

صانع الساعات تختلف عن الصفات التي يتميز بها عمل العامل الزراعي . وصفات كل عمل تفرده عن غيره من الأعمال الفردية . أما العمل الاجتماعي فهو العمل بصفة عامة ، أي ذالك المجهود الواعي المجرد الذى يميز مجهود الانسان عن المجهود الذى تبذله الكائنات الأخرى .

- في كلامنا عن العمل المجرد يتعين أن نفرق بين **العمل البسيط** (٢٠) **والعمل المركب** (٢١) . فالعمل البسيط (العمل غير الماهر) هو الانفاق للقوة البسيطة التي يمتلكها جسمانيا كل انسان دون تطوير خاص لهذه القوة . أما العمل المركب (العمل الماهر أو المدرب) فينتج عن تطوير العمل البسيط ، فهو العمل البسيط مضروبا في نفسه ، أي مضاعفا ، على نحو يحقق التقابل بين كمية معينة من العمل المركب وكمية أكبر من العمل البسيط (فساعة مثلا من العمل المركب تساوى ٣ ساعات من العمل البسيط) . على هذا النحو يمكن التعبير عن عدد وحدات العمل المركب بعدد أكبر من وحدات العمل البسيط .

يتعين أن نعي ثانيا **الفرق بين قيمة الاستعمال والقيمة وقيمة المبادلة** والثمن :

فقيمة الاستعمال هي صلاحية الناتج لاشباع حاجة معينة ، أى صلاحيته كموضوع لحاجة انسانية . هذه الصلاحية ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي يتكون منها الناتج وكذلك اى خصائص (أو صفات) العمل الفردى (الملموس) الذى ينفق في انتاجه (٢٢) . وتتمتع المنتجات بقيمة الاستعمال هذه في ظل كل الأشكال الاجتماعية للانتاج . ونضيف أن قيمة الاستعمال هذه هي شروط القيمة في اقتصاد المبادلة .

أما **القيمة** (٢٣) : فهي خصيصة اجتماعية للسلعة تجعلها محلا للمبادلة ، في ظل شروط انتاج المبادلة . فالقيمة هي اذن ظاهرة تنتمى الى انتاج المبادلة . وانتاج المبادلة فقط . من الناحية الكيفية تتميز السلع بخصيصة مشتركة تجعلها قابلة للتبادل فيما بينها رغم اختلاف قيم استعمالها : هذه الخصيصة المشتركة تتمثل في أنها كلها نتاج العمل الاجتماعي المجرد (بالتضاد مع العمل الفردى الملموس الذى ينتج قيم الاستعمال) . من الناحية الكمية تمثل كل سلعة

---

(٢٠) Simple labour; travail simple

(٢١) complex labour; travail complexe. أنظر هذه التفرقة عند ابن خلدون ، فيما سبق ، هامش (١٢٢) ص ١٠٥ .

(٢٢) أنظر هامش ١٤ ص ٩٥ .

(٢٣) هنا لا يخلط ماركس بين القيمة والثروة اذ هو يفرق بوعى بينهما : « مثل زيادة كمية قيم الاستعمال زيادة في الثروة المادية . اذ بينما يكسي شخصان بمعطفين لا يكسي معطف واحد الا شخص واحد . ومع ذلك من الممكن أن يقابل زيادة كمية الثروة نقصا ملازما في مقدار القيمة » رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٥٤ - ٤٩ .

جزءا من العمل الاجتماعي المجرد . فمقدار القيمة يقاس اذن بكمية العمل اللازم اجتماعيا لإنتاج السلعة(٢٤).

في علاقات التبادل - وهي شأنها شأن العلاقات الاقتصادية علاقات اجتماعية تتم بواسطة الأشياء المادية - تعبر القيمة عن نفسها في شكل قيمة المبادلة التي هي علاقة (أي نسبة) بين قيمتين . وعليه يتعين التفرقة بين القيمة والشكل الذى تأخذه في التبادل (أي قيمة مبادلتها) . اذا ما تم التعبير عن القيمة النسبية لسلعة ما في صورة وحدات السلعة التي تلعب دور النقود نكون بصدد ثمن هذه السلعة .

هذا وتتحلل قيمة السلعة الى ر + م + ف حيث ر تمثل قيمة الجزء من رأس المال ذى القيمة الثابتة Constant capital (أى قيمة وسائل الانتاج) التي تنتقل الى قيمة السلعة بفضل العمل ، م = قيمة قوة العمل (هى نفسها سلعة تشترى بقيمتها) المستعملة في الانتاج أو ما يسميه ماركس برأس المال المتغير (أى الجزء من رأس المال الذى يخصص لشراء قوة العمل)(٢٥) ، ف : قيمة الناتج الفائض أى فائض القيمة التي ينتجها العمل ويختص بها رأس المال نفسه . بمعنى آخر يقوم الرأسمالى بشراء قوة العمل كسلعة بقيمتها(٢٦) ، وهو يدفع في مقابلها الأجر . عند استعمالها تستطيع قوة العمل (مستخدمة وسائل الانتاج) أن تجدد انتاج قيمتها ، وأن تسمح لجزء من رأس المال ذى القيمة الثابتة

---

(٢٤) يقصد بكمية العمل اللازمة اجتماعيا «كمية العمل اللازمة لانتاج السلعة في ظل الظروف العادية للانتاج ، وبالدرجة المتوسطة لمهارة العمل وحدته وفقا لما هو سائد (في المجتمع) في هذا الوقت (الذى تقاس فيه القيمة . م . د .)» . رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٣٩ . هذا ومن الواضح أن قيمة سلعة تبقى كما هى طالما بقى الوقت اللازم لانتاجها كما هو . ولكن هذا الأخير يتغير مع القوة المنتجة للعمل (أى مع انتاجية العمل م . د .) التي تتوقف بدورها على ظروف متنوعة ، من بينها المهارة المتوسطة للعمال ، تطور العلم ودرجة تطبيقه تكنولوجيا ، التنظيم الاجتماعي للانتاج ، مدى وكفاءة وسائل الانتاج ، كما تتوقف على عوامل طبيعية بحتة» . رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٤٠ .

(٢٥) variable capital تختلف التفرقة التي يدخلها ماركس في اطار رأس المال المنتج بين رأس المال ذى القيمة الثابتة ورأس المال المتغير عن التفرقة التي يقول بها الكلاسيك بين رأس المال الثابت fixed capital (ويمثل وسائل الانتاج الثابتة من مبانى وآلات وما يلحق بها) ورأس المال المتداول circulating capital (ويمثل المواد الأولية والقوة المحركة والأجور) . فبينما تبين التفرقة التي يقول بها الكلاسيك الكيفية التي يتم بها انتقال قيمة وسائل الانتاج الى الناتج (تدريجيا وعلى دفعات بالنسبة لعناصر رأس المال الثابت ، ودفعة واحدة بالنسبة لعناصر رأس المال المتداول) تبين التفرقة التي أدخلها ماركس مصدر فائض القيمة . فهو يعتبر رأس المال ذى القيمة الثابتة كذلك لانه لا ينقل الى قيمة السلعة أكثر من قيمته . أما رأس المال المتغير ، وهو رأس المال النقدى المخصص لشراء قوة العمل ، فينقل الى قيمة السلعة المنتجة أكثر من قيمته ، فهو يخلق فائض القيمة . ويزيد على ذلك أن الحفاظ على قيمة رأس المال ذى القيمة الثابتة لا يتحقق إلا بواسطة رأس المال المتغير . أنظر رأس المال ، الجزء الأول ، الباب الثامن ، وخاصة ص ٢٠٩ .

(٢٦) وتتحدد قيمة قوة العمل (أو القدرة على العمل) كسلعة بنفس الطريقة التي تتحدد بها قيمة السلع الأخرى : أى بكمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلع اللازمة لمعيشة العامل وعائلته . إلا أن قوة العمل تختلف عن غيرها من السلع في أنه يدخل في تكوين قيمتها عامل اجتماعي ، تاريخي . اذ تتحدد قيمة قوة العمل في كل مجتمع من المجتمعات ليس فقط بما هو لازم لاستمرار الوجود الجسماني للعامل وانما كذلك «بمستوى المعيشة المتعارف عليه» في هذا المجتمع . أنظر رأس المال ، الجزء الأول ، الباب السادس .

أن ينقل قيمته الى السلعة المنتجة ، كما أنها (أى القوة العاملة عند استعمالها) تنتج قيمة جديدة ، هي فائض القيمة (ومن هذا التكوين للقيمة يستخلص ماركس بعض العلاقات : ف ÷ م هو معدل فائض القيمة (أو معدل الاستغلال ، أي استغلال العمل) ، ر ÷ م هو التكوين العضوى لرأس المال[٢٧] ، وأخيرا ف ÷ (ر + م) الذى يمثل معدل الربح) .

وفيما يتعلق بالثمن يتعين التمييز بين ثلاثة أنواع من الثمن : ثمن التكلفة[٢٨] ، ثمن الانتاج[٢٩] وثمن السوق[٣٠] . ويمثل ثمن التكلفة ما تكلفه السلعة بالنسبة للرأسمالي ، ومن ثم فهو يساوى ذلك الجزء من قيمة السلعة المغطى لقيمة وسائل الانتاج المستهلكة في انتاج السلعة ولقيمة قوة العمل . فهو يساوى اذن ر + م . أما ثمن الانتاج فهو عبارة عن ثمن التكلفة في فرع معين من فروع النشاط الانتاجي مضافا اليه متوسط معدلات الربح في النشاطات الانتاجية المختلفة . هذا المتوسط اجتماعى اذ هو يجرد من الاختلاف في التكوين العضوى لرأس المال (أى نسبة المال ذى القيمة الثابتة الى رأس المال المتغير) في الفروع المختلفة للنشاط الانتاجي . على هذا النحو لا يكون لثمن الانتاج ، شأنه في ذلك شأن القيمة ، أى معنى الا فيما يتعلق بالمجتمع كله . وثمن الانتاج هذا يختلف عن ثمن السوق ، وهو الثمن اليومى الذى يتقلب حول ثمن الانتاج كمركز للجاذبية ، أى الثمن الذى تباع به السلعة . وهو مساو لثمن التكلفة مضافا اليه معدل الربح الذى يتحقق فعلا في هذا الفرع الانتاجي (معدل الربح هذا قد يكون أعلى أو أقل من متوسط معدلات الربح في مختلف الفروع) . ويختلف معدل الربح الفعلي من فرع انتاجي الى آخر نظرا لاختلاف التكوين العضوى لرأس المال من فرع الى آخر ونظرا لعدم قدرة المنافسة الحرة على القيام بعملها (لأسباب مختلفة)[٣١] .

ترتكز على نظرية القيمة وفائض القيمة نظرية ماركس في توزيع الدخل القومى[٣٢] بين

(٢٧) The organic composition of capital: la composition organique de capital.

(٢٨) Cost-price; prix de revient.

(٢٩) production price; prix de production.

(٣٠) Market price; prix de marché.

(٣١) أنظر رأس المال ، الجزء الثالث (Parts 1 & 2)

(٣٢) يفرق ماركس بين :

- الناتج الاجتماعى الكلى total social product, produit social total

أى مجموع ما انتج خلال الفترة الانتاجية وقيمة تكون تساوى ر + م + ف .

- الناتج الصافي net social produit وقيمته تساوى قيمة الناتج الاجتماعى الكلى مطروحا منها قيمة ما استهلك من رأس المال ذى القيمة الثابتة (أى وسائل الانتاج) في عملية الانتاج . قيمة الناتج الصافي = م + ف ، أى قيمة رأس المال المتغير +

الطبقات الاجتماعية . والتوزيع يحدد نصيب كل طبقة وكل فرد في الناتج الاجتماعي ثم وهو يحصل عن طريق التبادل على المنتجات المحددة يتبلور فيها هذا النصيب والتي تشبع القدر من الحاجات الذي يتمكن من اشباعها ونمط التوزيع يتحدد بنوع علاقات الانتاج السائدة : فعند مستوى مرتفع من التجريد يوزع الدخل القومي بين الأجور (دخل الطبقة العاملة) وفائض القيمة (وهو مقولة مجردة غير ملموسة في الحياة العملية) . ويتحلل فائض القيمة هذا ، عند مستوى أقل تجريدا ، الى الربح والفائدة والريع ، والربح والفائدة يمثلان دخل الطبقة الرأسمالية ، والريع هو دخل طبقة ملاك الأراضي . هذا الثلاثي هو دخل الملكية ، ملكية وسائل الانتاج بما فيها الأرض .

ثم هنالك **نظرية النقود** ، تفسر طبيعتها وأصلها التاريخي ووظائفها والكيفية التي تتحدد بها قيمتها والدور الذي تلعبه في الانتاج وتجدد الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي[٣٣] .

ويكتمل البناء النظري لماركس **بنظرية في التطور الرأسمالي** ، هذه النظرية تقوم على :

- تحليل العملية الاقتصادية كعملية للانتاج وتجدد الانتاج تحليلا يعطينا نموذجين لتجدد الانتاج : نموذج لتجدد الانتاج البسيط وآخر لتجدد الانتاج على نطاق متسع[٣٤] .

- تحليل عملية تراكم رأس مال كقوة محركة للتطور الرأسمالي : من التراكم البدائي (مدروسا دراسة تاريخية) الى التراكم في أثناء العملية الاقتصادية في وقت أصبحت فيه طريقة الانتاج الرأسمالية الطريقة السائدة .

- من هذا التحليل يستخلص ماركس القوانين الأساسية لتطور الاقتصاد الرأسمالي ،

... فائض القيمة . الأول يستخدم في شراء قوة العمل ممثلا على هذا النحو دخل القوة العاملة (الأجور) ، والثاني يمثل دخل الطبقات المالكة (في شكل نقدي) . فائض القيمة هذا يتحلل الى ربح وفائدة وريع عقاري

- الدخل القومي الكلي — total national income; revenu national total
ويساوي الأجور + الربح + الفائدة + الريع .

- الدخل القومي الصافي — net national income; revenu national net
يساوي الربح + الفائدة + الريع . وهو يعتبر كذلك « لأن المجتمع بأكمله » الذي يرتكز على الانتاج الرأسمالي ، ينظر الى الأمور من وجهة النظر الرأسمالية ، ومن ثم لا يعتبر دخلا صافيا إلا الدخل الذي يتحلل الى الربح (والفائدة) والريع . أنظر رأس المال ، الجزء الثالث ، ص ٨١٨ - ٨١٩ .

(٣٣) أنظر الباب الخاص بالنقود في « مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي » وكذلك الباب الثالث من الجزء الأول لرأس المال . أنظر كذلك :

Suzanne de Brunhoff, La Monnaie chez Marx, Editions Scoiales, Paris, 1967 — J. Morris, Marx as a Monetary Theorist, in, Science and Society, Vol XXXI, No. 4, fall 1967. p. 404– 427.

(٣٤) أنظر الأبواب من ١٨ - ٢١ من الجزء الثاني من رأس المال ، وكذلك :

M. Dowidar, Les Schémas de reproduction ... chs. III & IV — Nagels, op. cit., ch. III.

وهي :

❁ قانون تركز (في يد الطبقة الرأسمالية في علاقتها بالطبقات الاجتماعية الأخرى) رأس المال وتمركزه (في داخل الطبقة الرأسمالية نفسها)[٣٥] .

❁ قانون تزايد بؤس الطبقة العاملة مع تطور الاقتصاد الرأسمالي[٣٦] . وذلك على افتراض عدم تنظيمها لنفسها نقابيا وسياسيا .

❁ قانون ميل معدل الربح للانخفاض .

❁ وقانون التطور الاقتصادي غير المتوازن . التطور الرأسمالي من خلال الأزمات وزيادة حدتها مع التطور الرأسمالي[٣٧] .

* * *

من كل هذا يتضح أن البناء النظري لكارل ماركس يبدأ من نقده النافذ للبناء النظري للتقليديين . بفضل منهجه الناقد يتوصل ماركس في ذات الوقت الى أن يحقق لنفسه نقطة بدء صلبة عن طريق الاحتفاظ بما في النظرية التقليدية من نتائج أساسية صحيحة وأن يقدم النظرية التي تمثل نفيا negation لهذه النظرية التقليدية ذاتها . على هذا النحو يجد الاقتصاد السياسي ، في العملية التي يقطعها من الكلاسيك الى ماركس ، تطوره الديالكتيكي الجدلي وهو يتطور ، كما رأينا حول

(٣٥) Law of concentration and centralisation of capital.

(٣٦) من الناحية المنهجية يتعين ، لكي نفهم مضمون هذا القانون ، أن نعي مستوى التجريد الذي يقوم عنده ماركس بالتحليل وكيف أنه يقوم به على افتراض العمل التلقائي للاقتصاد الرأسمالي (أي افتراض عدم تدخل الانسان في عمل قوانينه) . كما يتعين أن نعي مفهوم « القوانين الاجتماعية » عند ماركس وأن نكون على علم بنظريته الخاصة بقيمة قوة العمل ، بدور وعي الطبقة العاملة ونضالها المنظم (والأمر هنا يتعلق بنضالها الاقتصادي) ، بنصيب الطبقة العاملة في الدخل القومي في المجتمعات الرأسمالية وبمعدل زيادة هذا النصيب في علاقته بمعدل زيادة الدخل القومي ، بالدور الذي لعبته هجرة السكان من أوروبا الغربية نحو الأراضي « الجديدة » ، وأخيرا بالدور الذي لعبته المستعمرات التي تمثل اقتصادياتها اقتصاديات تابعة للاقتصاديات الأم والميكانزم الذي تحقق بواسطته خلق الجيش الاحتياطي من العمال على الأقل جزئيا في المجتمعات المختلفة .

(٣٧) من ناحية الطبيعة المنهجية تحليل ماركس تحليل جمعي macro-analysis: analyse macro-économique ، اذ هو ينشغل بطبيعة العملية الاقتصادية في مجموعها وبطريقة أدائها عبر الزمن بقصد التوصل الى قوانين حركتها . وما يقوم به من تحليل وحدى micro-analysis: analyse micro-économique أي التحليل الذي يجد موضوعه في وحدة اقتصادية واحدة (ولتكن الوحدة الانتاجية ، المشروع) ، انما يتم ابتداء من الاطار الهيكلي للاقتصاد الرأسمالي ويمثل تحليلا لعملية الانتاج كعملية اجتماعية على مستوى الوحدة الانتاجية كخلية بها خصائص المجتمع بما يقوم فيه من علاقات بين الطبقات الاجتماعية (وليس دراسة لسلوك المنظم الفرد ، كما سنرى بالنسبة للحديين) . عند الانتقال من التحليل الوحدى الى التحليل الجمعي يعي ماركس أن الظاهرة على مستوى المجتمع لا تمثل تجميعا للظاهرة على المستوى الفردي مرفوعة الى الأس المساو لعدد الوحدات المكونة للاقتصاد القومي . وانما تكون على مستوى المجتمع مغايرة لمجموع الظاهرة على مستوى الوحدة كما أن التحليل الذي يقوم به ذا طبيعة ديناميكية اذ تنصب الدراسة على العملية الاقتصادية في حركاتها عبر الزمن وعلى تغيراتها خلال الفترات المختلفة للانتاج ولتجدد الانتاج .

نظرية القيمة كأساس نظرى لتحديد ثمن السلعة فى الأسواق ، أى لتحديد الأثمان النسبية للسلع التى يتم على اساسها تبادل السلع ، تبادلا يحقق الربح النقدى لأصحاب المشروعات الامر الذى يلزم معه ان نتعرف على كيفية طرح مشكلة القيمة والثمن والاجابات التى نجدها لدى الكلاسيك وماركس فى شأن الأسئلة التى تثيرها هذه المشكلة .

أولا : الاسئلة التى تمكن باثارتها من طرح مشكلة القيمة :

١ - الى نوع من انواع الاقتصاديات تنتمى ظاهرة القيمة ؟ (اقتصاد المبادلة المرتكزة على تقسيم العمل ؟) .

٢ - ما هو مفهوم القيمة ؟ الأمر الذى يثير التفرقة بين القيمة وقيمة الاستعمال وقيمة المبادلة والثمن (بما يثيره هذا الأخير من افكار مختلفة بالنسبة للثمن الضرورى " و " الثمن الطبيعى " و " ثمن السوق ") .

٣ - ما هو دور قيمة الاستعمال بالنسبة للقيمة ؟

٤ - ما هو مصدر القيمة ؟ (الامر الذى يثير الفرق بين العمل وقوة العمل والعمل الاجتماعى (المجرد) والعمل الفردى (الملموس) والعمل البسيط والعمل المركب). (هذا السؤال يتعلق بالمظهر الكيفى للقيمة) .

٥ - ما هو مقياس القيمة ؟ وهو سؤال يتعلق بالمظهر الكمى للقيمة .

٦ - ما هو منظم القيمة ؟ (٣٧)

٧ - السؤال الخاص بماهية العلاقة بين القيمة وانتاجية العمل (ومن ثم شروط العمل الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية) .

---

(٣٧) عادة ما يتم الخلط بين مقياس القيمة Mesure of Value ومنظم القيمة Regulator of Value . الاول يتعلق بوحدة قياس القيمة كميا ، والثانى يتعلق بما يحدد ما تتمتع به السلعة من قدر او آخر من هذه الوحدات .

٨ - كيف تتحدد قيمة قوة العمل كسلعة ؟

٩ - كيف يمكن التوصل ، من قيمة السلعة وقيمة قوة العمل ، الى الفائض ؟(وما يثيره ذلك من افكار العمل وفائض العمل والناتج وفائض الناتج والقيمة وفائض القيمة) .

١٠ - السؤال الخاص بمكونات الفائض ، وما ينحلل اليه عند مستوى أدنى من التجريد الذهني .

١١ - السؤال الخاص بالعلاقة بين القيمة وقيمة مبادلة السلعة ؟ وكيف يكون الانتقال من القيمة الى قيمة المبادلة التي تفرض نفسها عند التبادل .

١٢ - السؤال الخاص بكيفية التوصل نظريا من القيمة الى النقود ، ومن القيمة ، من خلال النقود ، الى الثمن .

١٣ - كيفية الانتقال من قيمة السلعة الى ثمن السوق وما يثيره من اشكاليات :

- من ثمن التكلفة + متوسط الربح الى ثمن الانتاج (او الثمن الطبيعي) كمحور يدور حوله ثمن السوق في الزمن الطويل .
- كيفية ادخال حركات قوى السوق (قوى الطلب والعرض) لتحدد تقلبات ثمن السوق ومن ثم هذا الثمن في لحظة زمنية معينة .
- كل ذلك مع التفرقة بين الصراع التنافسي بين المشروعات (ما يطلق عليه المنافسة) والصراع الاحتكاري بينها ، خاصة عندما يصبح الاحتكار الشكل التنظيمي الذي يسود غالبية فروع النشاط الانتاجي ابتداء من مرحلة التطور الرأسمالي التي تفرض نفسها منذ الربع الاخير من القرن الاخير من القرن التاسع عشر .

ثانيا : اما بالنسبة للاجابات التي تحتويها كتابات الكلاسيك وماركس في شأن القيمة فتفصيلها يقتضي القراءة المتأنية لأعمالهم بقصد التعرف أولا على ما اذا كان كل من هؤلاء الكتاب قد أثار السؤال أم لا، وللتعرف ثانيا ، على الاجابة التي اعطاها له في حالة اثارته ، للتوصل الى بنائه النظري الخاص بالقيمة ، لننتهي

الى مرحلة تطور هذا البناء بين الكلاسيك وماركس ، وتقييم كل ذلك كأساس لتحديد الاثمان النسبية للسلع . وما دمنا لا نقوم هنا بدراسة تفصيلية لتاريخ الفكر الاقتصادي ، فاننا نقتصر على بيان هذا السبيل المنهجي لقراءة كتابات الكلاسيك وماركس الخاصة بنظرية القيمة ، وقد اعطت نظرية العمل في القيمة ، التي نكتفي هنا بالتقسيم لجوهرها :

في ظل انتاج المبادلة القائم على التقسيم الاجتماعي للعمل تصبح المنتجات سلعا اي منتجات معدة للتبادل فالسلعة تكتسب ، الى جانب صلاحيتها لأن تشبع حاجة معينة . صلاحية اصطلح على تسميتها بقيمة الاستعمال اوالمنفعة خصيصة تجعلها صالحة لان تكون محلا للتبادل اجتماعيا . فالسلعة هي اذن قيمة استعمال وقيمة . الا انها ولابد وان تتحقق اولا كقيمة قبل ان تتحقق كقيمة استعمال .. وذلك لان السلعة المعدة للمبادلة لا تمثل قيمة استعمال لمالكها (اى لمنتجها) وانما هي كذلك لغير منتجها .

كي تتبادل السلعة ، التي هي نتاج وحدة انتاجية تسهم بجزء ، وبجزء فقط ، من العمل الاجتماعي لابد ان تكون نافعة للآخرين ، اى لابد ان يكون لها قيمة استعمال اجتماعيا . فانتاج ناتج اجتمع افراد المجتمع لسبب (ديني مثلا) او لآخر ، على ألا يستخدمونه في اشباع حاجاتهم ينتهي بهذا الناتج الى الضياع . اذ هو مرفوض اجتماعيا ومقدما كشيء نافع . هذا الرفض يحول دون الناتج وابراز ما فيه من محتوى او من مادة في عملية التبادل . فالمنفعة اذن ، وانما المنفعة من وجهة نظر المجتمع ، هي شرط قبول الناتج في التداول ، شرط قابليته لان يكون محلا للمبادلة ، اى شرط القيمة .

ولكن قد يكون للاشياء منافع دون ان يكون لها قيمة بالمعنى الاقتصادي ، ذلك هو امر الاشياء التي لا ينتجها افراد المجتمع وانما توجد في الطبيعة وتكون نافعة لهم كالهواء مثلا وثمار الاشجار في المناطق الكثيفة الغابات . مثل هذه الاشياء قد توجد في الطبيعة دون ان يعرفها الانسان ، واستخدامه لها رهين بمعرفتها واكتشاف انها قد تفيده . ومع تطور معرفة الانسان بوسطه الطبيعي يتزايد اكتشافه

لمنافع الاشياء ، وهو ما يتم من خلال التجربة الاجتماعية . ومن ثم كان اكتشاف منافع الاشياء ، واقرار معايير يتعارف عليها اجتماعيا لقياس كميتها مسألة تاريخية، اذ ان هذا الاكتشاف يتحدد بنوع المجتمع وبدرجة تطوره .

وصلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي تدخل في انتاجها والى خصائص العمل الفردي الملموس الذي قام بانتاجها . هذه الخصائص مجتمعة تجعل السلعة صالحة لاشباع حاجة معينة دون غيرها من الحاجات . فالقلم الرصاص مثلا يصلح للاستعمال في الكتابة لانه يصنع من مادة من طبيعتها ان تترك اثرا على الورق ولانه انتج بنوع من العمل له من الخصائص (الخبرة والمعرفة الفنيتين) ما يعطي للقلم الشكل الذي يجعله ملائما للامساك به عند الكتابة . اذا كان ذلك هو مصدر قيمة استعمال فان قيمة الاستعمال هذه تصبح حقيقة فقط عند الاستعمال الفعلي للسلعة في الاشباع .

تلك هي قيمة استعمال السلعة ، ماهيتها ومصدرها وضرورة وجودها دائما على الصعيد الاجتماعي ، كشرط لقابلية السلعة لان تكون محلا للمبادلة . أما بالنسبة لقيمة السلعة فالسلعة هي في ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة . كلاهما هي السلعة، ولكن كل منهما نقيض للآخر ، أو ان شئت نفيا للآخر : ان انت استعملت السلعة (في استهلاكك الخاص ،كما اذا استخدمت نوعا من الخضروات في اعداد وجباتك الغذائية المنزلية ، او في الانتاج كما اذا استخدمته في وحدة انتاجية تقوم بتجهيز وتعليب الاغذية المحفوظة) فانك تكون قد استبعدت امكانية استخدامه كقيمة ، اي ان تقوم بدور في التبادل . من ناحية اخرى . ان انت استخدمت السلعة في المبادلة (مباشرة في عملية مقايضة او غير مباشرة بوساطة النقود) فانك تحرم نفسك من استخدامها كقيمة استعمال .

في السوق تتقابل السلعة وتتبادل فيما بينها رغم اختلاف منافعها ، أي رغم

اختلاف خصائصها المعينية واشكالها . وهو ما يعني التجريد من قيم استعمالها في عملية المبادلة . وقد رأينا ان التبادل يتم ، كما هو ثابت تاريخيا عند الوصول الى حد معين في انتاج شيء ما . بمعنى ان التبادل يبدأ بمبادلة الفائض عن حاجة الانسان (في الانتاج وفي بقية حياته الاجتماعية) . فالوفرة النسبية وليست المطلقة هي شرط المبادلة .

اذا كانت عملية المبادلة تجرد من قيم استعمال السلع ، فان هذه الاخيرة تتقابل بما لها من خصيصة اجتماعية تجعلها قابلة للمبادلة وتعبر عما فيها من محتوى مشترك . فهي تتقابل كقيم . وكما ان قيمة الاستعمال لا تصبح حقيقة الا عند الاستعمال الفعلي للسلعة في الاشباع كذلك القيمة لا تظهر الا عند التبادل ، بمناسبة علاقة اجتماعية قائمة على تقسيم العمل (اى على مساهمة كل منتج بجزء من العمل الاجتماعي) . وهي تعبر عن نفسها عند التبادل في شكل معين ، شكل القيمة ، الذي هو قيمة المبادلة : نسبة مبادلة سلعة بسلعة اي نسبة تقابل قيمتين او اكثر . وهي نسبة تعكس كميات تناسبية تتبادل وفقا لها السلع من بعضها البعض . كيف تتحدد نسبة التبادل هذه ؟

نعرف من التجربة ان نسب التبادل تختلف في حالة سلعة ما باختلاف السلع التي تتبادل معها . فاذا اخذنا المنسوجات كمثل ، فان متر النسيج يتبادل وفقا لنسب مختلفة مع السلع المختلفة . يتبادل مثلا بكيلة من القمح ، وبنصف رطل من الحديد وبثلاثين قلما من اقلام الرصاص وهكذا تكون نسب تبادل هذه السلع مع النسيج هي على التوالي ١ : ١ : ١/٢ ، ١ : ٣٠ . ومع ذلك فقيمة هذا المتر من النسيج واحدة سواء عبر عنها بوحدات من القمح او الحديد او اقلام الرصاص او غيرها . وهي تتميز وتستقل عن النسب المختلفة لتبادل هذا المتر من النسيج مع غيره من السلع .

الى جانب ذلك ، القول بان متر النسيج يتبادل مع الحديد وفقا لنسبة معينة (اي ان قيمة متر النسيج يعبر عنها بكمية معينة من الحديد) يعني ان قيمة النسيج وما يعادلها من حديد تتساويان مع شيء ثالث ليس بالنسيج او الحديد . لان معنى

ذلك انهما يعبران عن نفس المقدار من هذا الشيء الثالث في شكلين مختلفين ، ولهذا لابد وان يكون كل منهما ، مستقلا عن الاخر ، قابلا للترجمة الى هذا الشيء الثالث الذي يمثل المقياس المشترك بينهما .

لايضاح ذلك نستعير طريقة من اكثر طرق البرهنة استخداما في الهندسة . نعرف ان المثلثات توجد بأشكال مختلفة وان كانت كلها تشترك في انها ذات ثلاثة اضلاع . الى جانب المثلثات توجد المستطيلات ذات الاضلاع الاربعة التي تختلف اشكالها كذلك . كما توجد بصفة عامة الاشكال المتعددة الاضلاع المستقيمة ، الا أن المستطيلات والاشكال المتعددة الاضلاع يمكن تحليلها في النهاية الى عدد من المثلثات تختلف اشكالها . ورغم اختلاف هذه الاشكال يمكن المقارنة بينها . لكي تتم هذه المقارنة لابد من ان ترد مساحة اي مثلث - وهي تمثل محتواه او مادته - الى تعبير مشترك يختلف اختلافا كبيرا عن شكله الظاهر ... فاذا اكتشفنا من طبيعة المثلث ان مساحته تساوي نصف حاصل ضرب القاعدة في الارتفاع يمكن التوصل الى المساحات المختلفة لكل انواع المثلثات والاشكال المتعددة الاضلاع المستقيمة أيا كانت اشكالها .

ويمكن ، بل ويتعين ، ان نستخدم هذه الطريقة في الاستدلال بالنسبة لقيم السلع . اذ يلزمنا ان نرد كل قيم السلع (اى ان نترجم كل قيم السلع) الى تعبير مشترك بينها جميعا ، بحيث لا يكون التمييز بينها الا بالقدر الذي تحتويه كل منها من هذا القياس المشترك .

وبما ان قيم تبادل السلع ليست الا وظائف اجتماعية لهذه الاشياء (اذ عن طريقها يتم التبادل بين افراد المجتمع ويجرى تنظيم نشاط الانتاج القائم على المبادلة) ولا تتوقف على الخصائص الطبيعية لهذه الاشياء ، تعين علينا ان نطرح أولا السؤال الآتي : ما هي المادة الاجتماعية المشتركة بين جميع السلع ؟ هذه المادة (أو المحتوى)

الاجتماعية في العمل لانتاج سلعة ما لابد من ان ينفق في انتاجها كمية من العمل .
لا نكتفي بالقول بأن الامر يتعلق بالعمل الاجتماعي . فالشخص الذي ينتج مادة
لسد حاجاته المباشرة ، أي يستهلكها بنفسه انما ينتج ناتجا لا سلعة ، فهو يقوم
باعاشة نفسه ولا يشترك مع بقية المجتمع في نشاط اقتصادي . ولكن لانتاج سلعة
(ناتج يقبل في المبادلة) يلزم ليس فقط ان ينتج الشخص مادة تشبع حاجة اجتماعية
(اي تكون نافعة لبقية افراد المجتمع) وانما ان يمثل عمله كذلك جزءا لا يتجزأ
من مجموع العمل الذي يبذل في المجتمع بأكمله . فعمله لابد وان يكون خاضعا
لتقسيم العمل في المجتمع : عمله هذا ليس شيئا بدون عمل الاخرين ، وهو كجزء
مطلوب لتكملة عمل الاخرين (باعتبار ان مجموع عملهم هو الذي يعطي في
النهاية لكل المنتجين ، رغم تخصصهم ، ما هو لازم للاستعمال في اشباع الحاجات
النهائية او في عملية الانتاج) .

فالنظر الى السلع كقيم هو اذن نظر اليها كعمل اجتماعي مبلور . وهي لا
تختلف في هذا الشأن فيما بينها الا بالقدر الذي تمثل فيه اي منها كمية أكبر
أو أقل من العمل . ولكن كيف تقاس الكميات من العمل ؟ هنا نكون بصدد المظهر
الكمي للقيمة . وتقاس كميات العمل بالوقت الذي يستغرقه العمل .. بقياس
العمل بالساعة او اليوم او الاسبوع ... الخ . ولتطبيق هذا المقياس نفترض أن
العمل هو من قبيل البسيط اي نرد كل انواع العمل المركب الى العمل البسيط

فالقيمة تتحدد اذن بوقت العمل (اي عدد ساعات العمل) اللازم لانتاج
السلعة ، وهو وقت يتكون من الوقت الذي بذل في المرحلة الاخيرة من انتاجها
مضافا اليه الوقت اللازم لانتاج ما استعمل في انتاجها من وسائل انتاج (من ادوات
، آلات ، مباني وخلافه) ومن مواد جرى تحويلها كمواد موضوع العمل) .... فاذا
تعلق الامر بانتاج كوب من الزجاج مثلا فقيمته تتحدد بوقت العمل الذي يبذل

مباشرة في انتاج الكوب وكذلك وقت العمل الذي بذل في سبيل انتاج المادة الاولية التي يصنع منها وكذلك وقت العمل الذي بذل في انتاج القدر من المباني ، وهكذا . هذا يعني ان وقت العمل اللازم لانتاج السلعة يتكون من عمل حي يبذل في المرحلة الاخيرة لانتاجها وعمل مخزون (او متراكم او ميت) بذل من قبل في انتاج ما هو لازم من ادوات انتاج تستعمل ، بقدر ، في انتاج السلعة .

اذا كانت القيمة تجد مصدرها في العمل الاجتماعي (الحي والمخزون) فانها تتحدد كميا بكمية العمل اللازم لانتاج السلعة . ولا يعني ذلك انها تتحدد بعدد ساعات العمل التي تبذل فعلا في انتاج السلعة في ظل الظروف الفردية لوحدة الانتاج . ذلك لان ظروف هذه الوحدة الانتاجية قد تكون اصعب او اخف من الظروف الطبيعية والاجتماعية لانتاج السلعة في المتوسط العام ، ولكنها تتحدد بعدد ساعات العمل اللازم اجتماعيا . ويقصد بذلك العمل اللازم في ظل حالة معينة للمجتمع ، أي في ظل ظروف الانتاج التي تسود في المتوسط فرع الانتاج محل الاعتبار وتنتج فيه السلعة بمتوسط اجتماعي لحدة العمل ومهارة متوسطة للعمل . فاذا أدى استخدام الآلة استخداما شائعا في انتاج سلعة معينة الى انقاص عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج وحدة من السلعة الى النصف مثلا ، وبقي الى جانب الوحدات الانتاجية المستخدمة للآلة مشروعات تنتج بأدوات العمل السابقة وتستمر في انتاج نفس الوحدة من السلعة بعدد ساعات العمل السابقة (التي هي ضعف عدد ساعات العمل اللازمة مع استخدام الالة) فان الوحدة المنتجة من السلعة استخداما لادوات العمل القديمة لا تمثل اجتماعيا الا قيمة مساوية لقيمة الوحدة من السلعة التي تنتج باستخدام الالة الحديثة رغم انه قد بذل في الاولى ضعف ما بذل في الثانية من ساعات عمل . فالعبرة اذن بظروف الانتاج السائدة في

المتوسط على الصعيد الاجتماعي بأكمله وليس بظروف الانتاج التي تسود في بعض الوحدات الانتاجية . القول بغير ذلك يؤدي الى مكافأة المشروعات التي لا تزال تنتج السلع بطرق أصبحت عتيقة ، وهو ما يحول دون تطور قوى الانتاج في المجتمع .

واذا كانت القيمة تتحدد بكمية العمل (الحي والمخزون) اللازم اجتماعيا لانتاج السلعة فان هذه القيمة تتغير بتغير كمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاجها وهذه الاخيرة تتوقف على التغير في القدرة الانتاجية للعمل . أي على انتاجية العمل . واذا ما طرحنا جانبا القدرات الطبيعية والمكتسبة لمختلف الافراد تتوقف انتاجية العمل اساسا :

- على الشروط الطبيعية التي يتم في ظلها العمل ، كدرجة خصوبة الارض وغنى المنجم وملائمة الظروف المناخية ، الى غير ذلك .

وعلى تطور القوى الاجماعية للعمل ، اي الزيادة في انتاجية العمل الناشئة عن التغير في العوامل الاجتماعية المحددة لهذه الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالي ، الانتاج الكبير ودرجة تركيز رأس المال ونسبة استخدامه مع العمل وتقسيم العمل داخل المشروع واستخدام الالة ، تحسين الفنون الانتاجية ، الاقتصاد في الوقت والمسافة عن طريق استخدام طرق أحسن للمواصلات (النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية) وكل وسيلة أخرى توضع تحت تصرف القوة العاملة من خلال تطبيق المبادىء العلمية على مشكلات الانتاج المادي ، مؤدية في النهاية الى زيادة القوى الاجتماعية للعمل .

وعليه تتحدد قيم السلع بوقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها وتتناسب طرديا مع وقت العمل وعكسيا مع انتاجيته .

٭

لتحديد نسب السلع اى قيمةمبادلتها اذن يلزمنا التعرف على قيمتهـــا ، وهى كقيم تجد مصدرها فى العمل الاجتماعى المجرد وتقاس ، قدرا بكميات العمل (الحى والمخزون) اللازم اجتماعيا لانتاجها ، وهى كميات يمكن قياسها بعدد من ساعات العمل • واذا كانت القيمة تتحدد بهذه الكمية فهى تتغير بتغيرهـــا • وتغير هذه الاخيرة يتوقف على انتاجية العمل باعتبار ان كمية العمل الـــــلازم لانتاج السلعة تقل بزيادة انتاجية العمل • هذا القول يصدق ، كقاعدة عامـــة بالنسبة لجميع السلع بما فيها قوة العمل رغم تميز هذه الاخيرة بوضع خاص فــى وسط السلع • تلك هى نظرية العمل فى القيمة التى تقوم فى الواقع على المســاواة بين افراد المجتمع ومن ثم بين عمل كل منهم وعمل الآخرين على اساس ان كـــل الاعمال (على اختلافها) ما هى الا صورا من العمل الانسانى •

* + *

وفى الوقت الذى يتطور فيه الاقتصاد السياسى كعلم بين الكلاسيك وماركس ينمو تيار آخر من الفكر الاقتصادى • وهو تيار بدأ من بعض مظاهر النظريـــة الاقتصادية التقليدية ، لكنه ينتهى بالانفصال عنها • ذلك هو تيار الفكـــر الاقتصادى للمدرسة الحدية (المسماة كذلك بالمدرسة النيوكلاسيكيـــة أو التقليدية الجديدة) •

ثانيا ـ الفكر الاقتصادى للمدرسة الحدية :

شهدت سبعينات القرن التاسع عشر بلورة للفكرة الاقتصادى الحدى . نقول بلورة اذ بدأت هذه الأفكار في الوجود والتطور من قبل هذا التاريخ. بل رأينا بعض بذور لها عند بعض التجاريين(٣٨) . وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادى بفضل جهود الجيل الأول من الكتاب الحديين وأهمهم وبليام استانلى جفونس W.S. Jevons (٣٩) ومارى ـ ليون فالراس M. L. Walras (٤٠) وكارل منجر C. Menger (٤١) . هذا الفكر يزداد اكتمالا من ناحية فنون التحليل على يد كتاب الجيل الثاني(٤٢) . ثم يتتابع عليه التغير نتيجة جهود الاقتصاديين الحديين الى يومنا هذا .

(٣٨) أنظر ما سبق ص ١٣٢ ـ ١٣٤ . في الواقع أن الاتجاه نحو دراسة علاقات التبادل مع التجريد من جذورها الاجتماعية بدأ يظهر على نحو ابتداء من ثلاثينات القرن التاسع عشر. هذا الاتجاه هو الذى ساد في كتابات Bastiat & Senior & McCulloch وغيرهم .

(٣٩) جفونس (١٨٣٥ ـ ١٨٨٢) ، وهو انجليزى بدأ حياته العملية موظفا متواضعا ثم عمل أستاذا للاقتصاد السياسي . نشر مؤلفه الرئيسي عام ١٨٧١ بعنوان « نظرية الاقتصاد السياسي » Theory of Political Economy وقد ترجم هذا الكتاب الى الفرنسية . H.E. Barrault & M. Alfassa V. Giord & E. Brière, Paris 1909

وقد استعنا بهذه الطبعة الفرنسية نظرا لغياب الأصل الانجليزى . كما ترجم الى العربية بواسطة كامل ابراهيم ومحمد مسعود وعلى أبو الفتوح وصالح نور الدين . وهى ترجمة يصعب معها فهم مقصود المؤلف . كما تبعد كثيرا جدا عن استخدام ما أصبح من قبيل اللغة المصطلحة العربية في الاقتصاد السياسي .

ويعتبر جفونس مؤسس المدرسة الحدية الانجليزية .

(٤٠) فالراس (١٨٣٤ ـ ١٩١٠) ، وهو فرنسي ، عمل مهندسا ثم استاذا للاقتصاد السياسي بكلية حقوق بجامعة لوزان . وهو مؤسس المدرسة الحدية بلوزان . وأهم مؤلفاته هي : مبادئ الاقتصاد السياسي البحت

Elements d'économie politique pure (1874 – 1877)

دراسات في الاقتصاد الاجتماعى Etudes d'économie social (1896)

دراسات في الاقتصاد السياسي التطبيقي . Etudes d'économie politique appliquée

(٤١) منجر (١٨٤٠ ـ ١٩٢١) . وهو نمساوى عمل لمدة وجيزة موظفا بالحكومة ثم أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة فيينا . مؤسس المدرسة الحدية بفيينا . ومؤلفه الرئيسي بعنوان « مبادئ الاقتصاد » (في عام ١٨٧١) .

(٤٢) أهم هؤلاء الفريد مارشال Alfred Marshall (١٨٤٢ ـ ١٩٢٤) وكان أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة كمبردج بانجلترا وزعيم المدرسة الحدية بها . أهم مؤلفاته « مبادئ الاقتصاد » Principales of Economics الذى نشر في عام ١٨٩٠ . ترجمه الى العربية وهيب مسيحة تحت عنوان « أصول الاقتصاد » . مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة . وفي لوزان وجد باريتو V. Pareto (١٨٤٨ ـ ١٩٢٣) وهو الذى شغل كرسي أستاذية الاقتصاد بجامعة لوزان بعد فالراس . وأهم مؤلفاته :

Cours d'économie politique. (1896 – 7)

Manuel d'économie politique. 1906 – Traité de sociologie générale 1916

ـ وفي فيينا نجد فون بوم بافرك Von Böhm — Bawerk (١٨٥١ ـ ١٩١٤) وفون فايزر F. Von Wieser (١٨٥١ ـ ١٩٢٦)

وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادى في وسط تاريخي يتطور فيه النظام الرأسمالى ليكون النظام العالمى حيث طريقة الانتاج الرأسمالية تتطور لتغطى الأجزاء المختلفة من العالم. في داخل المجتمعات الرأسمالية نشهد تبلور القوى الاجتماعية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالى وتطور تنظيمها (نقابيا وسياسيا)[٤٣] . وقد انعكس تنظيم هذه القوى في التوصل الى تحديد الأهداف التي تسعى الى تحقيقها دفاعا عن مصالحها وفي صراعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف ، أي في رسم سياسة تتبعها هذه القوى . وقد اعتنقت مثل هذه السياسات بواسطة « غالبية النقابات العمالية البريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبواسطة النقابات الألمانية التي تطورت تدريجيا بعد ١٨٦٨ ، وكذلك بواسطة النقابات التي تنتمى الى اتحاد العمل الأمريكى الذى تكون في ١٨٨٦ ... وكان العدد الأكبر من نقابات القارة (الأوروبية) حليفا للأحزاب الاشتراكية الماركسية . واعتنقوا برامج تنادى بالثورة الاجتماعية كهدف نهائي »[٤٤] . معنى ذلك أنهم أعتنقوا ، كأساس نظرى لنشاطهم النقابي والسياسي ، النظرية الماركسية وخاصة نظرية العمل في القيمة التي تجد جذورها ، كما رأينا ، في النظرية التقليدية وخاصة في تحليل ريكاردو . من هنا كانت نقطة البدء الأيديولوجية (وغير العلمية) التي نجدها عند بعض الكتاب كجفونس مثلا الذى يهدف الى التوصل الى بديل لنظرية ريكاردو « ذلك الرجل البارع ، وإنما بروح مزورة ، الذى حول مسار عربة علم الاقتصاد ليطلقها على طريق خاطئ » ، بديل يبين أن « الأجور (أى العمل ، م . د .) هي أثر لقيمة الناتج وليس سببا لها »[٤٥] .

---

(٤٣) الواقع أنه يمكن ارجاع بداية تطور الحركة العمالية في انجلترا الى تنظيمات القرن الرابع عشر التي أخذت صورة جمعيات associations تضم العمال الاجراء . ومع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية ، خاصة في الصناعة ، برزت صراعات وتنظيماتهم التي وصلت الى مرحلة مختلفة كيفيا (في صناعة النسيج) في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، مرحلة أبرزت القوانين التي تحوم هذه التنظيمات والتي توجت بما يسمى The Combinations Laws (أو قوانين التجمعات) التي صدرت في ١٩٧٩ و ١٨٠٠ . أنظر .

E. Lipson, The Economic History of England, Vol. II, p. XXXI & sqq & Vol. III, p. 389 & sqq

(٤٤) W. Ashworth, A Short History of the International Economy Since 1850, Longmans, London, 2nd edition, 1965, p. 117.

(٤٥) أنظر جفونس ، المرجع السابق الاشارة اليه ، الطبعة الفرنسية ، ص ٥٠ ، ٤٨ على التوالى . وانظر بالنسبة لهذه النقطة عامة الصفحات من ٤٢ ـ ٥٠ . والواقع أنه وان كان اتجاه الفكر الحدى بدأ في « ثلاثينيات القرن التاسع عشر الا أنه لم يتطور الا بعد ظهور الفكر الماركسي وتطوره كرد على تحدى هذا الفكر . يظهر هذا بوضوح مما يكتبه ج . م . كلارك بخصوص نظرية التوزيع :

"The marginal theories of distribution were developed after Marx; their bearing on the doctrines of Marxian is so striking as to suggest that the challenge of Marxism acted as a stimulus to the search for more satisfactory =

في بحث الحديين عن هذا البديل يغيرون من « مسار العربة الاقتصادية » لتعود الى دائرة التبادل (أو التداول)[٤٦] ، ولكنه على خلاف التبادل الذى اهتم به التجاريون (التبادل المرتكز على الانتاج) . التبادل ابتداء من حاجات الأفراد الاقتصاديين الذين يهدفون الى تحقيق أقصي أشباع للحاجات (اذا تعلق الأمر بالفرد المستهلك) أو أقصي ربح نقدى (فيما يخص الفرد المنظم الذى يتخذ قرارات الانتاج) . هنا نجدنا في الواقع بصدد اعادة النظر في موضوع « الاقتصاد »[٤٧] .

في اطار التبادل ، يصبح موضوع الاقتصاد متعلقا بسلوك أفراد من قبيل « الرجل الاقتصادى » ، سلوكا مجردا عن اطاره الهيكلى فيما يتعلق بنوع المجتمع ونوع علاقات الانتاج السائدة فيه . فلا هيكل الاقتصاد ولا أدائه في مجموعه يدخلان موضوع الاقتصاد كما يعرفه الحديون . لنبين ذلك ببعض التفصيل .

يتمثل محور الانشغال بالنسبة للحديين في سلوك أفراد يسعون ، في مجال النشاط الاقتصادى ، الى تحقيق أقصي استمتاع او أقل ألم[٤٨] . هم أفراد يعرفون (بتشديد الراء)

= explanations. They undermine the basis of Marxian surplus value doctrine by basing value on utility instead of on labour cost and frunish a substitute for all forms of exploitation doctrine, Marxian or other, in the theory that all factors of production are not only productive but receive rewards based on their assignable contributions to the joint product." M.J. Clark, Distribution, in W. Fellner & B.F. Halley (eds.), Readings in the Theory of Income Distribution, Allen & Unwin, London, 1954, p. 64 – 65.

(٤٦) نعرف أن انتباه التجاريين قد وجه نحو التداول للبحث عن تفسير للأثمان . كما نعرف أن علم الاقتصاد السياسي قد ولد وتطور من خلال البحث عن تفسير للأثمان على أساس القيمة كما تتحدد في مجال الانتاج وذلك بفضل الجهود التحليلية لرواد المدرسة التقليدية ولمفكريها ولكارل ماركس . ثم لا يلبث الحديون أن يعودوا ، في محاولة تصورهم « للقيمة » و « الثمن » ، الى مجال التداول . هذا الشبه الظاهرى يتعين ألا يدفعنا الى عدم رؤية الفروق الجوهرية بين الفكر التجارى والفكر الحدى .

. فقد ركز التجاريون اهتمامهم على تراكم رأس المال في صورته النقدية الذى يتعين تشغيله لزيادة الثروة القومية ، ومن هنا كان انشغالهم بالاجراءات الواجب اتباعها لتحقيق هذه الزيادة . هنا نجدنا بصدد أناس يوجدون في مركز العملية الاقتصادية كما تدور في الواقع الاجتماعى . أما الحديون فيركزون اهتمامهم على سلوك « الفرد الاقتصادى » المجرد . الذى لا علاقة له بالواقع الاجتماعى . مع الحديين نجدنا بصدد انشغالات فكر أكاديمى بعيد عن الواقع الاجتماعى الأمر الذى يفسر ، كما سنرى ، سيادة فكرة آخر في العمل السياسي والنقابي للمجتمع وعجز الفكر الحدى أمام أزمة الاقتصاد الرأسمالى .

ـ التداول الذى يهتم به التجاريون هو تداول يستند الى الانتاج . اذا كان الفائض يتحقق في مجال التداول فانه ينتج عن زيادة الصادرات عن الواردات الأمر الذى يلزم معه زيادة انتاج الصادرات . أما التداول الذى يهتم به الحديون فهو التداول ابتداء من الاستهلاك ، من حاجات الفرد الذى هو قبيل الرجل الاقتصادى .

ـ الفكر الحدى يفرق الفكر التجارى من الناحية الفنية فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في التحليل .

(٤٧) نقول الاقتصاد Economics لأن هذا هو الاسم الذى يطلقه الحديون على « العلم » أنظر فيما سبق هامش رقم ٣ ص ١٦

(٤٨) جفونس ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٨٥ وما بعدها .

بالحاجات . هذه الحاجات يتم اشباعها ، على حد تعبير فالراس ، « بالأشياء المادية وغير المادية » التي تكون الثروة الاجتماعية ، تلك الثروة التي تعرف (بتشديد الراء) الندرة[٤٩] . هذه الندرة تتضمن بدورها :

ـ المنفعة ، وهي « الصفة المجردة التي بفضلها يستجيب الشيء الى ما نبتغيه ويكتسب حقا في أن تكون له صفة النافع . ويكون ذا منفعة كما يمكن أن ينتج استمتاعا أو يوفر جهدا »[٥٠] ، كما أن الندرة تتضمن كذلك :

ـ الحد من الكمية ، أى أن الشيء لايوجد تحت تصرفنا إلا بكمية محدودة بالنسبة للحاجات التي يمكن اشباعها .

وعليه ينعكس سلوك هؤلاء الأفراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادى[٥١] في علاقات بين هؤلاء الأفراد وبين الأشياء النادرة التي تصلح لاشباع حاجاتهم . هذه العلاقات (بين الانسان والأشياء) منظورا اليها من جانبها الكمى فقط هي التي تمثل بالنسبة للحديين موضوع الاقتصاد[٥٢] . فالمستهلك ، ذو الحاجات غير المحدودة ، يهدف الى تحقيق اقصي اشباع استخداما لموارده المحدودة . ومن ثم فهو يسعى الى تحقيق أقصي منفعة ، وهي ظاهرة يعتبرونها ذاتية (أى تتوقف على الفرد المستهلك) عن طريق الحصول على السلع التي هي بطبيعتها محدودة الكمية . وتكون العلاقة هي علاقة بينه وبين السلع تأخذ مكانا في السوق يحاول من خلالها أن يوفق بين غاياته اللا محدودة (الحاجات) ووسائله المحدودة . وكذلك الأمر بالنسبة للمنظم (صاحب المشروع) ، فهو ينظر اليه في سلوكه كمتبادل ، أى كشخص يظهر في سوق (أو أسواق) يشترى منها عناصر الانتاج ، من قوة عمل وآلات ومواد أولية وغيرها ، محاولا الحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة . والأمر هنا ينحصر في علاقة

---

(٤٩) scarcity. la rareté

(٥٠) جفونس ، نفس المرجع ، ص ٩٧ . أنظر فيما يتعلق بالمقارنة بين جفونس ومنجر بالنسبة لهذه الفكرة :
Gaëton Pirou et autres, L'Utilité Marginale de C. Menger à J.R. Clark, les Editions Domat-Montchrétian, Paris. 2ème édition, 1938, p. 72 et sqq.

(٥١) في كتابات الاوائل من الحديين يبرز ما يسندونه الى الرجل الاقتصادي كفرد ذى طبيعة تسعى الى تحقيق اللذة hedonistic nature: nature hédoniste ، فهو الرجل الذى يسعى الى تحقيق أقصي لذة وأقل ألم ، الرجل الرشيد . ولكن مع الجيل الثاني من الحديين بدأ التفكير في أن هذا التصوير يعطى فردا غاية في التفريد وأن « الرجل الحقيقي ليس رجلا اقتصاديا فحسب » . أنظر باريتو ، محاضرات في الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق الاشارة عليه . ص ٧١ . كما يعتقد فون فايزر في نهاية حياته أن الفرض الخاص بهذه الطبيعة الخاصة بالسعي الى اللذة لا يتفق مع الواقع . أنظر G. Pirou ، المرجع السابق الاشارة اليه ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٥٢) في هذا المعنى يقول باريتو أن « موضوع دراستنا هو الظواهر التي تنتج من الأفعال التي يقوم بها الأفراد في سبيل التزود بالأشياء التي يحصلون منها على اشباع حاجاتهم أو رغباتهم ، وأن نحاول ثانيا اكتشاف قوانين الظواهر التي نجد في هذه الروابط سببها الرئيسي » . المرجع السابق ، ص ٣ .

بينه وبين هذه الأشياء . كما أنه يظهر في سوق آخر هو سوق السلعة التي يبيعها ، يحاول أن يسوقها بتحصيل أكبر ايراد ممكن . والأمر يتعلق هنا كذلك بعلاقة بينه وبين السلعة . ففي السوقين يركز الاهتمام على سلوكه كمتبادل (كبائع وكمشترى) يعبش علاقات بينه وبين السلع (عناصر الانتاج والسلعة التي ينتجها) في محاولاته الدائمة لتحقيق أكبر فرق بين ما يحققه سلوكه في السوقين (الانفاق في سوق عناصر الانتاج والايراد في سوق السلعة التي يبيعها) .

على هذا النحو تعتبر العلاقات الاقتصادية علاقات بين الأفراد والأشياء المادية . ويصبح الاقتصاد بالتالي « علم » الندرة ، الأمر الذى يعني أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية . هذا التصور للعلاقات الاقتصادية يجد انعكاسه في اعتبار « علم الاقتصاد » ، على حد تعبير باريتو ، « علما طبيعيا كالفسيولوجيا (علم وظائف الأعضاء) والكيمياء ، والى غير ذلك »[٥٣] .

ذلك هو تصور الحديين لموضوع الاقتصاد ، وهو تصور يعكس منهجا عاما يحدد نظرتهم للظواهر الاقتصادية . في تحليلهم لسلوك الأفراد من قبيل الرجل الاقتصادى . يستخدم الحديون طريقة تختلف في تفاصيلها عند كتاب كل من الجيلين الأول والثاني

فعند الحديين الأوائل ، منهج التحليل استنباطي بالدرجة الأولى دون استخدام المنهج الرياضي عند منجر[٥٤] وباستخدام هذا المنهج عند جفونس[٥٥] وفالراس . بالنسبة لجفونس ، تستخدم الرياضة ليس كلغة في التعبير وانما كطريقة للاستدلال ، بل انه يذهب في استخدام المنطق الرياضي حتى الى درجة يختلط بها العلم مع المنهج اذ انه « يتعين على الاقتصاد ، ان اراد ان يكون علماً ، ان يكون علما رياضيا »[٥٦] .

ويبرز ألفريد مارشال بين كتاب الجيل الثاني من الحديين بما يقوله عن منهج البحث في الاقتصاد : « يتمثل عمل الباحث في الاقتصاد ، شأنه في ذلك شأن كل العلوم تقريبا ، في تجميع الوقائع (يريد بذلك تجميع المعلومات الخاصة بالوقائع ، م . د .) ، وترتيبها ونفسيرها والقيام باستخدامها منطقية بشأنها . وتتمثل النشاطات التحضيرية (في نشاط

---

(٥٣) باريتو . محاضرات في الاقتصاد السياسي ، ص ٧ . وباريتو يجهل أنه حتى الظواهر الطبيعية التي يتعلق بها موضوع علوم الطبيعة ليست غير متغيرة . فهى حركة دائمة .
ويذهب جفونس من قبل مذهب باريتو ويخبرنا أن النظرية التي يحتويها مؤلفه « يمكن تعريفها بميكانيكا المنفعة والمصلحة الذاتية » ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٧٧ .

(٥٤) cf. Pirou et autres, op. cit, p 67.

(٥٥) جفونس ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٧١ وما بعدها .

(٥٦) جفونس ، نفس المرجع ، ص ٥٥

باستخلاصات منطقية بشأنها . وتتمثل النشاطات التحضيرية (في نشاط البحث) في الملاحظة والوصف ثم في تعريف الظواهر وتقسيمها ، ولكن ما نريد تحقيقه بهذه الوسيلة هو معرفة الظواهر الاقتصادية في اعتمادها المتبادل ... ولاستخلاص الفكرة العلمية تظهر ضرورة الاستقراء والاستنباط معا ضرورة تشبه ضرورة استخدام القدمين معا ، اليسرى واليمنى ، لكي يتمكن من السير ... هذه المناهج التي تستخدم في البحث لا تقتصر على الاقتصاد فقط ولكن تشترك كل العلوم في استخدامها » . ويضيف مارشال أنه من المفيد كذلك أن يستخدم منهج تاريخي في البحث الاقتصادي[٥٧] .

ويستخدم باريتو طريقة في الاستقصاء عن طريق التجريد يسميها طريقة التقريبات المتتالية Les approximations successives وتتمثل هذه الطريقة ، كما يصفها باريتو ، في البدء ببناء نظرية عامة منبسطة تعرفنا بالخطوط الجوهرية لمادة محل الدراسة مع التجريد من التفاصيل والدقائق . في مرحلة ثانية نستطيع أن نقترب تدريجيا ، عن طريق سلسلة من التقريبات ، من الواقع الملموس ، بالتوصيل الى تصويرات تكون أكثر دقة وأكثر تعقيدا . دون أن نتوهم أننا نستطيع أن نصل ، عن طريق هذه التقريبات المتتالية ، الى الواقع بكل تفاصيله وكل غناه - اذ تفاصيل هذا الواقع وتعقيده أكبر من أن تمكن العلم من التوغل اليها جميعا وتحليلها في كل أبعادها . فباتباع طريقة التقريبات المتتالية هذه نستطيع أن نتوصل الى تفسير أكثر ما يكون اقترابا من الواقع دون أن يصل أبدا الى هذا الواقع بأكمله[٥٨] .

بقي أن نضيف نقطة أخيرة فيما يتعلق بفنون التحليل عند الحديين . وهي خاصة بما يستخدمه كل الكتاب الحديين من نوع من **استدلال عند الحد**[٥٩] وفقا لهذا الاستدلال يفترض الحديون أن الفرد الاقتصادي يعرف ويقدر المزايا (المنافع) والمساوئ (عدم المنفعة أو الألم) التي تنجم عن تعديل طفيف في سلوكه . فالمستهلك مثلا يعرف ويقدر المنفعة التي يحصل عليها من شراء وحدة اضافية من السلعة ، ولتكن رغيفا اضافيا من الخبز ، بقدر معرفته للتضحية التي يقدمها في مقابل ذلك ممثلة في عدد منافع وحدات النقود . هذه الوحدة الاضافية ، هي الوحدة الحدية[٦٠] ، أي تلك التي توجد عند الحد بين استمرار

---

(٥٧) A. Marshall, Principles of economics, Macmillan, London, 1959, p. 24-25

(٥٨) باريتو ، المرجع السابق الاشارة ، ص ١٦ - ١٧ . أنظر كذلك :

G. Pirou, Les Théories de l'équilibre économique: Walras et Pareto, Editions Domat Montchrétien, Paris, 3éme edition, 1946, p. 301 - 312.

وقارن ما قلناه بالنسبة لعملية الاستقصاء ، ص ٣٣ و ٣٤ عاليه .

(٥٩) A reasoning at the margin, un raisonnement à la marge.

(٦٠) Marginal unit; unité marginale.

المستهلك في شراء وحدات السلعة وبين توقفه عند عدد معين من وحدات السلعة . من هذا النوع من الاستدلال الحدى الذى ستتاح لنا فرصة التعرف عليه تفصيليا[٦١] تستمد المدرسة ونتاجها الفكرى ، أى النظرية ، الاسم الذى يطلق عليها .

ذلك هو تصور الحديين لموضوع منهج الاقتصاد . وقد نتج عن جهودهم في تحليل سلوك الأفراد الاقتصاديين مجموعة من النظريات **تكون البناء النظرى للمدرسة الحدية** . دراسة هذا البناء تبين أنه يتعلق بالمنفعة المرتكزة على الندرة . فالمنفعة ، وهم يعتبرونها ظاهرة ذاتية (أو شخصية) ، تحل محل العمل كأساس للقيمة والأثمان . أما عن مكونات هذا البناء النظرى فيمكن تقديمها على النحو التالى :

- بما أنهم اعتبروا التطور الاقتصادى كشىء واضح لا يحتاج لنقاش يتميز بناؤهم النظرى بغياب نظرية في التطور .

- بما أن اهتمامهم ينصب على سلوك الوحدات الاقتصادية يكون تحليلهم ذى طبيعة وحدية micro-analysis, analyse micro-économique أى تحليلا ينشغل بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (المستهلك أو المنظم أو الصناعة) على فرض انعزالها عن بقية أجزاء الاقتصاد وعلى فرض أن وقوع هذه الوحدة تحت تأثير خارجى (أى تأثير يأتي من بقية أجزاء الاقتصاد) يدفعها الى تغيير سلوكها على نحو لا يحدث على بقية الاقتصاد إلا أثرا يمكن اهماله : فمن المنفعة الى الطلب الذى يحدد بسلوك المستهلك في السوق (نظرية الطلب) . ومن الطلب الى العرض الذى يتحدد بسلوك المنظم صاحب المشروع في ظل ظروف السوق بأشكاله المختلفة (نظرية العرض) . وابتداء من الاثنين تقدم نظرية تحديد أثمان السلع التي تخصص لاشباع الحاجات النهائية وكذلك أثمان السلع التي تستخدم في الانتاج ، أو ما يسمونه عناصر الانتاج .

- وبعد مارشال[٦٢] يعرف البناء النظرى الحدى بعض التطور :

● في اطار نظرية الطلب تنتقد النظرية التي تقول بأن المنفعة ظاهرة قابلة للقياس[٦٣] ونقدم نظرية المنفعة كظاهرة غير قابلة للقياس وانما قابلة للتفضيل[٦٤] .

---

(٦١) أنظر الباب الرابع من هذا الكتاب .

(٦٢) نجد النظرية الحدية خير تقديم لها في كتاب مبادئ الاقتصاد لألفريد مارشال الذى يقدمها بمهارة فنية فائقة تبين كيفية استخدام الكثير من ادوات التحليل التي يتعين على كل اقتصادى أن يجيد استخدامها .

(٦٣) Cardinal utility; utilité cardinale.

(٦٤) Ordinal utility; utilité ordinale.

● في اطار نظرية المشروع ، يهتم التحليل كذلك بسلوك المشروع في ظروف المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة (حيث تنتج السلعة بواسطة عدد قليل من المنظمين) بعد أن كان تحليل مارشال يقتصر على شكلين فقط من أشكال السوق ، سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار .

- كذلك مع الحاح الأزمات الاقتصادية وزيادة حدتها ظهرت بعض النظريات التي تحاول تفسير هذه الظاهرة

- كل هذا البناء النظرى لا يهتم ، على حد تعبير مارشال ، الا بالمظاهر القابلة للقياس ، أي المظاهر الكمية . كما أن نظرياته استخلصت على أساس التجريد من عنصر الزمن ، أي مع عدم الأخذ في الاعتبار للبعد الزمني للظاهرة ولحركتها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة ، ولذا تكون هذه النظريات من قبيل النظريات الاستاتيكية أو الساكنة .

ذلك هو تصور الحديين لموضوع ومنهج الاقتصاد والبناء النظرى الذى يقوم على هذا التصور . والواقع أن **هذا التصور يعاني من الصعوبات الآتية :**

(أ) اعتبار المشكلة الاقتصادية للفرد كمحور « لعلم » الاقتصاد واعتبار **هذه المشكلة مشكلة ندرة يعني خلطا بين المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة والمشكلة الاقتصادية لمجتمع محدد تاريخيا (في المكان والزمان) والمشكلة الاقتصادية للفرد :**

- فبالنسبة للمجتمع الانساني بصفة عامة ، يتمثل الصراع مع الطبيعة في محاولة للسيطرة عليها لاشباع حاجات الانسان والقضاء على الضرورة necessity ، أى اذا ما استخدمنا لغة اقتصادية ، القضاء على ندرة الموارد بالنسبة للحاجات . ولكن الصراع يتم على نحو جماعى لأن الانسان لا يعيشه بمفرده .

- وبالنسبة لمجتمع معين ، تتحدد المشكلة الاقتصادية بهذا الصراع وانما في اطار تاريخى يتمثل في المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع المعين[٦٥] . وهي مرحلة تشهد بدورها مستوى معين لتطور قوى الانتاج في المجتمع وطريقة معينة للقيام بالنشاط الاقتصادى في هذا المجتمع ، طريقة تعكس نوع روابط الانتاج السائدة في المجتمع . بمعني آخر ، هذه المرحلة تبين الشكل الاجتماعى لعملية الانتاج ومستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع ، ومن ثم الشوط الذى قطعه هذا المجتمع في سبيل حل المشكلة الاقتصادية كما تعرض للمجتمع

(٦٥) cf. A.H. Hansen, Business Cycle theory. 1927 — L. Haberler, Prosperity and Depression — U.N.O., 1946. Fluctuations économiques (ouvrage collectif). 2 Tomes, Domat – Montchrétien, Paris, 1954.

الانساني بصفة عامة .

- أما بالنسبة للفرد . والأمر لا يتعلق بالفرد المجرد وانما بالفرد الاجتماعي ، بالفرد الذي يتجزء من كل اجتماعي يرتكز على التعاون والتقسيم الاجتماعي للعمل ، فلا يمكن أن تتحدد مشكلته الاقتصادية إلا في اطارات علاقات الانتاج التي تسود في المجتمع المحدد تاريخيا (في المكان والزمان) الذي يعيش فيه هذا الفرد . ففي المجتمع الرأسمالي مثلا ، لا يمكن تحديد المشكلة الاقتصادية للفرد بمنعزل عن موقفه تجاه الآخرين فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج .

محاولة تصوير المشكلة الاقتصادية للفرد كمشكلة تطابق المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة ، أي كمشكلة ندرة ، تعني في الواقع :

- أولا تجاهل أن الذي يعيش الصراع ضد الندرة هو المجتمع (وليس الفرد بمفرده) . وهو ما يعني تجاهل أن العلاقات الاجتماعية للانتاج انما تنشأ بين الأجزاء ، وبين الأفراد في المجتمع .

- كما تعني بناء على هذا التجاهل افراغ العلاقات الاقتصادية من محتواها الاجتماعي ، اذ لا يرى في هذه العلاقات إلا علاقة بين الفرد والشيء متجاهلين بذلك الطرف الآخر في العلاقة .

- فإذا ما فرغت الظواهر الاقتصادية من محتواها الاجتماعي أصبح من الطبيعي أن تتصور كظواهر أبدية .

(ب) اذا ما زدنا على ذلك أن الانشغال ينصب على **المظاهر الكمية للظواهر متجاهلا مظهرها الكيفي** أدى ذلك ألا توجد بين الظواهر ، في نظر الباحث من الحديين ، فروق كيفية . واذا لم توجد هذه الفروق كانت الظواهر واحدة في كل مراحل التطور الاجتماعي . الأمر الذي يعني أن الظواهر الاقتصادية ، في نظر الحديين ، ظواهر أبدية لا تتغير .

(ج) من ناحية أخرى ، يتعلق موضوع الاقتصاد عند الحديين بسلوك الأفراد من قبيل الرجل الاقتصادي . هذا السلوك يبدأ بالفرد الاقتصادي كمستهلك ، بحاجاته التي يسعى الى اشباعها بالحصول على منافع السلع التي هي بطبيعتها نادرة . هذه المنفعة في نظرهم ظاهرة ذاتية ، أي ذات طبيعة شخصية تختلف من شخص الى آخر . وعليه يرتكز بناؤهم النظري على فكرة المنفعة كظاهرة ذاتية . هل هي حقيقة كذلك ؟ اذا اتفقنا على أن المنفعة هي صلاحية الشيء (السلعة) لاشباع حاجة معينة ، بقي أن نعرف من أين تستمد السلعة هذه

الصلاحية ؟ أهي لان الشخص يعتبرها كذلك ؟ أم انها تستمد هذه الصلاحية من خصائص موضوعية في ذات السلعة ؟ واذا اردنا ان نطرح السؤال على نحو مختلف قلنا ما الذي يجعل نوعا من الملابس مثلا صالحا لاشباع حاجة معينة ، هي الحاجة الى الملبس ، حاجة اخرى ، كالحاجة الى الطعام مثلا ؟ الواقع ان الذي يجعله كذلك هو ما به من خصائص تجعله صالحا لاشباع الحاجة الاولى دون غيرها . هذه الخصائص انما يستمدها، كما رأينا من قبل ، من الخصائص الطبيعية للمواد التي تنتج منها السلعة ، الغزل والنسيج في مثلنا هذا . وهي خصائص تعطي الملابس الصفات التي تمكنها من حماية الجسم . كما ان خصائص هذا النوع من الملابس تستمد من خصائص العمل الفردي ، العمل الملموس ، عمل صانع الملابس الذي اعطاها شكلا يمكنها من حماية الجسم اي من ان تكون صالحة لاشباع الحاجة الى الملبس . وعليه يكون مرد صلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ، اي منفعتها هو ما بها من خصائص تمكنها من اشباع هذه الحاجة دون غيرها ، وليس اعتبار الشخص المستهلك لها . أي ان المنفعة تكون ظاهرة موضوعية لا ذاتية .

ويدور جوهر فكر الحديين حول نظرية ثمن السوق . الأمر الذي يلزم معه التعرف على نظرة عامة لنظريتهم هذه .

نظرية ثمن السوق عند الحديين : نظرة عامة

يقال ان ثمن السوق (١) بالنسبة لسلعة ما (تنتجها صناعة معينة) يتأثر بطلب المستهلكين على هذه السلعة وبعرض المنظمين (او المنتجين) لها . وعليه . اذا أردنا ان نتوصل الى بناء نظرية شكلية لثمن السوق كان علينا :

- أن نتوصل اولا الى تحديد طلب المستهلكين ، اي طلب السوق

---

(١) Market - Price ; Prix du marché

- أن نتوصل ثانيا الى تحديد عرض المنظمين ، اى عرض السوق .

- ان ندمج ثالثا نظريتي الطلب والعرض في نظرية لتحديد ثمن السوق

- ان نرى اخيرا فكرة تلعب دورا هاما في تحليل تكوين الاثمان (وغيره من انواع التحليل) وهي فكرة المرونة ، مرونة الطلب ومرونة العرض .

قبل ان نتعرض لهذه الموضوعات الاربعة يلزمنا ان نبرز ملاحظتين منهجيتين تفرضان نفسيهما :

- الملاحظة الاولى تهدف الى ان تكون لغتنا المصطلحية منضبطة . اذ حين نتكلم عن الطلب والعرض انما نتكلم عن تدفقات [1] نحن لا نعني مجرد عملية شراء (أو بيع) واحدة ، وانما بتدفق مستمر من عمليات الشراء (او البيع) في خلال

---

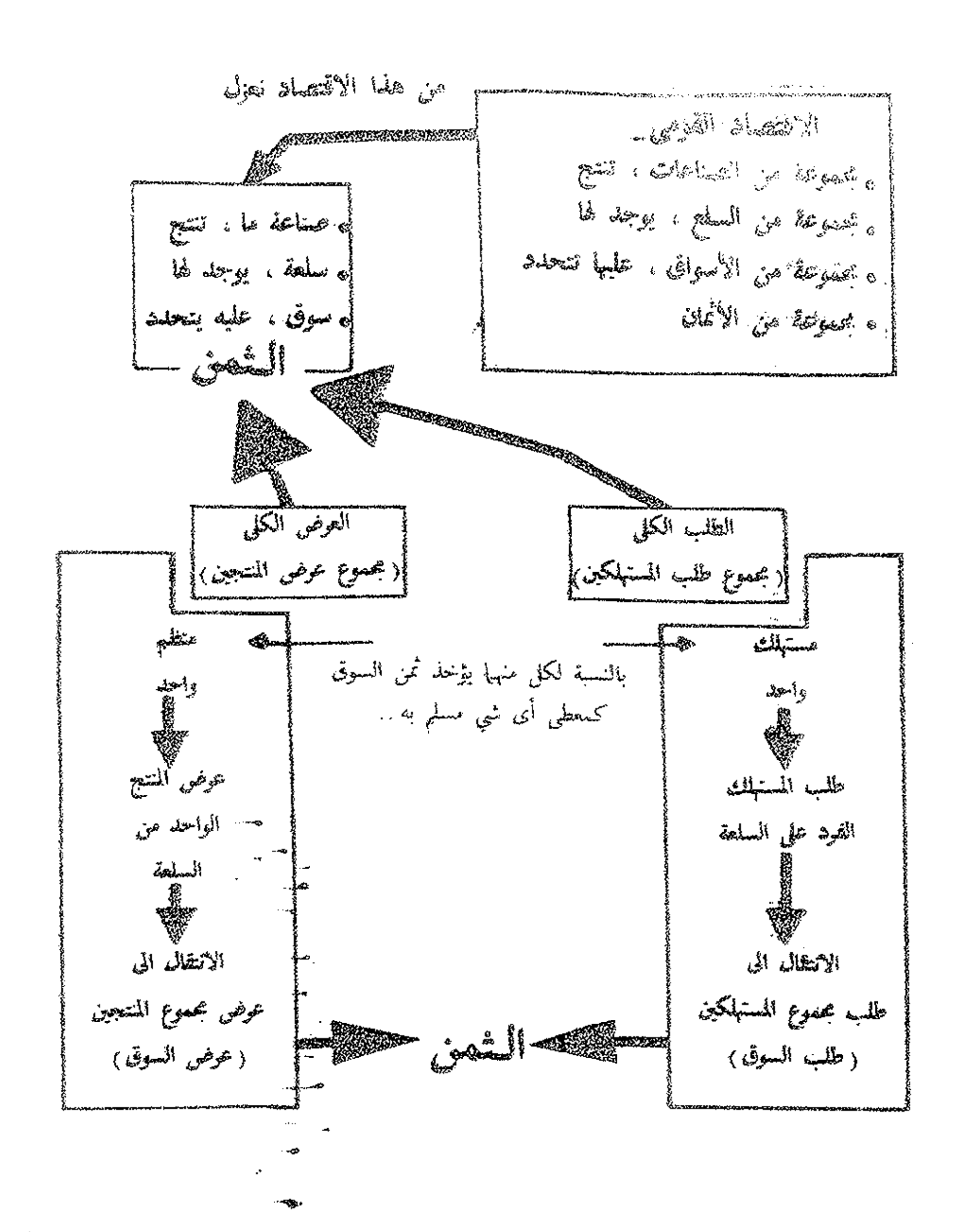
(١) لايضاح الفرق بين التدفقات Flow ; Flux والاحتياطي (أو المخزون) stock نضرب المثال التالي : لدينا حوض سباحة مملوء بالماء حتى مستوى معين ، لضمان صفاء الماء نحدث تيارا من الماء بين فتحتين متضادتين يدخل الماء من احداهما ويخرج من الناحية الاخرى . وهكذا يظل الحوض دائما مليئا حتى نفس المستوى ، مستوى الماء هذا يحدد المخزون منه ويتمثل في كمية معينة يمكن التعبير عنها بعدد الجالونات الموجودة . اما كمية الماء التي تدخل الحوض والكمية التي تخرج فهي من قبيل التدفقات يمكن التعبير عنها بعدد الجالونات في الدقيقة او في الساعة . فالتدفق له بالحتم بعد زمني . يعبر عنه بعدد من الجالونات في فترة من الزمن . اما المخزون فلا بعد زمني له . فهو مجرد كمية من الماء يعبر عنها بعدد من الجالونات

فاذا ما اخذنا مشروعا ينتج الصلب : لكي يقوم بالانتاج يستخدم الحديد الخام كمادة اولية . ولكي يضمن المشروع انتظام الانتاج يحتفظ في مخازنه بكمية من الحديد الخام . ويستقبل في نفس الوقت كل يوم أو كل اسبوع (حسب شروط الاستلام) كمية معينة من هذه المادة تدخل في مخازنه . ويقوم المصنع كل يوم باستخدام كمية من الحديد في انتاج الصلب ، هذه الكمية تخرج من المخازن يوميا . الكميات التي تدخل وتخرج من المخازن يوميا تمثل التدفقات من الحديد الخام . اما الكمية التي توجد في المخزن فتمثل المخزون . وكذلك الامر بالنسبة للصلب : فالكمية المنتجة منه يوميا تمثل التدفق =

فترة محدودة ، وعليه يتعين ان نعبر عن الطلب (او العرض) بهذه الكمية او تلك المتعلقة بفترة زمنية معينة ، وليكن مثلا رغيفا من الخبز في اليوم وسبعة أرغفة في الاسبوع ، فالأمر يتعلق دائما بالكمية اوالكميات التي تطلب او تعرض خلال فترةمعينة ، وهو ما يتعين ان نتذكره حتى ولو حدث وأغفلنا الكلام عن الفترة الزمنية ،

- أما الملاحظة الثانية فتوضح الطريقة المتبعة : لتحديد ثمن السلعة في السوق يتعين ان يكون لدينا الطلب الكلي على السلعة في السوق ، اى طلب جميع من يستهلكون السلعة ، وكذلك العرض الكلي للسلعة فيالسوق ، اى عرض جميع من ينتجون السلعة ، للتوصل الى الطلب الكلي (طلب السوق) نحاول أولا تحديد طلب المستهلك الفرد ثم ننتقل في مرحلة تالية من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق ، وتتبع نفس الطريقة للتوصل الى العرض الكلي عرض السوق) بالنسبة للسلعة محل الاعتبار ، ويمكن التعبير عن هذه الطريقة على النحو التالي :

== الذي يدخل مخازن المشروع وكذلك الكمية التي تباع يوميا تمثل التدفق الذي يخرج نحو المشترين ، اما الكمية التي توجد في المخازن في لحظة معينة فانها تمثل المخزون من الطلب ،



هذا الشكل يتضمن سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلعة

بتدفق مستمر من عمليات الشراء (أو البيع) في خلال فترة محدودة . وعليه يتعين أن نعبر عن الطلب (أو العرض) بهذه الكمية أو تلك المتعلقة بفترة زمنية معينة ، وليكن مثلا رغيفا من الخبز في اليوم وسبعة أرغفة في الأسبوع . فالأمر يتعلق دائما بالكمية أو الكميات التي تطلب أو تعرض خلال فترة معينة . وهو ما يتعين أن نتذكره حتى ولو حدث وأغفلنا الكلام عن الفترة الزمنية .

- أما الملاحظة الثانية فتوضح الطريقة المتبعة : لتحديد ثمن السلعة في السوق يتعين أن يكون لدينا الطلب الكلى على السلعة في السوق ، أى طلب جميع من يستهلكون السلعة ، وكذلك العرض الكلى للسلعة في السوق ، أى عرض جميع من ينتجون السلعة . للتوصل الى الطلب الكلى (طلب السوق) نحاول أولا تحديد طلب المستهلك الفرد ثم ننتقل في مرحلة تالية من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق . وتتبع نفس الطريقة للتوصل الى العرض الكلى (عرض السوق) بالنسبة للسلعة محل الاعتبار . ويمكن التعبير عن هذه الطريقة على النحو التالى :

٢ - الطلب

الهدف هو أن نتوصل الى كيفية تحديد طلب السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار . هذا الطلب يعتبر ، في نظر المحدثين ، مجموع ما يطلبه الأفراد الذين يشترون السلعة . لتحقيق هذا الهدف نعرف أولا طلب المستهلك الفرد (الطلب الفردى) وطلب السوق ، ونرى ثانيا كيف يتحدد الطلب الفردى ، لننتقل أخيرا الى طلب السوق .

تعريف الطلب :

يقصد بالطلب الفردى الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلك الفرد على استعداد لشرائها عند الأثمان المختلفة في خلال فترة معينة .

وعلى نفس النحو يعرف طلب السوق بأنه مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلكون الأفراد على استعداد لشرائها عند الأثمان المختلفة في خلال فترة معينة .

فالأمر لا يتعلق بكمية واحدة تطلب عند ثمن معين وانما بعلاقة بين سلسلة من الكميات وسلسلة من الأثمان ، في خلال فترة معينة ، أى بتدفقات . والأمر لا يتعلق بالكميات التي تشترى فعلا عند الأثمان المختلفة ، وانما بالكميات التي يكون المستهلك أو المستهلكون على استعداد لشرائها ، فنحن بصدد التعبير عن الامكانيات المتصورة عند الأثمان المختلفة .

تحديد الطلب الفردى :

يتأثر هذا الطلب بعدد معين من العوامل . ويؤثر كل منها عليه في اتجاه معين وبكيفية معينة . لنوضح ذلك .

أهم العوامل التي تؤثر على الطلب الفردى على سلعة ما هي :

١ - ثمن السلعة : بما أن الأمر يتعلق بمستهلك فرد فان الكمية التي يشتريها من السلعة تكون أصغر من أن تؤثر في ثمن السلعة التي يشتريها ، وعليه يكون هذا الثمن معطى له ، أى يمثل أمرا مسلما به . في أغلب الأحوال نتوقع أن ينقص المستهلك من الكمية التي يطلبها اذا ما ارتفع الثمن . والعكس صحيح ، أى أنه يزيد من الكمية المطلوبة اذا ما انخفض الثمن .

٢ - دخل المستهلك : في الغالب من الحالات مع زيادة دخل المستهلك تزيد الكمية التي يطلبها من السلعة ، والعكس بالعكس .

٣ـ **أثمان السلع الأخرى :** يقوم المستهلك بشراء سلع أخرى يستخدمها في اشباع حاجاته بالاضافة الى السلعة محل الدراسة ، وهو يوزع دخله بين هذه السلع جميعها . ومن ثم فقد يؤثر التغير في أثمان السلع الأخرى على الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة التي نبحث تحديد الطلب عليها . وللتعرف على أثر التغير في أثمان السلع الأخرى على الكمية المطلوبة من سلعتنا يتعين التفرقة بين ثلاث طوائف من السلع الأخرى :

ـ فقد تكون السلعة الأخرى مكملة للسلعة التي ندرس تحديد الطلب عليها ، ويقصد بمكملة أن تكون مكملة لها في الاستعمال ، أى أن اشباع الحاجة يستلزم استعمال الاثنين معا ، كما اذا كانت سلعتنا هي الشاى والسلعة الأخرى هي السكر (امثلة أخرى لسلع مكملة : القلم والورقة ، والسيارة والبنزين ، والموقد والوقود) ، في هذه الحالة ارتفاع ثمن السلعة المكملة (السكر مثلا) يؤدى الى نقص الكمية المشتراه من السلعة (ولتكن الشاى) . انخفاض ثمن السلعة المكملة يؤدى الى زيادة الطلب على سلعتنا .

ـ وقد تكون السلعة الأخرى بديلة لسلعتنا ، أى تحل محل سلعتنا في الاستعمال ، أى في اشباع حاجة المستهلك ، كما اذا كانت السلعة البديلة هي البن في حالة ما اذا كانت سلعتنا هي الشاى (امثلة أخرى للسلع البديلة : الزبد والمسلى الصناعى ، الكهرباء والغاز ، المواصلات العامة والمواصلات الخاصة ، السينما والمسرح) . فاذا ما ارتفع ثمن السلعة البديلة (البن) توقعنا أن يزيد الطلب على سلعتنا (الشاى) . وانخفاض ثمن السلعة البديلة يدفع الى نقص الطلب على سلعتنا .

ـ وقد تكون السلعة الأخرى غير ذى علاقة مباشرة بسلعتنا من ناحية الاستعمال (مثال ذلك القلم والخضروات).

٤ـ **ذوق المستهلك وعاداته :** فاذا ما كان المستهلك يتأثر بالموضة فانه يغير من الكمية المطلوبة من السلعة (عادة ما يكون على حساب السلع الأخرى) حتى لو بقى دخله وثمن السوق على حاله .

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأن طلب المستهلك على السلعة انما يتحدد (أى دالة) :

ـ بثمن السلعة محل الاعتبار .
ـ بأثمان السلع الأخرى التي يشتريها المستهلك .

ـ بدخل المستهلك .

ـ بذوقه وعاداته .

وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة الدالية[٣] التالية :

ط$_{أ}$ = د (ث$_{أ}$ ، ث$_{١}$ ، ... ، ث$_{ن-١}$ ، د ، ق)

حيث :

ط$_{أ}$: الطلب على السلعة أ

ث$_{أ}$: ثمن السلعة أ

ث$_{١}$ ، ... ، ث$_{ن-١}$: أثمان السلع الاخرى (غير أ)

د : دخل المستهلك

ق : ذوق المستهلك (عاداته وتفضيله) .

هذه العلاقة تسمى **بدالة الاستهلاك الفردى**[٤] . وهى علاقة مركبة نبين لنا أن طلب المستهلك الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة . أى أنها تتكاتف لتحدد هذا الطلب . ومن ثم يقف التغير في الطلب على التغير في هذه العوامل كلها . عليه اذا ما أردنا تحديدا منضبطا لهذا الطلب كان من اللازم دراسة أثر كل هذه العوامل في نفس الوقت وهو ما يكاد يكون من المستحيل . للتغلب على هذه الصعوبة ، وفي سبيل الوصول الى تحديد طلب المستهلك ، نلجأ الى حيلة منهجية بمقتضاها ندرس العلاقة بين الطلب وبين كل من هذه العوامل مأخوذا على حده على افتراض أن العوامل الأخرى تبقى على حالها لا تتغير . فاذا ما انتهينا من دراسة هذه العلاقة نأخذ العلاقة بين الطلب والعامل مع افتراض أن بقية العوامل تبقى ثابتة ، وكذا في كل حالة لا نأخذ مجموع العوامل التي تحدد الطلب دفعة واحدة وانما نأخذ جزءا منها على فرض ثبات الآخرين . ومن هنا كانت تسمية هذه الطريقة بطريقة التحليل الجزئي[٥] . وهي طريقة تصطحب بافتراض شائع الاستعمال في التحليل الاقتصادى وهو فرض (بقاء الأشياء الأخرى على حالها)[٦] .

---

(٣) لدينا هنا علاقة بين متغيرات variables . والمتغيرات هي كميات يمكن أن يكون لها قيم مختلفة . أى قيم غير ثابتة . وتوجد العلاقة الدالية عندما تتوقف قيمة متغير على قيمة متغير آخر أو قيم متغيرات أخرى . فعندما يكون المتغير س دالة المتغير ص نستطيع أن نحصل على قيمة س اذا ما كانت لدينا قيمة ص . وتكون العلاقة الدالية عندما تتوقف قيمة متغير على قيمة متغير مستقل واحد . وبصفة عامة يعبر عن هذه الدالة على النحو التالي : س = د (ص) . وتقرأ : س هى دالة ص . وفي كثير من الأحيان تتوقف قيمة متغير (تابع) على قيم أكثر من متغير (مستقل) . ويمكن التعبير عن هذا النوع من العلاقات الدالية على النحو التالى : س = د (و ، ص ، ن) وتقرأ : قيمة س تتوقف على قيمتم و ، ص ، ن :

(٤) Individual consumption function; la fonction de la consommation individuelle

(٥) Partial analysis: l'analyse partielle

انظر عالية ، هامش (١) ص ٢٨٥ .

(٦) "Other things being equal" toutes choses égales par ailleurs (ceteris paribus).

وفي هذا الشأن يقول الفريد مارشال « تحتم صعوبات الاستقصاء الاقتصادى ان يتقدم الانسان ، بقدراته المحدودة ، خطوة ...

وعليه نستطيع أن نرى بشيء من التفصيل العلاقة بين الطلب وكل من هذه العوامل مأخوذة واحدا بعد الآخر ، وذلك للتعرف على أثر تغير كل منها على الطلب .

١ ـ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها : ط١ = د (ث١)

على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، وبالنسبة لكل السلع تقريبا تزيد الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة اذا ما انخفض ثمنها . اذ مع انخفاض الثمن تصبح السلعة أرخص بالنسبة للسلع التي يمكن أن تحل محلها في الاستعمال ، فيميل المستهلك بصفة عامة الى أن يشترى كمية أكبر من هذه السلعة . فالمشترى لا يقوم دائما بشراء نفس التشكيلة من السلع ، وانما يحل بعضها محل البعض الآخر مع تغيرات الأثمان . مثال ذلك أن ينخفض ثمن نوع من الخضروات فيزيد المستهلك ما يشتريه منه ويقلل من الكمية التي يشتريها من الخضروات الأخرى التي أصبحت الآن اغلى نسبيا . والعكس اذا ما ارتفع ثمن السلعة ، يميل المستهلك الى انقاص الكمية التي يطلبها .

هذه العلاقة بين الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها عند الأثمان المختلفة يمكن التعبير عنها رقميا (بمجموعتين من الأرقام الافتراضية) في صورة جدول ، يسمى **جدول الطلب الفردي**(٧) ، على النحو التالي :

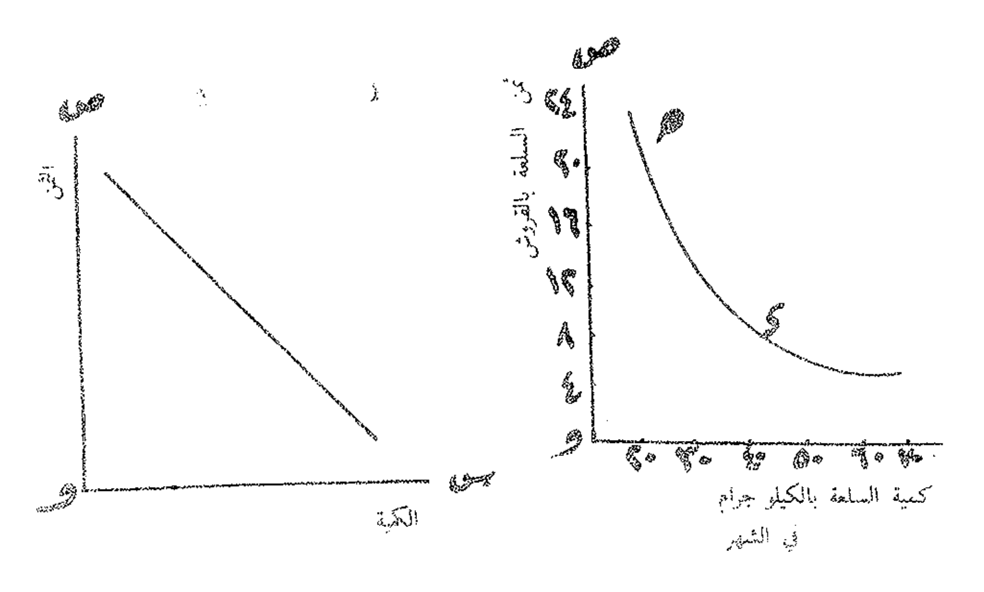
جدول ١ : الطلب الفردي

الثمن (ث) بوحدات النقود القروش مثلا	الكمية (ك) عدد من الوحدات في فترة معينة
٢٢	٢٠
٢٠	٢١
١٦	٢٤
١٢	٣٠
٨	٤٠

* خطوة ، فيجزىء الموضوع المركب ويدرس جزءا واحدا في الوقت الواحد . ثم يوصل في النهاية حلوله الجزئية بعضها ببعض لتعطي حلا كاملا بالتقريب لكل الموضوع المدروس » . أصول الاقتصاد ، المرجع سابق الاشارة اليه ، ص ٣٠٤ ، وكذلك ص ٣٠ .

(٧) Individual Demand Schedule; le tableau de la demande individuelle.

هذا الجدول يمكن التعبير عنه بيانيا (انظر الشكل ١) عن طريق قياس الثمن (ث) على المحور الصادى ، وقياس الكمية (ك) على المحور السيني . ويؤخذ جدول طلب المستهلك ليتم تمثيل كل ثمن وما يقابله من كمية بنقطة معينة ، ثم توصل النقاط المختلفة . وتمثل نتيجة توصيلها في منحني يعبر عن العلاقة بين الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لطلبها مع التغير في الثمن . هذا المنحني يسمى **منحني الطلب الفردى**[8] . وعادة ما يعبر عنه **بخط مستقيم وليس بمنحني (انظر شكل ٢) . هذا المنحني نحصل عليه على افتراض أن دخل المستهلك وذوقه وعاداته وأثمان السلع الأخرى تبقى ثابتة .**



(شكل ٢) منحني الطلب الفردى

(شكل ١) منحني الطلب الفردى

- هذا المنحني ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين .
- وهو يبين أن الطلب دالة متناقصة لثمن السلعة .
- للتسهيل عادة ما يعطى للمنحني شكل الخط المستقيم .

وتمثل كل نقطة على منحني الطلب ثمنا معينا وما يقابله من كمية . فالنقطة هـ على الشكل ١ مثلا تدل على أن المستهلك يكون على استعداد لشراء ٢٠ كيلو من السلعة في الشهر لو كان ثمنها مساويا لـ ٢٢ قرشا . بينما تشير النقطة د الى أنه سيكون على استعداد لشراء ٤٠ كيلو في الشهر لو انخفض ثمن السلعة الى ثمانية قروش .

---

(٨) Individual demand curve: la courbe de la demande individuelle.

ويعكس كل منحني الطلب العلاقة الدالية الكاملة بين الكمية المطلوبة والثمن . وعندما نتكلم عن الطلب على سلعة معينة فانما نقصد بذلك كل المنحني (أى كل العلاقة الدالية) وليس فقط نقطة معينة على هذا المنحني . بمعنى آخر ، يقصد بالطلب كل الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها عند ثمن معين . هذه العلاقة تسمى قانون الطلب (٩)

٢ ـ العلاقة بين الطلب على السلعة وأثمان السلع الأخرى التي يشتريها المستهلك :

$$\text{ط}_{\text{أ}} = \text{د} \, (\text{ث}_{١} ، \ldots ، \text{ث}_{\text{ن-١}})$$

على فرض بقاء العوامل الأخرى ، بما فيها ثمن السلعة محل الاعتبار أى السلعة أ ، على حالها ، نريد أن نعرف أثر التغير في الطلب على السلعة كنتيجة لتغير في ثمن سلعة أخرى ، ولتكن السلعة ب أو ج . هنا توجد ثلاثة علاقات ممكنة بين الطلب على سلعة وأثمان السلع الأخرى . فانخفاض ثمن السلعة ب مثلا يمكن أن يؤدى :

ـ اما الى انقاص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ . وهو ما حدث في حالة السلع البديلة (أو المتنافسة) . فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن البن يؤدى الى نقص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ (ولتكن الشاى) على فرض بقاء ثمن هذه الأخيرة على حالة . وذلك لأن السلعة ب يمكن أن تحل محل السلعة أ في اشباع الحاجة ويميل المستهلك الى احلالها محل أ فيقل ما يطلبه من هذه الأخيرة (أنظر شكل ٣) . بطبيعة الحال ، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة أ .

ـ اما الى زيادة الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ . وهو ما يحدث في حالة السلع المكملة . فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن السكر في هذه الحالة يؤدى الى زيادة الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ (ولتكن الشاى) على فرض بقاء ثمن هذه الأخيرة على حاله . وذلك لأن السلعة ب تكمل السلعة أ في الاستعمال وانخفاض ثمنها يشجع المستهلك على زيادة استهلاكه من السلعة أ (انظر شكل ٤) . بطبيعة الحال ، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدى الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة أ .

---

(٩) على القاعدة العامة في العلاقة بين الطلب والثمن يوجد استثناء نادر يتصل بما يسمى بسلع جفن Giffen (وهو اقتصادى انجليزى عاش في العصر الفيكتورى . أى في القرن الماضي) التي تزيد الكمية المطلوبة منها مع ارتفاع الثمن . فقد لاحظ جفن أنه مع ارتفاع ثمن البطاطس أثناء المجاعة التي اجتاحت ايرلندا في ١٨٤٥ زادت الكميات المستهلكة . والواقع أن مرجع ذلك أنه مع ارتفاع الأثمان ترتفع أثمان السلع الأخرى (كاللحوم مثلا) على نحو يجعل من المستحيل على ذوى الدخول المحدودة شراءها ومن ثم تحل البطاطس محلها في التغذية فيزيد الطلب على البطاطس .

ـ واما أن يترك الكمية التي يشتريها المستهلك من السلعة أ دون تغيير . وهو ما يحدث في حالة ما اذا كانت السلعة التي تغير ثمنها لا ترتبط بالسلعة أ في الاستهلاك ، كما اذا تغير ثمن المنسوجات مثلا وكانت السلعة أ هي الشاي .

ص

ثمن السلعة ب (البن)

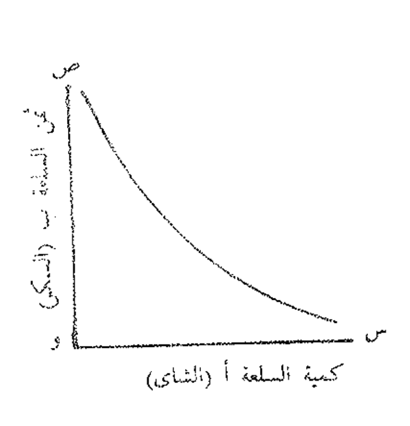
و

س

كمية السلعة أ (الشاي)

شكل (٣)

العلاقة بين الطلب على السلعة وثمن سلعة بديلة



شكل (٤)

العلاقة بين الطلب على سلعة وثمن سلعة مكملة

٣ ـ العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك : طأ = د (ذ)

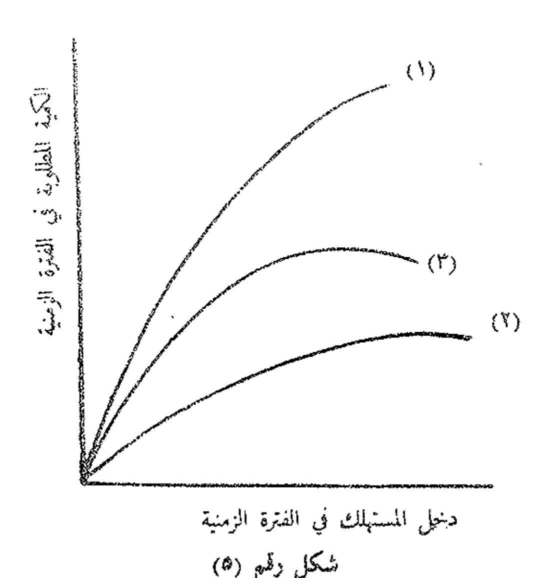
على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، يكون لزيادة دخل المستهلك ثلاثة أنواع من الآثار على الكمية المطلوبة من السلعة :

ـ في الحالة الأكثر شيوعا تؤدى زيادة الدخل الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (خلال الفترة الزمنية) وذلك بالنسبة لكل مستويات الدخل . هذه الحالة نجد تعبيرا عنها بالمنحنى (١) على الشكل رقم (٥) .

ـ في حالة استثنائية أولى لا تؤثر الزيادة في الدخل على الكمية المطلوبة من السلعة . وهو ما يحدث في حالة السلع التي تشبع حاجة المستهلك بواسطتها كلية عندما يصل الى مستوى معين من الدخل ، وفيما وراء هذا المستوى لا تؤثر تغيرات الدخل في الكمية المطلوبة من السلعة . فعندما يكون دخل العائلة مرتفعا ، فانها تكون قد أشبعت كل حاجتها الى ملح الطعام مثلا بشراء كمية معينة منه . وعليه لا يتأثر طلبها على الملح بزيادة الدخل بعد ذلك .

وانما يتصور أن يتأثر اذا كان دخل العائلة من الانخفاض لدرجة لا يمكنها حتي من اشباع كل حاجتها من ملح الطعام . هذه الحالة يمثلها المنحني (٢) على الشكل (٥) .

ـ وفي حالة استثنائية ثانية قد تؤدي الزيادة في الدخل بعد مستوى معين الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة . وهو ما يحدث في حالة السلع التي تكون رخيصة نسبيا وتمثل بديلا فقيرا لسلع أخرى : كما هو الحال بالنسبة للمواد الغذائية الدنيا (كالبطاطس والخبز) التي يتم احلال أخرى بها (كاللحوم والألبان) عندما يزيد الدخل ليتعدى مستوى معينا . وتسمى السلع التي ينقص الطلب عليها مع زيادة الدخل (بالسلع الدنيا)[١٠] . والعلاقة بين الدخل والطلب عليها يمثلها المنحني (٣) على الشكل ٥ .



شكل رقم (٥)

العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك

● يبين المنحني (١) العلاقة بين الطلب والدخل في الحالة الأكثر شيوعا : يتغير الاثنان في نفس الاتجاه عند كل مستويات الدخل .

● ويبين المنحني (٢) العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلع التي لا يتغير الطلب عليها مع زيادة الدخل بعد وصوله الى مستوى معين .

● ويبين المنحني (٣) العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلع الدنيا : ابتداء من مستوى معين من الدخل تؤدي زيادة الدخل الى نقص الكمية المطلوبة .

(١٠) Inferior goods; biens inférieurs

٤ - الطلب على السلعة يتوقف على ذوق المستهلك وتفضيله :

ط١ = د (ق)

ويلخص ذوق المستهلك على نحو ما عاداته وتفضيله التي تحدد بصفة أساسية بعوامل اجتماعية تعتبر خارج اطار النشاط الاقتصادى ، وتخرج بالتالى ، في نظر الحديين ، من اطار التحليل الخاص بالطلب ، وذلك رغم أن أذواق المستهلكين تتأثر بنشاط الاعلان .

أيا كانت الطريقة التي تتحدد بها الأذواق فهى تتغير وتؤثر بتغيرها على الطلب ، على فرض بقاء الاشياء الأخرى على حالها . فاذا تغير ذوق المستهلك لصالح السلعة أدى ذلك الى زيادة الكمية التي يطلبها منها . أما اذا تغير ذوقه في غير صالحها نقصت الكمية التي يطلبها .

تلك هى العوامل التي تحدد طلب المستهلك الفرد . تحدده مجتمعة بما يحققه كل منها من أثر على الطلب في اتجاه يختلف من عامل الى آخر . فاذا ما تحدد الطلب الفردى أمكن الانتقال الى طلب السوق .

الانتقال من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق :

بما أننا نريد التوصل الى تكون ثمن السلعة في السوق يتعين أن يكون لدينا الطلب الكلى على هذه السلعة ، أى طلب مجموع المستهلكين . ولذا لا تعتبر دراستنا للطلب الفردى الا خطوة في سبيل تحديد هذا الطلب الكلى .

ويعتبر طلب السوق ، في نظر الحديين ، كمجموع طلب المستهلكين الأفراد ، وذلك لأنه يتحدد بنفس العوامل التي تؤثر على الطلب الفردى . وانما يزيد على ذلك أن طلب السوق يتحدد كذلك بعدد المشترين .

يترتب على ذلك أن طلب السوق يمكن أن يشتق من مجموع طلب المستهلكين الأفراد ، وللتوصل اليه يمكن اتباع احدى الطريقتين الآتيتين :

- وفقا للطريقة الأولى نبدأ من جداول طلب المستهلكين الأفراد ، ونقوم بجمع الكميات المختلفة التي يكون المستهلكون الأفراد على استعداد لشرائها عند كل ثمن ويمثل الناتج الكمية التي يطلبها السوق عند هذا الثمن . فلو فرضنا أن عدد المشترين للسلعة هو ٢ ، وكان لهما الجدولين الآتيين نستطيع أن نصل الى جدول طلب السوق :

جدول طلب المستهلك (١)

ث	ك
١٠	٨
١٢	٦
٥	٣
١٧	٢

جدول طلب المستهلك (٢)

ث	ك
١٠	١٢
١٢	١٠
١٥	٧
١٧	٤

جدول طلب السوق

ث	ك
١٠	٨ + ١٢ = ٢٠
١٢	٦ + ١٠ = ١٦
١٥	٣ + ٧ = ١٠
١٧	٢ + ٤ = ٦

ويمكن أن نترجم جدول طلب السوق هذا الى رسم بياني يعطينا منحني طلب السوق .

- ووفقا للطريقة الثانية نبدأ من منحنيات طلب المستهلكين الأفراد ، ثم نجمع هذه المنحنيات أفقيا لنتوصل الى منحني طلب السوق . وهو ما نبينه على الشكل ٦ على افتراض أن لدينا مستهلكين اثنين فقط .

وسواء اتبعنا الطريقة الأولى أو الطريقة الثانية فاننا نقوم بعملية ذهنية أي عملية تصور ذهني تسمح لنا باستنتاج طلب السوق . وذلك لأنه في واقع الحياة العملية قلما نتوصل الى معلومات تتعلق بمنحنيات طلب الأفراد وان كان يوجد عادة معلومات بالنسبة للشكل العام لطلب السوق .

فاذا ما انتقلنا من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق يتعين أن نضيف محددين آخرين الى قائمة العوامل التي تحدد الطلب . هذان المحددان هما :

- يتوقف الطلب على سلعة ما على حجم السكان ، فهو يزيد بزيادة السكان . ولكن ذلك لا يحدث بطبيعة الحال الا اذا كانت زيادة السكان مصحوبة بزيادة في القوة الشرائية ، لأن زيادة عدد المحتاجين لا يجعل السوق أكثر اتساعا . على أي الأحوال ، يعتبر هذا العامل عند القيام بتحليل الطلب من قبيل العوامل الخارجية .

الثمن ث

منحنى طلب المستهلك (١)

منحنى طلب المستهلك (٢)

منحنى طلب السوق

ك م = ك١ + ك٢

و ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ك

الكمية في الفترة الزمنية

شكل (٩)

منحنى طلب السوق

- لنحصل على مجموع المشتريات الممكنة عند كل ثمن نجمع الكميات التي يطلبها المستهلكان عند هذا الثمن. مثلا، عندما يكون الثمن ٣ قروش يشترى المستهلك (١) وحدتين من السلعة ويشترى المستهلك (٢) أربع وحدات، ويكون طلب السوق عند هذا الثمن = ٢ + ٤ = ٦.
- كقاعدة عامة، عند كل ثمن ث ق (أى الكمية التي تطلب في السوق) = ك١ + ك٢ وفي حالة عدد كبير من المستهلكين: ك ق = ك١ + ... + ك ن.
- نلاحظ أن منحنى طلب السوق له، بصفة عامة، نفس شكل منحنى الطلب الفردى.
- عندما نتكلم عن ظروف الطلب في سوق ما نقصد كل العلاقة الدالية بين مجموع المشتريات المختلفة الممكنة والأثمان التي تقابلها هذه الكميات.

- كما يتوقف الطلب على سلعة ما على نمط توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة. فاذا كان هذا النمط يحابي الاغنياء زاد الطلب على بعض السلع التي يستهلكها الاغنياء. وكذلك اذا كان نمط توزيع الدخل يحابي المتزوجين على حساب العزاب أدى الطلب على السلع التي يستهلكها المتزوجون كالسلع التي يحتاج اليها الأطفال مثلا.

اذا ما رأينا كيف يتحدد منحني طلب السوق الذى يبين العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها من المهم أن نضيف أن هذا المنحني يكتسب أهمية خاصة. اذ ربما نكون قد لاحظنا أن العلاقة التي يمثلها هذا المنحني هى الأكثر بروزا من كل العلاقات الموجودة في دالة الطلب. ما السبب في ذلك؟ سبب ذلك لا يرجع الى أن الثمن هو أهم العوامل التي تشترك في تحديد الطلب (اذا كان لنا أن نختار أهم هذه العوامل كان ذلك هو الدخل بلا منازع). ولكن السبب يرجع الى أننا نشتغل في هذه اللحظة بنظرية تحديد ثمن السوق. وعليه يكون من الانسب أن يكون الثمن أحد المتغيرين الموجودين: الطلب والثمن.

لدينا الآن منحني طلب السوق. ونكرر أننا توصلنا اليه عن طريق منحنيات طلب المستهلكين الأفراد التي تعبر عن الكميات المختلفة. وقد توصلنا اليه بطبيعة الحال على أساس افتراض «بقاء الأشياء الأخرى على حالها». بعبارة أخرى، افترضنا أن العوامل الاخرى التي تحدد الطلب، أى دخل المستهلكين، وأثمان السلع الاخرى، وأذواق المستهلكين، تبقى ثابتة. الآن، لو فرض وتغير أحد هذه العوامل، ماذا سيكون أثر تغيره على منحني طلب السوق الذى توصلنا اليه؟ تثير التغييرات التي تصيب العوامل غير ثمن السلعة ما يسمى بانتقالات منحني طلب السوق. لنرى ما يقصد بذلك.

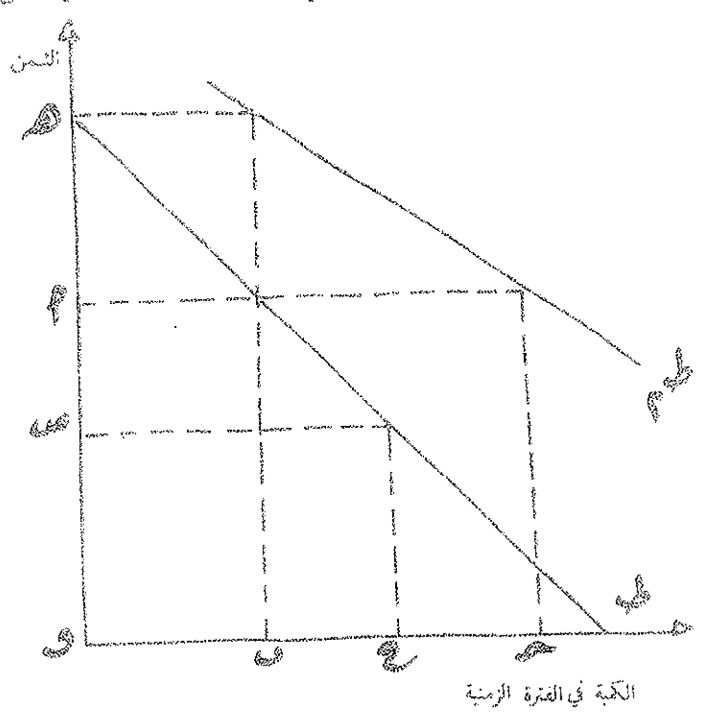
انتقالات منحني طلب السوق[11]

هذه الانتقالات يمكن أن تنشأ عن تغير دخل المستهلكين أو تغير أثمان السلع الأخرى أو تغير أذواق المستهلكين. لنرى أثر تغير كل من هذه العوامل على منحني طلب السوق على سلعتنا بافتراض ثبات ثمنها:

١ - أثر تغير الدخل على منحني طلب السوق: رأينا أن زيادة الدخل تؤدى كقاعدة عامة الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. يترتب على ذلك أنه عندما يزيد الدخل لابد وأن نتوقع أن تزيد الكمية المطلوبة من السلعة

(11) Shifts of the market demand curve: les déplacements de la courbe de la demande du marché.

في السوق عما كانت عليه . وذلك عند كل ثمن ، وهو ما يعطينا علاقة جديدة بين نفس الثمن والكمية (الجديدة) . بيانا ، ينتقل كل منحني الطلب نحو اليمين (انظر شكل ٧)



شكل رقم (٧)
انتقال منحني طلب السوق

- يمثل ط١ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها ، على افتراض ان الدخل ثابت عند مستوى معين وليكن د١ ويمثل ط٢ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها على افتراض ان الدخل ثابت وانما عند مستوى اعلى وليكن د٢ .
- انتقال منحني الطلب ط١ الى ط٢ يدل على زيادة في المشتروات المرغوبة عند كل ثمن ممكن . فمثلا عند الثمن و أ تزيد الكمية المطلوبة من و ب الى و حـ ، وذلك بفضل زيادة الدخل .
- ويمكن التعبير عن هذا الأثر لتغير الدخل بطريقة مختلفة ، وذلك بالقول بأنه بزيادة الدخل يكون المستهلكون على استعداد لشراء نفس الكمية عند ثمن أعلى . فالكمية و ب مثلا يمكن ان تباع عند الثمن و أ عندما يكون منحني الطلب هو ط١ . ولكن الكمية ذاتها يمكن أن تباع عند ثمن أعلى وهو الثمن و هـ عندما يكون منحني الطلب هو ط٢ .
- لكي نتبين حركة على نفس المنحنى نجد انه بالنسبة لمنحني واحد ، المنحنى ط١ ، تكون الكمية المطلوبة و ب عندما يكون الثمن و أ ، وتزيد هذه الكمية الى و ج عندما ينخفض الثمن الى و ز ، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

في حالة سلعة من السلع الدنيا ، تؤدى زيادة الدخل الى نقص الكمية التي يقدر الأفراد على استعداد لشرائها عند كل ثمن من أثمان السوق ، وينتقل كل منحني الطلب نحو اليسار .

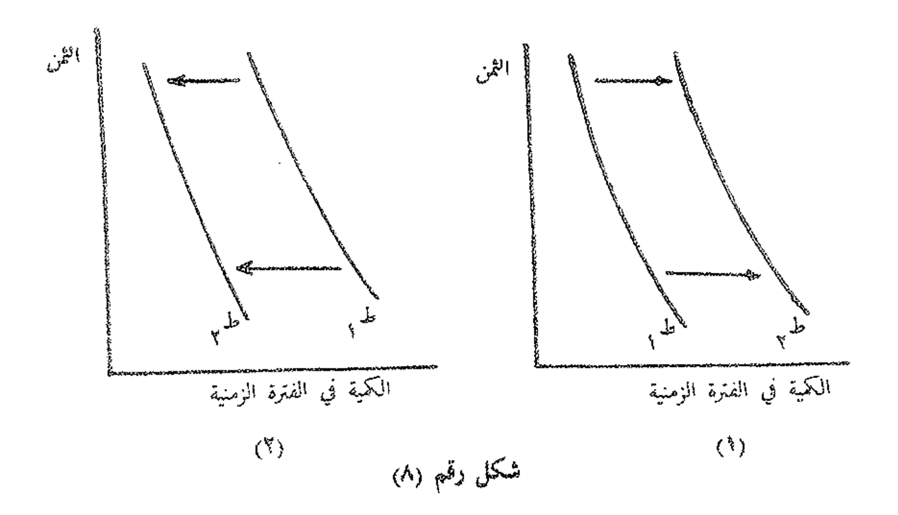
٢ ـ أثر تغير أثمان السلع الأخرى على منحني طلب السوق : يختلف هذا الأثر بحسب ما اذا كانت السلعة التي تغير ثمنها سلعة مكملة أو سلعة بديلة لسلعتنا (التي سيتأثر الطلب عليها) :

ـ فاذا كانت السلعة الأخرى مكملة لسلعتنا يؤدى ارتفاع ثمنها الى انتقال كل منحني الطلب على سلعتنا نحو اليسار دالا على أن الكمية المطلوبة تكون أقل عند كل ثمن عما كانت عليه من قبل (مثال : سلعتنا هي البنزين والسلعة المكملة التي يتغير ثمنها هى السيارة : فاذا ارتفع ثمن السيارات ينقص الطلب على السيارات ويقل بالتالى الطلب على البنزين عند المستويات المختلفة لأثمان السيارات . وعليه يثير ارتفاع أثمان السيارات انتقالاً لمنحني الطلب على البنزين نحو اليسار ، دالا على أن الكمية المطلوبة من البنزين ستكون أقل عند كل ثمن) .

ـ واذا كانت السلعة الاخرى التي يتغير ثمنها سلعة بديلة (متنافسة) لسلعتنا أدى ارتفاع ثمن هذه السلعة البديلة الى انتقال منحني الطلب على سلعتنا نحو اليمين ، دالا على أنه عند كل ثمن لسلعتنا سيجرى شراء كمية أكبر من ذى قبل (مثال : سلعتنا هي البنزين والبديل هو المواصلات العامة . يدفع ارتفاع ثمن المواصلات العامة الأفراد الى استعمال عرباتهم الخاصة الأمر الذى يؤدى الى طلبهم الكمية أكبر من البنزين عند كل ثمن من أثمان البنزين . وينتقل منحني الطلب على البنزين نحو اليمين) .

٣ ـ أثر تغير الاذواق على منحني السوق : اذا ما تغيرت الأذواق لصالح السلعة فان ذلك يعني ان تزيد الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن ، وينتقل منحني طلب السوق عليها نحو اليمين . وينتقل المنحني نحو اليسار اذا ما تغيرت الاذواق في غير صالح السلعة .

هذا ويمكن أن نعبر بيانيا عن هذه الأفكار المتعلقة بأثر التغير في العوامل التي سبق وافترضنا بقاءها ثابتة (وهي دخل المستهلك وذوقه وأثمان السلع الأخرى) عند بناء منحني طلب السوق وذلك على النحو التالى (شكل ٨) :



شكل رقم (٨)

(١) زيادة في الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية أكبر) يثيرها :
- زيادة في الدخل .
- ارتفاع ثمن سلعة بديلة .
- انخفاض ثمن سلعة مكملة .
- تغير الأذواق في صالح السلعة .

(٢) نقص في الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية أقل) يثيره :
- انخفاض الدخل .
- انخفاض ثمن سلعة بديلة .
- ارتفاع ثمن سلعة مكملة .
- تغير الأذواق في غير صالح السلعة .

● هذا يتعلق بمناقشة أثر التغيرات في العوامل غير ثمن السلعة على العلاقات بين الطلب والثمن . ونستطيع أن نقوم بنفس الشيء للتعرف على أثر تغيرات العوامل الأخرى على العلاقة بين الكمية وكل من الدخل وأثمان السلع الأخرى وأذواق المستهلكين آخذين كل من هذه الأخيرة على حدة .

على أساس معرفتنا لمنحنى طلب السوق ، كتعبير عن العلاقة بين الثمن والكمية على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها ، والحالات انتقال هذا المنحنى نتيجة لتغير هذه العوامل . نستطيع أن نميز بين الحركة على نفس منحنى الطلب وانتقال كل المنحنى نحو اليمين أو نحو اليسار :

- فالحركة (الى أعلى أو الى أسفل) على نفس منحنى الطلب تدل على تغير في الكمية لأن الثمن قد تغير .

- أما انتقال كل منحنى الطلب (الى اليمين أو الى اليسار) فتدل على أن الكمية المطلوبة عند كل ثمن ممكن ستكون مختلفة (أى ستتغير) نتيجة لتغير عامل من العوامل الأخرى غير الثمن : أى الدخل أو أثمان السلع الأخرى أو أذواق المستهلكين .

للتمييز بين هذين النوعين من الحركة يتعين أن نتفق على اللغة التي نستخدمها في التعبير : فيمكن أن نعبر عن انتقال كل منحنى الطلب بالكلام عن زيادة أو نقصان الطلب ونعبر عن الحركة على نفس منحنى الطلب بالكلام عن تغير في الكمية المطلوبة .

ثانيا - العرض

كما فعلنا بالنسبة للطلب سنحاول أولا أن نعرف العرض الفردى وعرض السوق ، ثم نتوصل من خلال تحليل العرض الفردى الى عرض السوق .

تعريف العرض :

يقصد بالعرض الفردى ، أو عرض المنتج الفرد ، الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتج (أو المنظم أو المشروع) على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة خلال فترة معينة . وكما هو الشأن بالنسبة للطلب يعبر عن العرض في صورة تدفق وليس في صورة مخزون .

أما عرض السوق فيقصد به مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة خلال فترة معينة .

تحليل العرض الفردى :

يتحدد هذا العرض بعدد من العوامل تؤثر عليه مجتمعة ، ولكن كل منها يؤثر على العرض في اتجاه معين وبطريقة معينة . لنرى أهم هذه العوامل والعلاقة بين كل منها والعرض :

١ - هدف المشروع : تفترض النظرية الحديثة ، في اطار التحليل الوحدى ، أن المنظم يهدف الى تحقيق أقصى ربح . في هذه الحالة يتوقف العرض على العوامل التي تحدد الربح (الربح الاجمالى للمشروع) كفرق محاسبي بين اجمالى ايرادات المشروع واجمالى نفقات

المشروع . ولكن اذا حدث وسعى مشروع ما الى تحقيق هدف آخر ، وليكن تجنب المخاطر مثلا ، يكون لهذا الهدف اثر على الكميات المعروضة ، وهو اثر يتحقق بعيدا عن الربح . على أي الأحوال ، سنفترض فيما يلي أن المشروع يسعى الى تحقيق أقصى ربح (أو أقل خسارة ، [illegible] انتظار لربح مستقبل) . وعلى أساس هذا الفرض نؤثر على العوامل التالية على عرض المشروع من خلال تأثيرها على ارباحية المشروع .

٢ ـ ثمن السلعة التي ينتجها المشروع : على فرض بقاء الاشياء الأخرى (بما فيها نفقة الانتاج على حالها ، يكون أكبر كلما ارتفع ثمن السلعة التي ينتجها ويبيعها المشروع . عليه يتعين أن نتوقع أنه مع ارتفاع الثمن تزيد الكمية المعروضة من السلعة .

٣ ـ أثمان السلع الأخرى (أي السلع التي تنتج في فروع الانتاج الأخرى) : اذا بقي ثمن السلعة التي ينتجها المشروع دون تغيير في الوقت الذي ترتفع فيه أثمان السلع الاخرى فان ذلك يعني أن فروع النشاط المنتجة للسلع الأخرى تصبح أكثر ارباحية من الفرع الذى ينتج فيه المشروع . ويصبح انتاج السلعة في هذا الفرع أقل جاذبية ، الأمر الذى يؤدى الى نقصان عرض المشروع من هذه السلعة ، وذلك على فرض بقاء الاشياء الأخرى على حالها .

٤ ـ أثمان عناصر الانتاج : لكي يقوم المشروع بالانتاج يشترى عناصر الانتاج المختلفة (من قوة عمل وأرض وآلات ومواد أولية وقوة محركة ، وغيرها) من أسواقها . وتحدد نفقة الانتاج بالكميات التي يشتريها من هذه العناصر وبأثمان هذه العناصر . فاذا ارتفع عنصر من عناصر الانتاج ، وليكن الارض مثلا ، أدى ذلك الى ارتفاع نفقة الانتاج في كل مجالات النشاط التي تستخدم هذا العنصر . وانما لا ترتفع النفقة في كل هذه المجالات بنفس النسبة لأن أهمية الدور الذى يلعبه العنصر تختلف من فرع الى آخر من فروع النشاط . فأهمية الدور الذى تلعبه الأرض (التي بني عليها المصنع) في صناعة الصلب أقل بكثير من أهمية الدور الذى تلعبه الأرض في زراعة القمح ، وبالتالى يكون نصيبها من النفقة أقل في الحالة الاولى منه في الحالة الثانية . فاذا ارتفع ثمنها أدى ذلك الى ارتفاع نفقة الانتاج بنسبة أكبر في انتاج القمح منها في انتاج الصلب . ومن ثم ينخفض أرباحية انتاج القمح بنسبة أكبر من نسبة انخفاض ارباحية الصلب (وذلك على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) فيقل عرض المنتج من القمح . يترتب على ذلك أن التغير في أثمان عناصر الانتاج يؤدى الى تغيير الارباحية النسبية لنشاطات الانتاج المختلفة ، مما يدفع بالمنتجين الى تغيير عرضهم من السلع المختلفة .

٥ - حالة التكنولوجيا : يحدد مستوى المعرفة العلمية والتكنولوجية الفنون (أو الطرق) التي يمكن استخدامها في انتاج السلع المختلفة ، الأمر الذي يحدد الكميات التي تستخدم من المدخلات المستعملة في انتاج السلعة ويحدد بالتالي نفقة الانتاج . مع تغير هذه المعرفة وادخال فنون انتاجية جديدة (كاستخدام نوع جديد من الطاقة أو مادة أولية صناعية (كخيط من الخيوط الصناعية ، الألياف) ... الى غير ذلك تتغير نفقة الانتاج ويتغير معها الربح (على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) وتتغير بالتالي الكميات المعروضة من السلع المختلفة .

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأنه على فرض أن المشروع يسعى الى تحقيق أقصى ربح ، يتحدد العرض :

- بثمن السلعة المعروضة .
- بأثمان السلع الأخرى .
- بأثمان عناصر الانتاج .
- وبحالة التكنولوجيا .

ع أ = د (ث أ ، ث ١ ، ... ، ث ن-١ ، ث ع١ ، ... ، ث ع ن ، ت)

حيث :

ع أ : عرض السلعة أ

ث أ : ثمن السلعة أ

ث ١ ، ... ، ث ن-١ : أثمان السلع الاخرى (غير أ)

ث ١ ، ... ، ث ع ن : أثمان عناصر الانتاج

ت : حالة التكنولوجيا .

هذه العلاقة تسمى بدالة العرض الفردي [١٢] ، وهي علاقة مركبة تبين لنا أن عرض المنتج الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة ، أي أنها تتكاتف لتحديد هذا العرض ومن ثم يتوقف التغير في العرض على هذه العوامل كلها . وعليه اذا ما أردنا تحديدا دقيقا لهذا العرض كان من اللازم دراسة أثر تغير كل هذه العوامل في نفس الوقت .

ويمكن بكيفينا ونحن بصدد نظرة عامة نظرية (أولية) في ثمن [illegible] الكيفية التي يتغير بها عرض السلعة مع تغير ثمنها ، على فرض بقاء الأشياء [illegible] على

(١٢) Individual supply function; la fonction de l'offre individuelle.

حالها . وهو ما يعني دراستنا للعلاقة :

$ع_١ = د (ش_١)$

بالنسبة لهذه العلاقة سنقنع الآن بالقول بأن الكميات التي يكون المشروع على استعداد لانتاجها وعرضها تتغير بطريقة مباشرة مع ثمن السلعة : فهي تزيد ان ارتفع الثمن وتقل اذا انخفض ، وذلك على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها . فعلى أساس هذا الفرض ، كلما كان الثمن مرتفعا ، كلما كان الربح أكبر ، كلما زاد باعث المشروع على انتاج السلعة وعرضها . وهو ما نفترض صحته بصفة عامة ونحن بصدد هذه النظرية العامة لنظرية ثمن السوق تاركين لفرصة تالية (عند دراسة نظرية المشروع في الفصل الثالث من هذا الباب) دراسة الاستثناءات التي ترد على هذا القول وما تتضمنه هذه الاستثناءات .

هذه العلاقة بين الكميات المختلفة التي يكون المنتج الفرد على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة ، والتي مؤداها أن الكمية تزداد اذا ارتفع الثمن وتنقص اذا انخفض (على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) تسمى **بقانون العرض** . ويمكن التعبير عنها رقميا في صورة جدول ، يسمى **جدول العرض الفردي**(١٣) ، على النحو التالي .

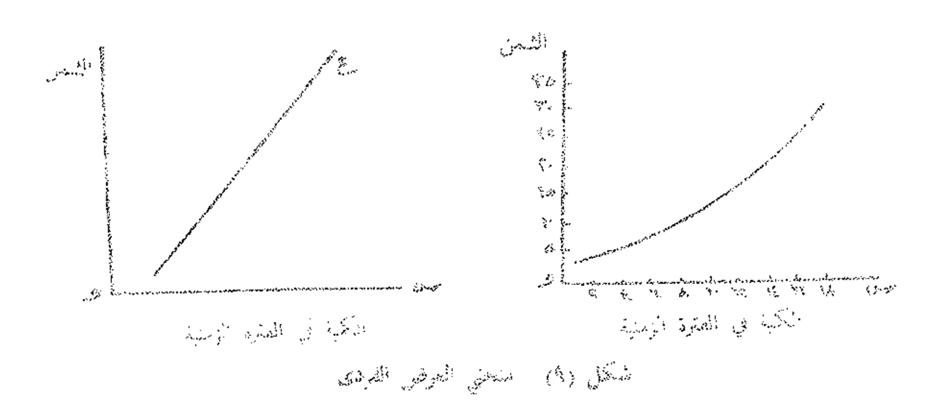
جدول ٢ : العرض الفردي

الثمن (ش) بوحدات النقود ، القروش مثلا	الكمية (ك) عدد من الوحدات في فترة معينة
٥	٤
١٠	٨
١٥	١١
٢٠	١٣
٢٥	٥

هذا الجدول يمكن التعبير عنه بيانيا بمنحنى العرض الفردي(١٤) الذي عادة ما يتم رسمه بخط مستقيم (انظر شكل ٩) .

(١٣) Individual supply schedule; le tableau de l'offre individuelle.

(١٤) Individual supply curve; la courbe de l'offre individuelle.



شكل (٩) منحنى العرض الفردى

- هذا المنحنى ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليسار.
- وهو يبين أن العرض دالة متزايدة للثمن.
- للتسهيل، عادة ما يعطى للمنحنى شكل الخط المستقيم.

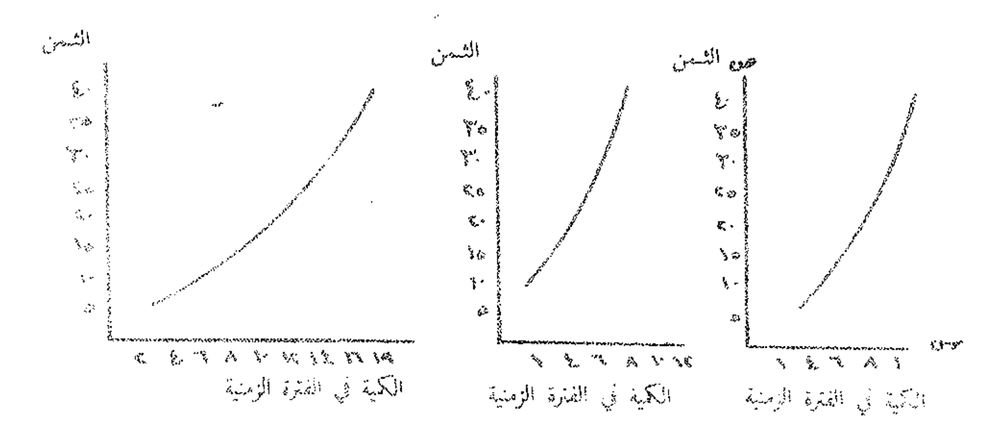
وقد توصلنا الى منحنى العرض هذا على افتراض ثبات العوامل الأخرى (غير ثمن السلعة) التي تؤثر في عرض السلعة. هذا المنحنى في مجموعه يمثل كل العلاقات الدالية بين عرض السلعة وثمنها، وهي العلاقة التي نقصدها بالكلام عن العرض. وتدل الحركة على هذا المنحنى على تغير الكمية التي يكون المنتج الفرد على استعداد لعرضها مع تغير ثمن السلعة.

على هذا النحو يتحدد العرض الفردى. بما أننا نعني بتكون ثمن السوق فان تحديد العرض الفردى لا يكون الا خطوة في سبيل تحديد عرض السوق. فاذا ما تحدد الأول أمكن الانتقال الى الثاني.

تحديد عرض السوق:

يتم الانتقال في تصورنا الذهني من عرض المنتجين الأفراد الى عرض السوق بنفس الطريقة التي انتقلنا بها من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب عرض السوق.

وأما رسم منحنى عرض السوق عن طريق التجميع الأفقي لمنحنيات عرض المنتجين الأفراد. أنظر شكل ١٠.



منحنى عرض المشروع (١)   منحنى عرض المشروع (٢)   منحنى عرض السوق

شكل رقم (١٠)

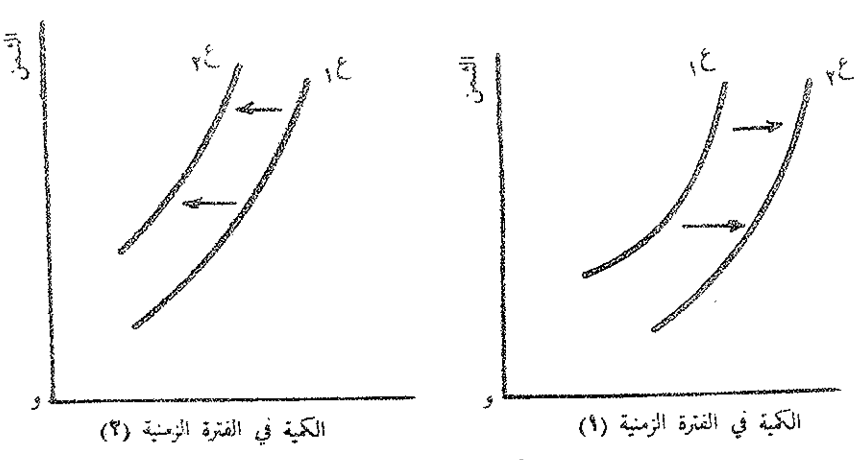
- للحصول على العرض الكلي عند كل ثمن نجمع الكميتين المعروضتين بواسطة المشروعين عند هذا الثمن :
  - عند الثمن ٥ يعرض المشروع (١) ثلاث وحدات من السلعة ، ولا يعرض المشروع (٢) شيئا ، وتكون الكمية المعروضة في السوق مساوية لثلاث وحدات .
  - عند الثمن ٣٠ ، يعرض المشروع (١) ٨ وحدات ويعرض المشروع ٢ ست وحدات ، وتكون الكمية المعروضة في السوق ١٤ وحدة .
  - عند الثمن ٤٠ ، يعرض المشروع (١) ١٠ وحدات والمشروع (٢) ٨ وحدات ، وتكون الكمية المعروضة في السوق ١٨ وحدة .
- كقاعدة عامة ، عند كل ثمن : ك ق (أى الكمية التي تعرض في السوق) = ك١ + ك٢ . وفي حالة عدد كبير من المنتجين : ك ق = ك١ + ك٢ + ... + ك ن
- نلاحظ أن منحنى عرض السوق له ، بصفة عامة ، نفس شكل منحنى العرض الفردي .
- عندما نتكلم عن ظروف العرض في سوق ما نقصد تلك العلاقة القائمة بين مجموع الكميات المختلفة الممكن عرضها والأثمان التي تقابلها هذه الكميات .

ذلك هو منحنى عرض السوق الذي يبين العلاقة بين الكميات المختلفة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة (خلال فترة معينة) . وقد توصلنا لهذا المنحنى على افتراض أن العوامل الأخرى التي تحدد عرض السلعة تبقى ثابتة . لا يبقى الا أن نتبين أثر تغير هذه العوامل على منحنى عرض السوق ، وهو أثر ينعكس في انتقال هذا المنحنى .

انتقالات منحنى عرض السوق :

ينتج انتقال كل منحنى عرض السوق عن تغير أحد العوامل (غير ثمن السلعة) التي تؤثر في العرض . ويدل هذا الانتقال على تغير في العرض (وليس في الكمية المعروضة) .

ومن المهم بمكان أن نفرق بين حركة على نفس منحنى العرض (تدل على تغير في الكمية المعروضة ينتج عن تغير في ثمن السلعة محل الاعتبار) وانتقال كل المنحنى (الذى يعكس تغير في العرض ينتج عن تغير أحد العوامل الأخرى التي تؤثر على عرض السلعة : أثمان السلع الأخرى ، أثمان عناصر الانتاج ، حالة التكنولوجيا) . فما هى التغييرات التي يمكن أن تثير انتقال منحنى العرض ؟ امكانيات هذا الانتقال يمكن التعرف اليها باستقراء شكل ٤١ .



شكل رقم (٤١)

انتقال منحنى عرض السوق

(١) زيادة العرض : تكون المشروعات على استعداد لانتاج كمية أكبر عند كل ثمن . وهو ما يمكن أن يرد الى :

- التحسن في فنون الانتاج .
- انخفاض أثمان السلع الأخرى .
- انخفاض اثمان عناصر الانتاج المستخدمة .

(٢) نقص العرض : تميل المشروعات الى انتاج كمية أقل عند كل ثمن . وهو ما يمكن ان يرد الى :
- تدهور المعرفة التكنولوجية (قليل الاحتمال)
- ارتفاع أثمان السلع الأخرى .
- ارتفاع أثمان عناصر الانتاج .

اذا ما تم لنا تحديد كل من طلب السوق وعرض السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار أمكننا أن ندفع بتحليلنا الى بعد جديد : تزويج النظريتين في نظرية لتحديد ثمن السوق الخاص بتلك السلعة .

حـ - ثمن السوق

بوصولنا الى هذه المرحلة من التحليل يصبح من اللازم أن نبين بوضوح شكل السوق الذى يتحدد فيه ثمن السلعة . وذلك لأن أصول اللعبة تختلف فيما يتعلق بتكون الأثمان ، وفقا لدرجة المنافسة التي تسود السوق . وبما اننا سنتعرف في مرحلة لاحقة على الاشكال المختلفة للسوق نقتصر الآن على تعريف ما يسمى بسوق المنافسة الكاملة(١٥) ، اذ يمثل نوع السوق الذى تلتقي فيه قوى الطلب والعرض لتحديد ثمن السلعة في اطار هذه النظرة العامة لنظرية تكون الأثمان . فاذا ما قدمنا هذا التعريف نرى كيفية تحدد الثمن في السوق لننتهى الى ملخص للنظرية الأولية للأثمان .

يتم رسم الصورة النظرية لسوق المنافسة الكاملة على أساس عدد من الفروض تمثل في الواقع الشروط الواجب توافرها لكي يعتبر السوق من قبيل سوق المنافسة الكاملة ، وهذه الشروط هي :

١ - أن يكون عدد المشترين والبائعين من الكبر بحيث تكون الكمية التي يشتريها أو يبيعها كل منهم أصغر من أن تؤثر تأثيرا ذا دلالة على ثمن السلعة .

٢ - أن يتمتع هؤلاء المشترين والبائعين بمعرفة تامة بأحوال السوق . أى بالكميات المعروضة والمطلوبة وكذلك بالثمن الذى يسود السوق .

٣ - أن تكون وحدات السلعة (والأمر هنا يتعلق بالوحدات المختلفة من السلعة الواحدة) متجانسة . بمعنى أن تكون الوحدات التي ينتجها منتج معين بديلة كاملة للوحدات التي ينتجها منتج آخر للسلعة ، وذلك في نظر المستهلكين . بعبارة أخرى تكون وحدات السلعة متجانسة اذا كانت كلها سواء في نظر المستهلكين لا فرق عندهم بين وحدة وأخرى ، كما اذا تمثلت السلعة في نوع واحد من القمح يتمتع بنفس الرتبة من الجودة والنظافة .

---

(١٥) Perfect competition market; le marché de la concurrence parfaite.

- ألا يكون هناك تدخلا في العمل الحر لقوى السوق . وذلك بألا تتدخل الدولة في تحديد الأثمان ، وبألا يكون هناك أى اتفاق بين المشترين بعضهم البعض أو بين المنتجين . وفقا لهذا الشرط يلزم كذلك أن تسود حرية الدخول في السوق والخروج منه ، بمعنى أن يكون كل منظم حرا في الاقدام على الدخول في النشاط المنتج للسلعة وأن يستطيع ترك هذا النشاط اذا لم يجده مناسبا له .

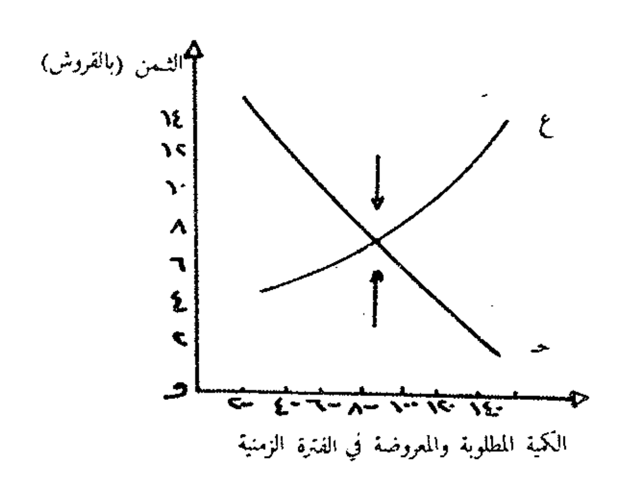
اذا توافرت هذه الشروط تضمن ذلك أن ثمن السلعة سيكون واحدا ، خلال فترة زمنية ، في كل ارجاء السوق ، أى في كافة الاجزاء التي يغطيها السوق ، سواء أكان محليا أو قوميا أو دوليا .

تحديد ثمن التوازن في سوق المنافسة الكاملة :

الأمر هنا يتعلق بثمن سلعة واحدة ، ولتكن السلعة أ . لبيان كيف يتحدد ثمنها في السوق سنبدأ من النتائج التي توصلنا اليها من تحليل الطلب والعرض ، أى أن نقطة البدء تتمثل في :

- منحنى طلب السوق الذى يبين الكمية من السلعة أ التي يكون المشترون على استعداد لشرائها عند كل ثمن من أثمان السوق ، على افتراض أن حجم السكان ، والدخول ، واذواق المستهلكين وأثمان السلع الأخرى تبقى كلها دون تغيير . كما نفترض أن هذا المنحنى ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين : تتغير الكمية المطلوبة في عكس اتجاه تغير الثمن .
- ومنحنى عرض السوق الذى يبين الكمية من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند كل ثمن من أثمان السوق ، على افتراض أن أثمان عناصر الانتاج وأثمان السلع الاخرى ، وحالة التكنولوجيا تبقى كلها دون تغيير . كما نفترض أن هذا المنحنى ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليسار : تتغير الكمية المعروضة في نفس اتجاه تغير الثمن .

يتحدد ثمن السلعة أ بتفاعل طلب السوق وعرض السوق . لنرى كيف يتم هذا التفاعل ابتداء من الشكل ١٢ :



شكل (١٢)

تحديد ثمن التوازن والكمية في سوق المنافسة الكاملة

- تقابل نقطة التقاطع ثمن سوف يساوى سبعة قروش للوحدة الواحدة من السلعة .
- الكمية المطلوبة عند هذا الثمن يساوى ٩٠٠ وحدة من السلعة . وكذلك الكمية المعروضة تساوى ٩٠٠ وحدة .
- وعليه ، فعند الثمن ٧ تتساوى الكمية من السلعة التي يكون المشترون على استعداد لشرائها مع الكمية من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لبيعها .
- هذا الثمن يبين الكمية المشتراة والمباعة فعلاً في السوق ، بينما تبين المنحنيات امكانيات الشراء والبيع عند الأثمان المختلفة .
- اذا ما ظل المنحنيان محتفظين بشكليهما يوجد ثمن واحد تكون عنده الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة .
- فاذا ما أخذنا ثمنا أعلى من الثمن ٧ ، وليكن الثمن ١٠ ، نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوى ٦٠٠ وحدة بينما تساوى الكمية المعروضة ١٢٥٠ وحدة . هنا تزيد الكمية المعروضة على الكمية المطلوبة ، ويكون لدينا فائض في العرض[16] .
- واذا ما أخذنا ثمنا أدنى من الثمن ٧ ، وليكن الثمن ٤ ، نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوى ١٢٠٠ وحدة بينما الكمية المعروضة تساوى ٤٠٠ وحدة . فالكمية الأولى تفوق الكمية الثانية ، ويكون لدينا فائض في الطلب[17] .

---

(١٦) Excess of supply; excès d'offre.

(١٧) Excess de demand; excès de demande

لنطور الآن الأفكار التي قدمناها شرحا للشكل ١٢ :

يتغير الثمن عندما لا يكون الطلب مساويا للعرض (في حالة وجود فائض في الطلب أو فائض في العرض) :

- لنأخذ أولا حالة وجود فائض في الطلب : في هذه الحالة يقوم المستهلكون الذين لا يشبعون حاجاتهم اشباعا كاملا بعرض ثمن أعلى على أمل الحصول على كمية أكبر من السلعة ، كما يطلب المنتجون الذين يلاحظون أنهم يستطيعون تصريف كمية أكبر من الكمية التي أنتجوها ، ثمنا أعلى لهذه الكمية الاكبر. لسبب من هذين السببين ، أو للاثنين معا يرتفع الثمن ومن ثم يؤدى وجود فائض في الطلب الى ارتفاع الثمن (انظر في شكل ١٢ السهم الذى يمثل ضغطا على الثمن نحو الارتفاع عند كل الأثمان التي تقل عن سبعة قروش) .

- وفي حالة وجود فائض في العرض : يبدأ المنتجون ، الذين لا يتمكنون من تصريف كل الكمية المنتجة ، في طلب ثمن أدني . كما يبدأ المستهلكون . وقد لاحظوا وجود كمية غير مباعة ، في تقديم ثمن أدني . لأى من هذين السببين أو للاثنين معا ينخفض الثمن . ومن ثم يؤدى وجود الفائض في العرض الى انخفاض الثمن (انظر في شكل ١٢ السهم الذى يمثل ضغطا على الثمن نحو الانخفاض عند كل الأثمان التي تزيد على سبعة قروش) .

ثمن التوازن : يخلص من كل ما قلناه أنه :

- لكل الأثمان التي تزيد على الثمن ٧ ، يميل الثمن للانخفاض .

- لكل الأثمان التي تقل عن الثمن ٧ ، يميل الثمن للارتفاع .

- عند الثمن ٧ لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض .
وبما أن الكمية المطلوبة تساوى الكمية المعروضة فان الثمن لا يميل للتغير .

- الثمن ٧ حيث يتقاطع المنحنيان (هو الثمن الذى يسوى بين الطلب والعرض) هو الثمن الذى يتجه اليه السوق . وهو الثمن الوحيد الذى لا يوجد عنده لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض .

- هذا الثمن يسمى ثمن التوازن . واصطلاح التوازن يعني حالة ميزان (بين القوى المختلفة التي على النظام)[١٨] . وفقا لهذه النظرية يتحقق التوازن عندما يريد المستهلكون شراء الكمية

(١٨) انظر فكرة التوازن : M. Dowidar, Les Schémas ... pp. 52 – 54.

التي يرغب المنتجون في بيعها . وبما أنه لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض فان الثمن لن يميل للتغير . وعندما تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة يقال ان السوق في حالة توازن . واذا ما اختلفتا قيل ان السوق في حالة عدم توازن .

الآن نستطيع ان نلخص هذه النظرية الاولية لتحديد ثمن بالنسبة لسلعة معينة .

❁ الفروض :

- أن منحني طلب السوق ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين .
- أن منحني عرض السوق ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليسار .
- أن فائض الطلب يدفع الثمن الى الارتفاع ، وان فائض العرض يدفعه الى الانخفاض .

❁ **هذه الفروض تتضمن :**

- انه لا يوجد إلا ثمن وحيد عنده تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة . في لغة النظرية الاقتصادية يقال أن التوازن وحيد .

- اذا انتقل أحد المنحنين (منحني الطلب أو منحني العرض) ، أى اذا تغيرت ظروف السوق ، تغير ثمن التوازن وتغيرت كمية التوازن .

❁ **انتقال منحنيات الطلب والعرض :**

ماذا يكون أثر هذا الانتقال على ثمن التوازن وعلى الكمية المطلوبة والمعروضة . للتعرف على هذا الأثر يجب علينا :

- أن نميز أولا انتقالات منحني الطلب من انتقالات منحني العرض .

- أن نصف ثانيا الطريقة المستخدمة للتوصل الى هذه الأثر .

هذه الطريقة تتلخص كما يلي :

❁ نبدأ من وضع توازن في السوق .

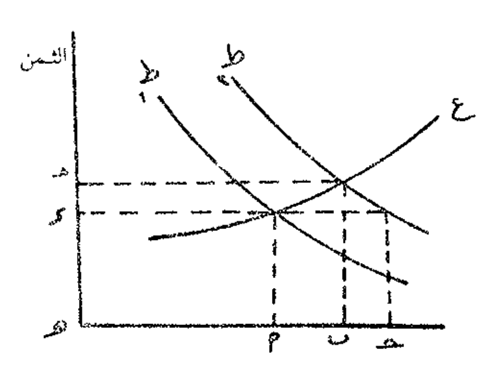
❁ ثم ندخل في الاعتبار انتقال أحد المنحنيات (أى ندخل العامل الذى ينتظر أن يحدث الأثر) .

❁ أن نبين وضع التوازن الجديد (توازن السوق) ، من وجهة نظر الثمن والكمية .

● أن نقارن أخيرا بين وضعي التوازن ، الجديد والقديم ، لنرى الأثر الذى تحقق على الثمن وعلى الكمية [١٩] .

ولننتقل الآن الى تطبيق هذه الطريقة .

انتقالات منحني الطلب : يوضح الشكل ١٣ أثر هذه الانتقالات على ثمن وكمية التوازن :



الكمية في الفترة الزمنية

شكل رقم (١٣)

● ط ١ ، ع هما المنحنيان الأصليان : للطلب والعرض .
● تمثل نقطة تقاطعهما نقطة التوازن الذى يمثل نقطة البدء ، عند هذه النقطة :
- و د هو ثمن التوازن .
- و أ هي الكمية المطلوبة والمعروضة .
● ينتقل منحني الطلب الى ط ٢ نتيجة لزيادة دخول المستهلكين مثلا .
● يؤدى انتقال منحني الطلب الى اليمين الى خلق فائض في الطلب . اذ عند الثمن و د تصبح الكمية المطلوبة مساوية و حـ بينما تبقى الكمية المعروضة عند و أ . فائض = أ ح
● نتيجة لفائض الطلب يميل الثمن للارتفاع فيحد من بعض طلب المستهلكين ويدعو المنتجين الى زيادة الكمية المعروضة ، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى و هـ ، عند وضع توازن جديد .
● عند هذا الثمن تكون الكمية = الكمية المعروضة = و ب .
● هذه الكمية أقل من و ح وأكبر من و أ (كمية وضع التوازن القديم) .
● اذا ما تصورنا أن منحني الطلب ط كان هذا المنحني الأصلي الذى ينتقل نحو اليسار دالا على نقص في الطلب ، فان ثمن التوازن الجديد سيكون أقل من ثمن القديم وتكون الكمية أقل .

---

(١٩) يتعين استبقاء هذه الطريقة في الذهن اذ سيكثر استخدامها في دراستنا فيما يلي.

من هذا الشكل والافكار التي قدمناها شرحا له يمكن أن نستخلص النتيجتين التاليتين :

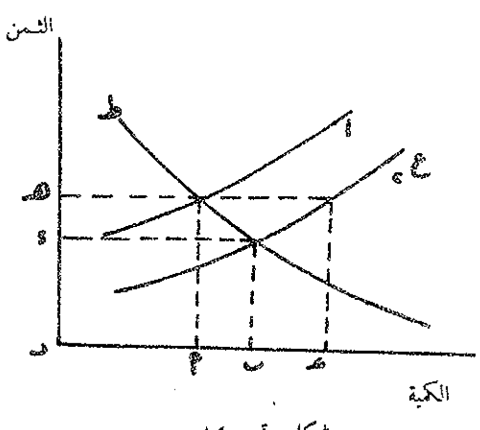
١ - يترتب على زيادة الطلب على سلعة معينة (وهى زيادة يعبر عنها بانتقال منحني الطلب نحو اليمين) .

- ارتفاع ثمن التوازن .
- وزيادة الكمية المشتراة والمباعة عند التوازن الجديد .

٢ - ويترتب على نقص الطلب على السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحني نحو اليسار) :

- انخفاض الثمن .
- ونقص الكمية المشتراة والمباعة عند وضع التوازن الجديد .

انتقالات منحني العرض : بتطبيق نفس الطريقة على هذه الانتقالات يكون أثرها على الثمن والكمية كما يوضحه الشكل ١٤ :



شكل رقم (١٤)

- ط و ع١ هما المنحنيان الأصليان : للطلب والعرض .
- تمثل نقطة تقاطعها نقطة التوازن الأصلى ، عند هذه النقطة :
  - و هـ ثمن التوازن .
  - و أ هى الكمية المطلوبة والمعروضة .
- ينتقل منحني العرض الى ع٢ نتيجة لانخفاض نفقة الانتاج (لانخفاض أثمان عناصر الانتاج مثلا) .
- يؤدى انتقال منحني العرض الى اليمين الى خلق فائض في العرض ، اذ عند الثمن و هـ تصبح الكمية المعروضة مساوية و حـ بينما تبقى الكمية المطلوبة و أ . فائض العرض = أ حـ .

* نتيجة لفائض العرض يميل الثمن للانخفاض فيحد من بعض عرض المنتجين ويشجع المستهلكين على زيادة الكمية المطلوبة ، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى ود، عند وضع توازن جديد .

* عند هذا الثمن تكون الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة = و ب .

* هذه الكمية اقل من و حـ واكبر من و أ (كمية وضع التوازن الاصلى).

* اذا ماتصورنا ان منحنى العرض ع ٢ كان هو المنحنى الاصلى الذى ينتقل نحو اليسار دالا على نقص فى العرض ، فان ثمن التوازن الجديد سيكون اعلى من ثمن التوازن وتكون الكمية اقل .

من هذا الشكل والافكرا التى قدمناها شرحا له يمكن ان نستخلص النتيجتين الاثنيتين :

١ - يترتب على زيادة عرض سلعة ما (وهى زيادة يعبر عنها بانتقال منحنى العرض نحو اليمين :

- انخفاض ثمن التوازن

- وزيادة الكمية المشتراه والمباعة عند وضع التوازن الجديد .

٢ - يترتب على نقص عرض السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحنى العرض نحو اليسار) :

- ارتفاع ثمن التوازن

- ونقص كيمة التوازن

التحقق من صحة هذه النتائج الاربعة يسمح لنا فى حالة ثبوت صحتها بالكلام عن " قوانين الطلب والعرض "

* * *

على هذا النحو ننتهى من هذه النظرة العامة لنظرية المدرسة النيوكلاسيكية فى تحديد ثمن السوق . اما الدراسة المتعمقة لهذه النظرية فيكون محلها فى الجزء الثانى من مبادىء الاقتصاد السياسى . وانما يتعين لاستكمال هذه النظرة العامة ان نتعرض على فكرة مرنة الطلب ومرونة العرض.

٤ - مرونة الطلب والعرض

بعد أن رأينا الكمية المطلوبة والكمية المعروضة تتغير مع تغير ثمن السوق نريد الآن أن نعرف مدى حساسية تغيرات الكميات هذه . ذلك لأن الطلب والعرض وان كانا يستجيبان للتغيرات في الثمن الا أن درجة الاستجابة تختلف بحسب السلع . فيثور التساؤل عن مدى (وسرعة) استجابة الطلب أو العرض لتغير معين في الثمن . درجة الاستجابة هذه هي المرونة[٢٠] . الأمر يتعلق هنا باصطلاح يشغل مكانا هاما في اللغة الاقتصادية المعاصرة لأنه يرتبط بأهم المسائل التي تعرض عند محاولة الاستفادة ، في واقع الحياة الاقتصادية ، من الأفكار الخاصة بالطلب والعرض .

ولكن رأينا أن الكمية لا تتغير فقط بتغير ثمن السلعة ، وانما تتغير كذلك استجابة لتغير في دخل المستهلكين أو في اثمان السلع الاخرى . وعليه يتعين أن نفرق في دراستنا لفكرة المرونة بين :

مرونة الطلب ، وفي اطارها نميز بين :
- مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة ، أو المرونة المباشرة[٢١] .
- مرونة الطلب بالنسبة للدخل[٢٢] .
- ومرونة الطلب بالنسبة لأثمان السلع الاخرى ، أو ما يسمى بمرونة التقاطع للثمن[٢٣] .

ومرونة العرض .

---

(٢٠) elasticity; élasticité هذا الاصطلاح استعارة الفريد مارشال من علم الطبيعة (انظر أصول الاقتصاد ، ص ٨٦ وما بعدها) وهو الذى ادخل الاصطلاح في التحليل الاقتصادى كما قدم لنا طريقة قياس المرونة . أما فكرة مرونة الطلب بالنسبة الى ثمن السلعة فترجع الى كورنو ، انظر شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادى ،ص ٨٣٩ . ويقصد بالمرونة في بحث علم الطبيعة «خاصية الجسم أو المادة في أن تستعيد شكلها وابعادها الاصلية عند زوال القوى التي كانت قد اثرت عليه وغيرت من شكله وابعاده» . اما في التحليل الاقتصادى فلا تمثل فكرة العودة الى الحالة الاولى جوهر الظاهرة التي يراد التعبير عنها وانما تكون بصدد التعبير عن مدى قدرة ظاهرة معينة على التغير كرد فعل لوقوعها تحت تاثير قوة خارجية . انظر :

J. Romeuf ed. Dictionnaire des Sciences économiques, tome, I, p. 472.

(٢١) Price-elasticity of demand (direct elasticity); l'élasticité de la demande par rapport au prix (l'élasticité directe).

(٢٢) Income-elasticity of demand; l'élasticité de la demande par rapport au revenu.

(٢٣) Cross-elasticity; l'élasticité croisée.

أولا - مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة محل الاعتبار :

تشير فكرة **مرونة** الطلب الى درجة استجابة الكمية المطلوبة عند ثمن معين لتغيرات هذا الثمن ، على فرض بقاء أثمان السلع الاخرى ودخول المستهلكين على حالها . هذه الفكرة تتوقف على النسبة المئوية للتغيرات وتعرف بأنها العلاقة بين نسبة التغير في الكمية ونسبة التغير في الثمن عند **نقطة معينة** على منحنى الطلب . ففكرة المرونة لا تكون منضبطة الا اذا اسندناها الى نقطة منحنى الطلب ، أى الى تغيرات متناهية الصغر في الثمن عند هذه النقطة . وذلك لأن المرونة تختلف (وعادة ما تختلف) من نقطة الى أخرى على نفس منحنى الطلب .

لتوضيح فكرة المرونة نضرب المثل التالى :

السلعة	التغير في الثمن (بالانخفاض) ٪	التغير في الكمية (بالزيادة) ٪	التغير في الكمية٪ ÷ التغير في الثمن٪
اللحوم	١٥	٧,٥	٠,٥
نوع من الملابس	٣	٣	١
أجهزة الراديو	,٢٥	١	٤

بمقارنة هذه السلع الثلاثة نرى أن نسبة التغير في الكمية المطلوبة من أجهزة الراديو هى أربعة أمثال نسبة التغير في الثمن الذى أثارها ، بينما تتساوى هاتان النسبتان في حالة الملابس ، وأخيرا تساوى نسبة التغير في الكمية المطلوبة من اللحوم نصف نسبة التغير في ثمنها ، وهو ما يسمح لنا بالقول بأن درجة استجابة الطلب على أجهزة الراديو للتغير في ثمنها أكبر من درجة استجابة الطلب على هذا النوع من الملابس للتغير في ثمنها ، وهذه بدورها أكبر من درجة استجابة الطلب على اللحوم للتغير في ثمنها . وهو ما يعني أن مرونة الطلب بالنسبة للثمن تكون في حالة أجهزة الراديو أكبر منها في حالة هذا النوع من الملابس ، وتكون في هذه الحالة الاخيرة أكبر منها في حالة اللحوم .

ابتداء من هذا الجدول نستطيع أن نحدد قياس درجة استجابة الطلب بنسبة التغير في الكمية مقسومة على نسبة التغير في الثمن ، أو :

مرونة الطلب[٢٤] = $\frac{\triangle \text{ك} \%}{\triangle \text{ث} \%}$

حيث ك : الكمية ، ث : الثمن ، △ تمثل الحرف اليوناني (دلتا) الذى يرمز به للتغير .

وعادة ما يكون التعبير الرقمى عن المرونة مسبوقا بعلامة ناقص (-) التي تشير الى ان الثمن والكمية في اتجاهين متضادين . ولا تكون العلامة موجبة الا في الحالة الاستثنائية لسلعة جيفن حيث يؤدى ارتفاع ثمن السلعة الى ازدياد الكمية المطلوبة .

القياس الهندسي لمرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة :

يتعين أن نتذكر الآتي :

أن الأمر يتعلق بمرونة الطلب عند ثمن معين ، ومن ثم على نقطة معينة على منحني الطلب .

- واننا نفترض أن التغيرات في الثمن هى من قبيل التغيرات المتناهية في الصغر .

سنبدأ من موقف يكون فيه الثمن هو ن ب والكمية المطلوبة هى و ن (انظر شكل ١٥) . مع انخفاض الثمن من ن ب الى ق ب تكون الكمية المطلوبة عند الثمن الجديد و ن . والنقطة ب على منحني الطلب تمثل الموقف الأصلي. أما النقطة ب على هذا المنحني فتمثل الموقف الجديد .

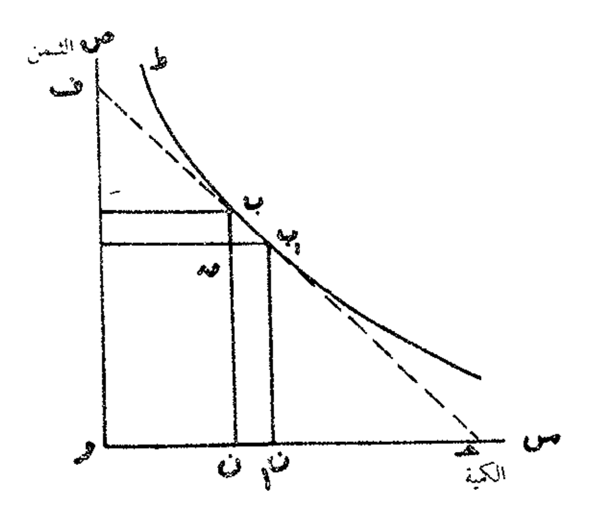
نفترض أن التغير من الصفر لدرجة يمكن معها اعتبار المسافة ب ب ١ على المنحني ط كخط مستقيم . وباستخدام الشكل ١٥ نقدم الاثبات الهندسي الخاص بقياس مرونة الطلب بالنسبة للثمن عن النقطة ب على النحو التالى :

---

(٢٤) وهو ما يمكن التعبير عنه كالآتي :

مرونة الطلب = $\frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{الكمية}} \div \frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن}}$

أو $\frac{\triangle \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\triangle \text{ث}}{\text{ث}}$



شكل (١٥)

الاثبات الهندسي لمرونة الطلب

$$\text{مرونة الطلب عند النقطة ب} = \frac{\frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الكمية}}}{\frac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك٪}}{\Delta \text{ث٪}} = \frac{\text{ب}_1\text{ق}}{\text{و ن}} \div \frac{\text{ب ق}}{\text{ب ن}} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots \quad (1)$$

$$\text{ولكن ،} \quad \frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الكمية}} \div \frac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}}$$

$$= \frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الانخفاض في الثمن}} \times \frac{\text{الثمن}}{\text{الكمية}}$$

$$\text{المرونة} = \frac{\text{ب}_1\text{ق}}{\text{ب ق}} \times \frac{\text{ن ب}}{\text{و ن}} \quad \cdots\cdots \quad (2)$$

من خصائص المثلثين ا١ب١ن ، ب ق ب١ ، ب ن ح تتساوى العلاقتين :

$$\frac{\text{ب}_1\text{ق}}{\text{ب ق}} = \frac{\text{حـ}}{\text{ن ب}} \quad \cdots\cdots \quad (٣)$$

بالتعويض عن $\frac{\text{ب}_1\text{ق}}{\text{ب ق}}$ ، العلاقة (٢) بقيمتها المحددة في (٣)

$$\therefore \text{المرونة} = \frac{\text{حـ ن}}{\text{ن ب}} \; ; \; \frac{\text{ن ب}}{\text{و ن}} = \frac{\text{ن حـ}}{\text{و ن}} \quad \cdots\cdots \quad (٤)$$

في المثلث ف و ح

$$\frac{\text{ب ح}}{\text{ب ف}} = \frac{\text{ن ح}}{\text{و ن}} \quad \text{(نظرية تاليس)} \quad \cdots\cdots \quad (٥)$$

بالتعويض عن $\frac{\text{ن ح}}{\text{و ن}}$ في (٤) بقيمتها المحددة في (٥) نحصل على

$$\text{المرونة} = \frac{\text{ح ب}}{\text{ب ف}}$$

ابتداء من هذا الاثبات نستطيع قياس مرونة الطلب (بالنسبة لثمن السلعة) عند نقطة معينة على المنحني برسم خط مماس على المنحني عند هذه النقطة . وتكون المرونة مساوية للعلاقة بين الجزء من المماس الذى تمثله المسافة بين هذه النقطة والمحور الصادى .

على أساس هذا القياس نجد أن قيمة مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة قد تكون بين الصفر واللانهاية :

ـ فتكون القيمة العددية للمرونة مساوية للصفر عندما لا تستجيب الكمية المطلوبة للتغيير في الثمن ، فتبقي على حالها . في هذه الحالة يوصف الطلب بأنه عديم المرونة[٢٥] .

---

(٢٥) Perfectly or incompletely inelastic: parfaitement inélastique.

- وتكون قيمة المرونة أكبر من الصفر وأقل من الواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية أصغر من النسبة المئوية للتغير في الثمن .في هذه الحالة يقال ان الطلب غير مرن [٢٦] .

- وتكون قيمة المرونة مساوية للواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الثمن (التغير في الكمية يتناسب مع التغير في الثمن) . هنا يوصف الطلب بأنه متكافيء المرونة [٢٧] .

- وتكون قيمة المرونة أكبر من الواحد وأقل من المالا نهاية عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية أكبر من النسبة المئوية للتغير في الثمن . هنا يقال أن الطلب مرن [٢٨] .

- أخيرا تكون قيمة المرونة مساوية للالا نهاية عندما تثير نسبة مئوية صغيرة من التغير في الثمن نسبة لا نهائية من التغير في الكمية .

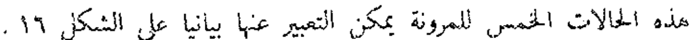
هذه الحالات المختلفة لمرونة الطلب يمكن تقديمها في جدول يحتويها ويحتوى كذلك التغيرات التي تصيب مجموع ما ينفقه المستهلك على السلعة عندما يتغير ثمنها . انظر الجدول التالى :

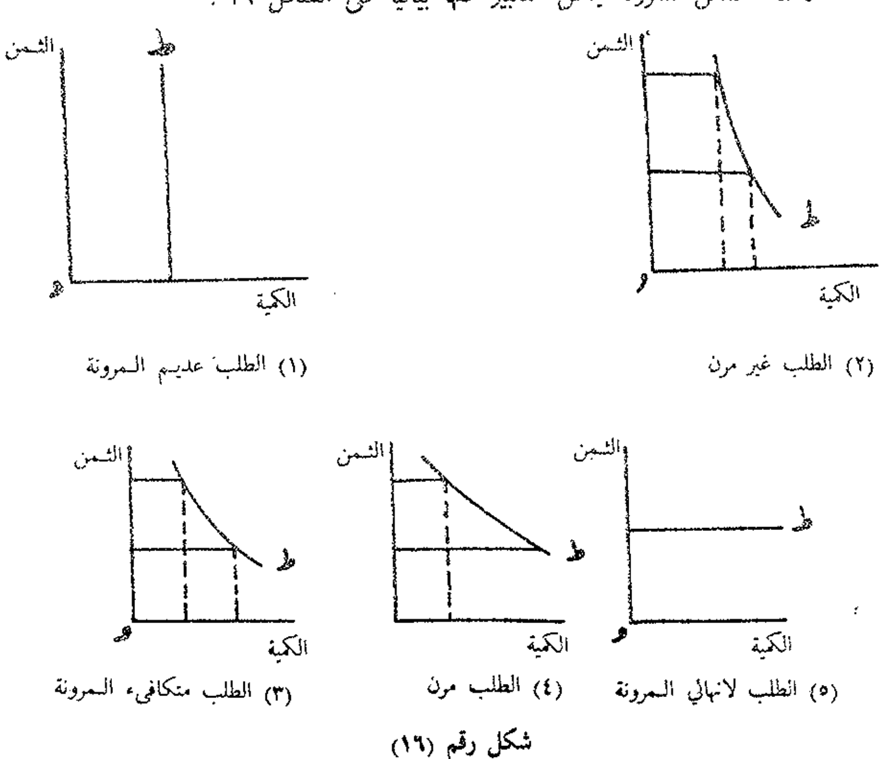
(٢٦) Inelastic or relatively inelastic; inélastique.

(٢٧) Unit elasticity; élasticité-unité.

(٢٨) Elastic or relatively elastic; élastique.

القيمة العددية	التعبير كلاما	الاصطلاح الفني	ما يحدث لمجموع انفاق المستهلك على السلعة	
			في حالة انخفاض الثمن	في حالة ارتفاع الثمن
صفر	الكمية لا تتغير	عديم المرونة	ينقص الانفاق.	يزيد الانفاق
١ > المرونة > صفر	٪ Δ ك < ٪ Δ ث	غير مرن		
١	٪ Δ ك = ٪ Δ ث	متكافىء المرونة	لا يتغير الانفاق	لا يتغير الانفاق
∞ > المرونة > ١	٪ Δ ك > ٪ Δ ث	مرن	يزيد الانفاق	ينقص الانفاق
∞	Δ ك لا نهائي الكبر	لا نهائي المرونة		


هذه الحالات الخمس للمرونة يمكن التعبير عنها بيانيا على الشكل ١٦ .



(١) الطلب عديم المرونة

(٢) الطلب غير مرن

(٣) الطلب متكافىء المرونة

(٤) الطلب مرن

(٥) الطلب لانهائي المرونة

شكل رقم (١٦)

بعد أن رأينا مفهوم مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة والكيفية التي يمكن قياسها بها وكذلك القيم العددية المختلفة التي تمثل الحالات المختلفة لهذه المرونة يثور التساؤل بالنسبة **للعوامل التي تحدد هذه المرونة**. ما هى تلك العوامل ؟ وكيف تؤثر على المرونة ؟

يعتبر مدى وجود بديل لصيق للسلعة من أهم محددات مرونة الطلب على هذه السلعة بالنسبة لثمنها . في حالة السلع البديلة ، يؤدى التغير في ثمن احداها (مع بقاء اثمان السلع الاخرى على حالها) الى قيام المستهلك باحلال السلع بعضها محل بعض . فاذا انخفض ثمن السلعة يزيد من طلبه عليها ، واذا ارتفع ثمنها يزيد ما يشتريه من السلع البديلة . وتتميز بعض السلع (كالملح والمسكن ، والخضروات في مجموعها) بعدم وجود بديل لها : هنا يؤدى ارتفاع اثمانها الى نقص بسيط في الكمية المطلوبة ، ويكون النقص أصغر منه في حالة ما اذا كان لهذه السلع بديل لصيق .

- في كثير من الاحيان يقال ان **الطلب على السلع الكمالية مرن بينما يكون الطلب على السلع الضرورية غير مرن**. هذا الفرض، لو أنه متماسك منطقيا، لا يصف الواقع. اذ تشير الدراسات التي تمت بالنسبة للطلب على سلع مختلفة أن هذه السلع لا تميل الى أن تنقسم الى مجموعتين: مجموعة تحتوى مرونات منخفضة جدا ومجموعة تحتوى على مرونات مرتفعة جدا، بل توجد بالنسبة للسلع كافة حالات المرونة. فعدد محدود منها له مرونة منخفضة جدا، وعدد آخر محدود له مرونه مرتفعة جدا، والباقي يتمتع بمرونات متوسطة القيمة العددية.

- وتتوقف المرونة لحد كبير، على **التعريف** (الضيق أو الواسع) **الذى نعطيه للسلعة**. فاذا كان من الصحيح أن نقول أن مرونة الطلب على المواد الغذائية (مأخوذة كلها ومعتبرة سلعة واحدة) ضعيفة، فان ذلك لا يصدق على سلعة غذائية واحدة، كنوع من الخضار مثلا. اذ بينما لا يوجد للمواد الغذائية (مأخوذة كوحدة واحدة) بديل يوجد لنوع من الخضار (معتبر كسلعة) بديل. وعليه تكون مرونة الطلب على هذا الأخير في العادة أكبر من مرونة الطلب على المواد الغذائية جميعا.

والآن وقد تحددت لنا مرونة الطلب بالنسبة للسلعة لم يبق للانتهاء منها **الا معرفة ما اذا كانت هذه المرونة تستبقي نفس قيمتها العددية عبر الزمن**:

بصفة عامة تزيد هذه المرونة على طول الفترة التي تستمر خلالها التغيرات في الثمن. فاذا ما انخفض ثمن سلعة بنسبة ١٪ فان هذا التغير قد يثير زيادة مباشرة في الكمية بنسبة ١٪. ولكن مع مرور الوقت قد يترتب على هذا التغير في الثمن تغيرا في الكمية بنسبة ٢٪ أو حتى ٥٪. هناك ثلاثة عوامل قد تسهم في تحقيق مثل هذه النتيجة.

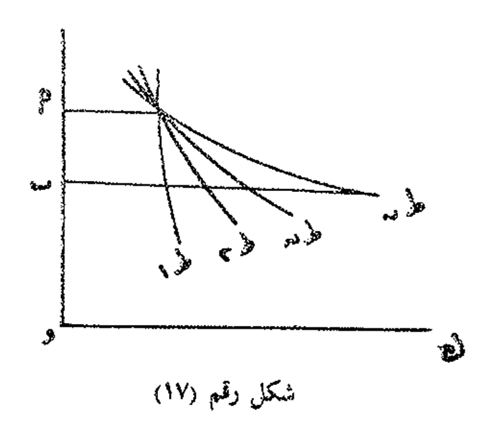
- **العامل الأول ذو طابع تكنولوجى**. اذا ما تغير الثمن لا يستطيع المستهلك أن يعدل من سلوكه تعديلا مباشرا وكاملا وذلك لاسباب فنية. فقد يكون من اللازم مثلا لزيادة استهلاكه من السلعة التي انخفض ثمنها أن يحصل على سلعة مكملة لا يستطيع شرؤاها الآن: فاذا انخفض ثمن التيار الكهربائي ولم يكن تحت تصرف المستهلك الجهاز الكهربائي الذى يمكن استعماله لن يزد استهلاكه للتيار الكهربائي. ولكن مع مرور الوقت قد يستطيع المستهلك شراء الجهاز اللازم وهنا يترتب على التغير في الثمن تغيرا كبيرا في الكمية المطلوبة، ولكنه تغير استلزم لحدوثه فترة زمنية.

أما العامل الثاني فيظهر في **الحالات التي تغيب فيها شروط الكمال عن السوق**، أى في

الحالات التي يوجد فيها عوامل تبعد بالسوق عن شكل المنافسة الكاملة . فاذا لم يعلم كل المستهلكين مباشرة بالانخفاض الذى طرأ على الثمن مثلا فان أثر هذا الانخفاض لن يتحقق مباشرة . ولكن مع مرور الوقت ووصول هذا الانخفاض تدريجيا الى علم المستهلكين تزيد درجة استجابة الكمية لهذا التغير في الثمن .

- ويتمثل العامل الثالث في عادات المستهلك التي تستلزم في الظروف العادية بعض الوقت لتغييرها على نحو يحقق للتغير في الثمن كل أثره .

ويمكن توضيح زيادة مرونة الطلب مع مرور الوقت بالشكل التالى (شكل ١٧) :



شكل رقم (١٧)

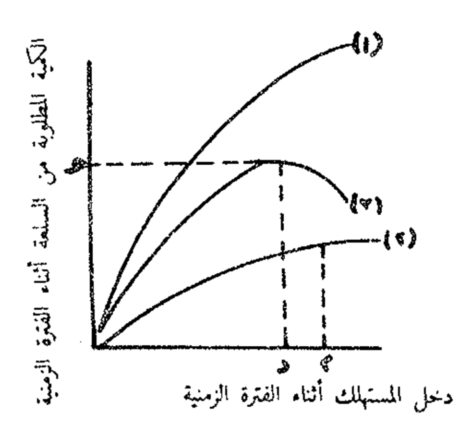
- و أ هو ثمن السلعة الذى استمر سائدا فترة طويلة .
  انخفض هذا الثمن فجأة ، ولكن بصفة دائمة ، ليصبح و ب .
- ط ١ يمثل منحني الطلب في الفترة التالية على انخفاض الثمن وهو غير مرن .
- ط ٢ : منحني الطلب لو استمر الثمن الجديد لمدة سنتين مثلا .
- ط ٣ : منحني الطلب لو استمر هذا الثمن لمدة ثلاث سنوات .
- ط ن : منحني الطلب لو استمر هذا الثمن الى الأبد .

ثانيا ـ مرونة الطلب بالنسبة للدخل :

تشير هذه المرونة الى درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في دخل المستهلك .

وتعرف اذن : $\frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$

وكما نعرف ، تثير زيادة الدخل ، بالنسبة لغالبية السلع ، زيادة في الكمية المطلوبة . أي أن الدخل والكمية يتغيران في نفس الاتجاه . وعليه تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة . وهي تكون زيادة الدخل بعد مستوى معين . فاذا ما رجعنا الى الشكل الذى يبين العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة (انظر شكل ١٨) وجدنا الآتي :



شكل رقم (١٨)

العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة

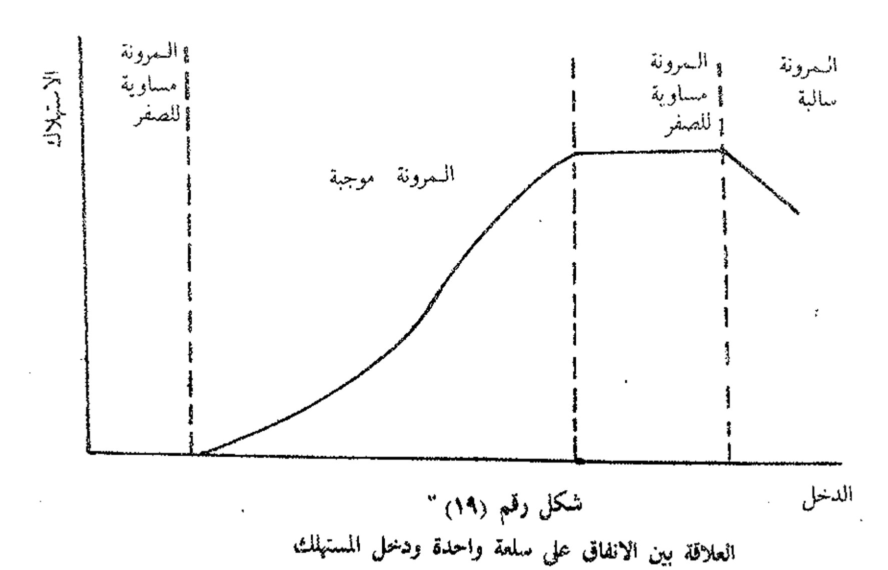
- تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة طالما كان المنحني صاعدا ، أى على الجزء الصاعد من المنحنيات(١) ، (٢) ، (٣) .

- تكون المرونة مساوية للصفر عندما لا تتأثر الكمية المطلوبة بالتغير في مستوى الدخل ، كما هو الحال بالنسبة للجزء الاخير من المنحني (٢) .

- وتكون المرونة سالبة على الجزء الهابط من المنحني (٣) حيث تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل .

مؤدى هذا أن مرونة الطلب على سلعة معينة تتغير مع تغيرات الدخل . اذ تختلف درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل من مستوى الى آخر من مستويات الدخل . لنضرب المثل الآتي : اذا كان مستوى دخل المستهلك منخفض جدا فانه لا ينفق شيئا من دخله على شراء قمصان حريرية مثلا . عند هذا المستوى من الدخل تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل مساوية للصفر ، فيما يتعلق بالقمصان الحريرية . مع زيادة الدخل قد يصبح المستهلك من الغني لدرجة تسمح له بعدم استعمال قمصان من نسيج أردأ وشراء بعض القمصان

الحريرية . مع زيادة أخرى في الدخل تزيد الكمية التي يشتريها من هذه السلعة زيادة سريعة حتي يصل الى شراء كل العدد الذى يكفي لاشباع حاجته . وذلك عند مستوى معين من الدخل . بعد ذلك لو زاد الدخل فان ذلك لا يؤدى الى زيادة الكمية المشتراه وانما تبقي كما هى وهنا تعود مرونة الطلب بالنسبة للدخل لتصبح مساوية للصفر . واذا ما استمر دخله في الزيادة فقد يؤدى ذلك بالمستهلك الى الكف عن استهلاك القمصان الحريرية والاستعاضة عنها بنوع أرقي من القمصان ، هنا تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل وتصبح مرونة الطلب بالنسبة للدخل سالبة . (انظر شكل ١٩) .



شكل رقم (١٩)

العلاقة بين الانفاق على سلعة واحدة ودخل المستهلك

كل هذا يبين :

* ان الطلب يستجيب للتغير في دخل المستهلكين .
* ان درجة الاستجابة ليست واحدة بالنسبة لكل السلع ، عند زيادة معينة في الدخل :
  - فبينما تزيد الكمية المطلوبة من بعض السلع بسرعة وبدرجة كبيرة .
  - تزيد الكمية المطلوبة من البعض الآخر ببطء وبدرجة صغيرة .
  - أنه حتي بالنسبة لسلعة واحدة لا تكون درجة استجابة الكمية المطلوبة واحدة عند المستويات المختلفة من الدخل .

مرونة الطلب هى التي تقيس هذه الدرجات المختلفة من استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات في الدخل . ونجد في الجدول التالى القيم العددية المختلفة التي يمكن أن تأخذها

مرونة الطلب على سلعة معينة بالنسبة للدخل :

القيمة العددية	الوصف الكلامي
سالبة	تنقص الكمية مع زيادة الدخل
صفر	تبقى الكمية المطلوبة كما هى مع تغير الدخل
١ > المرونة > صفر	تزيد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل
الواحد	تزيد الكمية المطلوبة بالتناسب مع زيادة الدخل
المرونة > ١	تزيد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل

ويمثل هذا التعبير في مدى استجابة الطلب للتغيرات في دخل المستهلك :

- أولا ، واحدا من الاسباب الرئيسية التي تكمن وراء اعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع النشاط المختلفة في الاقتصاد الرأسمالي . اذ تترك الموارد الاقتصادية فرع النشاط الذى تضعف مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها مع زيادة دخل المستهلكين ، تترك هذا الفرع للتوجه نحو الفروع التي تصبح فيها هذه المرونة أكبر .

- وهو يمثل ، ثانيا ، واحدا من الاسباب الرئيسية لوجود صناعات في حالة انكماش وصناعات في حالة توسع .

- فاذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل منخفضة (أى أن الكمية تزيد ببطء مع زيادة الدخل) فان زيادة الطلب على السلعة تكون بطيئة وتعاني الصناعة المنتجة لهذه السلعة من الانكماش .

- أما اذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل كبيرة (أى أن الكمية تزيد كثيرا مع زيادة الدخل) فان زيادة الطلب على السلعة تكون سريعة وتكون الصناعة المنتجة لهذه السلعة في توسع .

ثالثا : مرونة الطلب بالنسبة لأثمان السلع الأخرى (مرونة التقاطع) :

على فرض ثبات ثمن السلعة ودخل المستهلك ، تستجيب الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات في أثمان السلع الأخرى . وتقيس مرونة التقاطع درجة استجابة الكمية المطلوبة من

السلعة للتغيرات في ثمن سلعة أخرى ، فهي اذن

يساوى $\frac{\text{التغير النسبي في ثمن السلعة ص}}{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة س}}$

لنرى العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة س والتغير في ثمن السلعة ص. هاتين السلعتين يمكن أن يكونا :

- **أما سلعا بديلة أو (متنافسة)** : هنا يؤدى الارتفاع في ثمن السلعة ص الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة س. وكذلك اذا انخفض ثمن السلعة ص نقصت الكمية المطلوبة من السلعة س. في حالة السلع البديلة تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة التقاطع موجبة. في الحالة القصوى (لمرونة تقاطع موجبة) تكون قيمتها مساوية + مالانهاية وهو ما يعني ان انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضا صغيرا يثير نقصا لا نهائي الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة س.

- **وأما سلعا متكاملة** (يكون الطلب على أحدهما متصلا بالطلب على الأخرى) : يثير انخفاض ثمن السلعة ص زيادة في الكمية المطلوبة من السلعة س ، والعكس صحيح. في حالة السلع المكملة هذه تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة التقاطع سالبة. في الحالة القصوى (لمرونة تقاطع سالبة) تكون قيمتها مساوية - ما لا نهاية وهو ما يعني أن انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضا صغيرا يثير زيادة الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة س.

- **أو لا توجد علاقة بين السلعتين في الاستعمال** (أو توجد بينهما علاقة ضعيفة جدا) : هنا لا يؤثر التغير في ثمن السلعة ص على الكمية المطلوبة من السلعة س ، وتكون المرونة المتقاطعة مساوية للصفر. أو أن يكون لها أثر صغير ، وتكون المرونة قريبة من الصفر.

وبصفة عامة نستطيع القول :

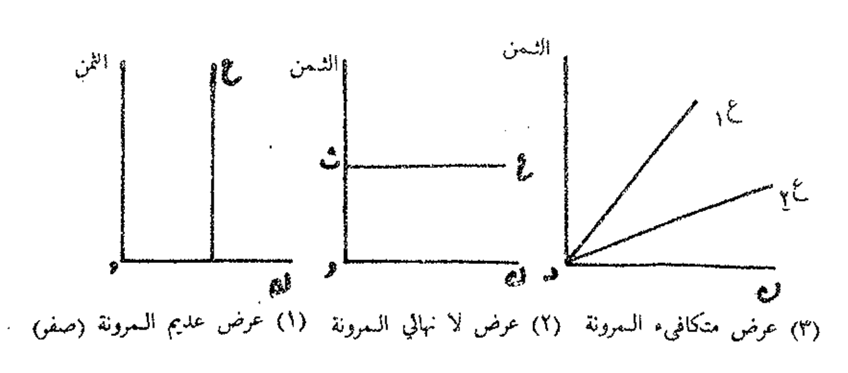
- أنه كلما كانت علاقة الاحلال أو التكامل وثيقة كلما كبر رد فعل الكمية لتغير معين في الثمن ، وتكون بالتالي القيمة العددية لمرونة التقاطع أكبر.

- اذا لم يكن للسلعتين الا علاقة ضعيفة أحدهما بالأخرى كانت مرونة التقاطع أقرب الى الصفر.

رابعاً - مرونة العرض :

نستطيع أن نعرض لاستجابة عرض المنتجين للتغيرات في ثمن السلعة بنفس الطريقة التي درسنا بها رد فعل المستهلكين بالنسبة لتغيرات ثمن السلعة .

وتحدد مرونة العرض نقطة معينة من منحني العرض بنسبة التغير في الكمية المعروضة الى نسبة التغير في ثمن السلعة . وهي تقيس درجة استجابة الكمية المعروضة لتغيرات الثمن . ويبين شكل ٢٠ ثلاثة حالات لمرونة العرض :



(٣) عرض متكافيء المرونة (٢) عرض لا نهائي المرونة (١) عرض عديم المرونة (صفر)

شكل رقم (٢٠)

هذا الشكل يمكن قراءته على النحو التالى :

١ - الحالة الأولى حالة عرض لا يستجيب اطلاقا للتغيرات في الثمن . هنا تكون القيمة العددية للرونة مساوية للصفر. هذه الحالة توجد عندما يستمر المنتجون في انتاج نفس الكمية أيا كانت الايرادات التي يحصلون عليها .

٢ - في الحالة الثانية تكون مرونة العرض عند الثمن و ث لا نهائية. وهي تكون كذلك عند هذا الثمن لأن المنتجين لا ينتجون على الاطلاق عند ثمن أدني (أنهم لا يحققون أية ربح عند هذا الثمن مثلا) ، ويكفي ارتفاع صغير في هذا الثمن لاثارة العرض ليصل الى كمية متناهية في لكبر .

٣ - أما الحالة الثالثة فهي حالة يكون فيها العرض متكافيء المرونة . في هذه الحالة يكون منحني العرض خطا مستقيما يخرج من نقطة الأصل ويكون المنحني متكافيء المرونة .

هذا ويلعب عنصر الزمن دورا هاما -وقد يكون أهم - بالنسبة لمرونة العرض ، كما هو الحال فى شأن مرونة الطلب .

* * *

على هذا النحو تبين هذه النظرية الاولية لكيفية تحديد ثمن السوق كيف تتحدد القوتان اللتان يحددان فى تفاعلهما الثمن فى سوق المنافسة الكاملة ، وذلك دون ما تفصيل بالنسبة للعوامل التى تكمن خلف تحديد كل من الطلب والعرض . هذا التصور النظرى لتحديد ثمن السوق يأتى ، فى داخل المدرسة الحدية من خلال جهود أحد تيارات هذه المدرسة ، وهو التيار الذى بلوره الفريد مارشال وطور أفكاره الكثير من الاقتصاديين الحديين من بعده . وقد توصل أصحاب هذا التيار الى تصورهم لنظرية ثمن السوق استخداما لأحد مناهج التحليل التى انتجها الفكر الاجتماعى ، هو منهج التحليل الوحدى [1]. وفى اطار هذا التحليل الوحدى استخدم أصحاب هذا التيار منهج التحليل الجزئى [2]. ويكون أصحاب هذا الاتجاه قد استخدموا ، للوصول الى نظريتهم فى تحديد ثمن السوق ، منهج التحليل الوحدى الجزئى [3] حيث يهدف التحليل الى دراسة سلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة ، كمدخل منهجى ، لدراسة مجمل الاقتصاد القومى فيما بعد على افتراض تشابه ردود فعل الافراد أمام الحدث الاقتصادى الواحد باعتبار أنهم

---

(1) Micro Analysis , l'analyse micro - économique .

(2) PartialAnalysis , l'analyse partielle ,

(3) Partial micro - analysis , l'analyse micro - écon amique partielle .

جميعا من قبيل الرجل الاقتصادي الرشيد • في دراستهم لسلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة ، مستهلك فرد أو مشروع فرد ، تؤخذ هذه الوحدة على افتراض انهـا بمعزل عن بقية اجزاء الاقتصاد القومي • وما دامت هي جزء منه فأنها تتأثـر في سلوكها بما يحدث في خارجها ، ومن ثم تتأثر به ردود فعلها • ولكنهـا وحدة من الصغر بحيث لا يؤثر رد فعلها على بقية الاقتصاد القومي • وفـي النهاية يفترض ان رد فعل الكل الاقتصادي هو مجموع ردود افعال الافراد مستهلكين واصحاب مشروعات • على هذا النحو يكون التحليل من قبيل التحليل الوحـدي • في دراستهم لسلوك الوحدة الاقتصادية يتم التعرف على جميع العوامل التي يمكن ان تؤثر على سلوكها في نفس الوقت لاحداث نتيجة معينة • هذه العوامل قـد تؤثر عليها في اتجاهات مختلفة وحتى متناقضة • وبما أنه يصعب على الباحث أن يدرس أثر كل هذه العوامل مجتمعة وفي ذات الوقت ، فيدرس أثر كل منها على حدة على افتراض ان بقية العوامل المؤثرة على سلوك الوحدة الاقتصادية (والمحققـة للنتيجة) تبقى على حالها دون تغيير • على هذا النحو لا يدرس الباحث ، فـي اللحظة الواحدة من عمل البحث ، الا أثر عامل واحد من العوامل التي تتكاتف فـي احداث النتيجة • فهو لا يأخذ في الاعتبار الاجزاء من أجزاء الظاهرة ، علـى افتراض بقاء بقية الاجزاء دون تغيير • على هذا النحو يكون هذا التحليـل الوحدي من قبيل التحليل الجزئي • وقد رأينا مثالا لذلك عند التعرف على النظرة الاولية لنظرية ثمن السوق عند الفريد مارشال • اذ يجد ان طلب المستهلك علـى سلعة ما يتحدد بعدة عوامل هي دخل المستهلك ، ثمن هذه السلعة ، أثمان السلع الاخرى التي تدخل في دائرة اهتمامه وامكانياته وذوقه وعاداته • ولكن التوصـل الى طلب المستهلك لا يتحقق الا من خلال عملية تدريجية تتمثل في دراسة أثـر كل من هذه العوامل ، أحدها بعد الآخر ، في ظل مراحل متعاقبة ، ويفتـرض أن العوامل الاخرى تبقى على حالها خلال كل مرحلة من مراحل هذه العملية التدريجية •

فعند دراسة العلاقة بين دخل المستهلك وطلبه على السلعة لمعرفة كيفية تأثر الكمية التي يكون على استعداد لشرائها مع تغير مستوى الدخل يفترض ان العوامل الأخرى (ثمن السلعة واثمان السلع الاخرى وذوقه وعاداته ، تبقى دون تغيير . ثم يدرس بعد ذلك اثر العوامل الاخرى واحدا بعد الآخر .

في داخل المدرسة الجدية ينفرد ليون فالراس (ومن بعده بارتو) من بين مؤسس هذه المدرسة باتباع منهج التحليل الوحدى العام [1] للتوصل الى نظرية في تحديد ثم السوق . فهو في انشغاله بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية (وبهذا يكون تحليله من قبيل التحليل الوحدى) يحاول ان يتعرف على أثر كل العوامل التي تتكاتف لتحديد نمط اسلوك ، وهو يحاول التعرف على كل آثار كل العوامل في نفس الوقت . فكأنه يأخذ الظاهرة محل الدراسة في مجمل اجزائها ، اى في شمولها . من هنا كان تحليله الوحدى من قبيل التحليل الوحدى العام . وكان من الضرورى ان يبحث عن أداة تحليلية تمكنه من صياغة آثار كل العوامل من خلال علاقاتها مع النتيجة ، وتمثلت هذه الاداة في اداة رياضية ، مجموعة المعادلات الآتية . وقد تمكن فالراس بذلك من التطرق بطريقة منتظمة الى موضوع نمط توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة من خلال اثمان السوق ، بين الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد . واليك عرضا موجزا لأفكار فالراس الخاصة بثمن السوق [2].

---

(١) General mirco - analysis , l´analyse micró - économique générale .

(٢) في ضوء ما قلناه في المتن يصبح واضحا الفرق بين التحليل الوحدي والتحليل الجزئي . فالمقابلة تكون بين التحليل الوحدى والتحليل الجمعي Marco- analysis وفي داخل كل منهما تكون المقابلة بين اسلوب التحليل الجزئي واسلوب التحليل العام . وتجدر الاشارة الى ان الكثير من الكتابات الاقتصادية العربية تتضمن خلطا في هذا المجال . اذ كثيرا ما يستخدم لفظ الجزئي للدلالة على التحليل الوحدى .

يهدف تحليل التوازن الى التوصل الى تحديد الاثمان فى النظام الاقتصادى عن طريق التوصل الى التوازن العام للنظام الاقتصادى بأخذ كل الشروط التى يحتويها هذا النظام فى نفس الوقت ، مع ما يوجد من علاقات اعتماد متبادل بين اجزاء النظام . ويتوافق مع شروط التوازن العام هذه شروط تحقيق التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة فى الزمن الطويل . وهو توزيع يفترض نظريا انه يحقق أقصى اشباع لافراد المجتمع .

للتعرف على النظرية الاقتصادية لفالراس سنرى :

- فى مرحلة أولى ، النظام النظرى الذى يتوصل من خلاله الى التوازن العام وهو توازن تنافسى يحدد ، اذا ما تحقق ، فى نفس الوقت أثمان السلع والكميات المطلوبة والمعروضة منها
- وفى مرحلة ثانية ، الفكرة الخاصة بالتوزيع الامثل للموارد الاقتصادية . بالتعرف على دلالته وشروطه وحدوده من واقع الاقتصاد الرأسمالى .

١ - تحليل التوازن العام (١)

يقيم فالراس بنائه النظرى ابتداء من فكرتين أساسيتين . الفكرة الأولى التى سبق التعرف عليها عند دراسة التصور العام للحديين لموضوع " الاقتصاد " هى فكرة الندرة : وهى تشتق من فكرة المنفعة الفعلية فى علاقتها مع الكمية المتاحة

---

(١) رجعنا فى تقديم النظام النظرى لفالراس بصفة خاصة الى المراجع الاتية :
- L.Walras , Eléments d'écomomic politique - J.Schumpeter , History of Ecomomic Analysis - G.Pirou , Les théories de l'équilibre éxomomique - V.K.Dimitriev, Essais économiques , p. 227 et sqq.- H. Gryson ,p214 et sqq A.Colombat , Misère de l'économie politique , Marcel Riviere et cie , Paris , 1958 .

عن السلعة ، الفكرة هي في الواقع فكرة المنفعة الحديه ، وتؤدي الرغبة (التي توجد لدى الفرد) في تحقيق التساوي بين المنافع الحدية للأشياء الى المبادلة ، هذه الرغبة هي التي تعطي ، مع ما يسيطر عليه كل فرد من مخزون من السلعة ، طلبا وعرضا محددين لكل فرد من الافراد ، وهو ما يمكن ان يمثل بواسطة علاقة دالة ومنحنى يعبر عن هذه العلاقة بيانيا .

ووفقا للفكرة الثانية التي يقيم عليها فالراس بنائه النظري يتحقق توازن السوق التنافسي (اي الذي تسوده المنافسة الكاملة) عندما يكون ثمن السلعة مساويا للثمن الذي يتساوى عنده عرض السلعة مع الطلب عليها ، ويتحدد هذا الثمن بفضل المنافسة، ولكن كيف يتحدد ؟ للاجابة على هذا السؤال يقدم فالراس فكرة الثمن المعلن بصوت عال . وهو الثمن الذي يصرح به من يتولى القيام بالاعلان عن الاثمان التي يعرضها الراغبون في الشراء في بيع يتم بالمزاد العلني، فاذا أعلن عن ثمن لا يتحقق عنده التساوي بين العرض والطلب اعقبه بثمن آخر (يكون أعلى من الثمن الاول اذا كان الطلب يفوق العرض ، او ادنى اذا زاد العرض على الطلب) ، وتستمر العملية حتى يتم التوصل الى التساوي بين الطلب والعرض اي الى نقطة التوازن ، وعليه يتحدد ثمن التوازن عن طريق عملية من التحسس او البحث المتردد عن النقطة التي يتساوى عندها الطلب مع العرض ويتحدد معها ثمن السلعة في السوق .

ومن المهم ان نوضح، بالنسبة لهذه الفكرة الثانية التي يقوم عليها البناء النظري لفالراس ، انه يتميز في علاقته بغيره من الحديين عند دراسة العلاقة بين الطلب والعرض ، باصراره على العلاقة التبادلية بين الطلب والعرض من جانب والثمن من جانب آخر .

على أساس هاتين الفكرتين ، فكرة الندرة وفكرة تحدد ثمن التوازن عند تساوي الطلب مع العرض في السوق ، يبني فالراس نظامه النظري الخاص بالتوزان العام ، هذا النظام يبلور صورة للاقتصاد المتبادل بين الاثمان والطلب والعرض بالنسبة لكل السلع التي ينتجها الاقتصاد القومي في مجموعه ، أي صورة للاعتماد المتبادل بين الاسواق المختلفة التي تميل دائما نحو حالة توازن عام يمكن التوصل الى شروطها الشكلية ٠

لبناء هذا النظام النظري يلجأ فالراس الى فكرة خاصة هي فكرة استخدام احدى السلع كمعيار للحساب (١) والامر يتعلق هنا بالنقود بمعناها العادي ، لان فالراس يعتبر هذه السلعة مجرد وحدة للحساب ٠ ولا يوجد على هذه السلعة طلب غير ذلك الذي يرتبط بخصائصها غير النقدية (بمعنى أنه لا يوجد عليها طلب بصفتها نقودا) . استعمال اداة التحليل هذه يسمح لفالراس بالقول بأنه عندما تكون بصدد عدد من السلع يرمز له بالحرف ن سيكون لدينا عدد ن - ١ من معادلات العرض والطلب (باعتبار أن معادلة السلعة التي تستخدم كوحدة حساب تشتق من معادلات السلع الاخرى) وعدد ن - ١ من الاثمان المجهولة والمراد تحديدها ٠ وهو ما يعني أنه يوجد حل محدد لمشكلة التوازن العام ٠

للتوصل الى هذا الحل يبني فالراس بناء نظريا يتصور النظام الاقتصادي وفقا له على النحو التالي :

- كمجال مغلق (لا ترتبطه بالخارج علاقات اقتصادية) ٠ في هذا النظام الاقتصادي يوجد مستهلكون ومنظمون ٠ وكلاهما يبحث عن تعظيم هدف ما (المنفعة بالنسبة للمستهلكين والربح النقدي بالنسبة للمنظمين) ٠

ويفترض غياب الهيئات العامة التي تلعب دورا اقتصاديا ، من هذا النظام الاقتصادي

- كنوع من الاقتصاد الذي ترتبط فيه الظواهر الاقتصادية بمجموع من العلاقات اللحظية المستمرة . بمعنى آخر هو يتصور الاقتصاد كحالة ساكنة تحتوي اللحظات الزمنية فيها الاحداث وما تنتجه من آثار ، بمعنى ثالث يتصور فالراس الاقتصاد مع التجريد من عنصر الزمن ، أي مع التجريد من الفترة الزمنية

---

(١) Numéraire عند حالة لتوازن العام يمكن تحديد وضع السوق تحديدا كاملا بارجاع قيم كل السلع الى قيمة وحدة من بينها هذه السلعة الاخيرة ." تسمى وحدة الحساب .. Numéraire وتسمى وحدة كميتها قاعدة فالراس ، مختصر لعناصر الاقتصاد السياسي البحت ، المكتبة العامة للقانون والقضاء ، باريس ١٩٥٣ ص ١٤٩ .

التى تمثل البعد الزمنى للظواهر ويمكن ان يتحقق فى داخلها او فـــى علاقتها مع فترة زمنية اخرى (تالية) فرق زمنى بين حدوث الحدث وتحقيق الآثار او النتائج التى يرتبها هذا الحدث .

- كاقتصاد تسوده المنافسة الكاملة ، ولكنه لا يعرف عدم اليقين ، اى يسوده كذلك التيقن ولا تحقق التنبوءات الفردية والجماعية فيه أية آثار . (بعبارة اخرى يجرد فالراس من آثار وجود الاشكال الاحتكارية فى النشاط الانتاجى والتسويقى ، كما يجرد من الاثار التى تنجم عن تنبوءات الافراد والجماعات وهى تنبوءات عادة ماتؤدى الى تغيير هؤلاء لسلوكهم الاقتصادى) .
- ويتصور فالراس النظام الاقتصادى اخيرا كنظام تؤخذ فيه العوامل الآتيـــة كمعطى (أى دون مناقشة لا كيفية تحددها ولا امكانية تغيرها عبر الزمن) :
  - تفضيلات المستهلكين .
  - الشروط التى تسود السوق (اسواق المنتجات واسواق عناصر الانتـــاج ، وعددها محدد) .
  - الشروط الفنية (التكنولوجية للانتاج) مع افتراض انه بفضل المنافســة الكاملة استخدام كل الوحدات المكونة لصناعة ما نفس الفن الانتاجـــى . وهو يستخدم دون تغيير عبر الزمن فى انتاج السلعة التى تنتجها هـــذه الصناعة .
  - كمية محددة من الموارد . كما يؤخذ كمعطى توزيع هذه الموارد بيـــن الافراد . وكذلك العلاقة التى بمقتضاها يتوزع مستوى معين من الدخـــل بين الادخار والاستهلاك .

وتتحلل الصورة ، التى ترتكز على هذه " التبسيطات البطولية " الممثلة للمعطيات فى نظام فالراس النظرى ، نقول تتحلل هذه الصورة الى اربعة اســـواق تسمح شروط التوازن فيها (اى فى الاسواق الاربعة) بتحديد أوحد لكل مجاهيـــل

النظام ، اى لكل العناصر المجهولة (والمراد التعرف على قدرها) التى يتضمنها النظام النظرى . هذه الاسواق هى : سوق المنتجات النهائية ، سوق " خدمات " عناصر الانتاج ، سوق راس المال وسوق وسائل الدفع (اى السوق النقدية) .

ونكون بصدد اربعة اسواق يوجد بينها علاقات اعتماد متبادل . ويهيىء التفاعل بين هذه الاسواق شروط آلية النظام الاقتصادى . ويتم البحث عن شروط التوازن العام ، اى التوازن الذى يتحقق بتفاعل عناصر عموم ظاهرة الثمن ، من خلال عملية من التحليلات المتتالية يمكن وصفها على النحو التالى :

- فما يتعلق بالطلب على كل سلعة يتم التوصل اليه با لانتقال من الطلب الفردى الى طلب السوق . ويتحدد الطلب فى النظام بأكمله بمجموع الطلب فى الاسواق المختلفة (لاحظ النظرة الميكانيكية للاشياء) .
- فى جانب العرض ، يتم بناء نظام نفقات الانتاج للنظام بأكمله ابتداء من نفقة كل ناتج من المنتجات . وتتبع نفس المنهجية للتوصل الى التوازن فى سوق عناصر الانتاج . على هذا النحو يكون التوصل الى العلاقات الممثلة للعرض بالنسبة للنظام بأكمله .
- يتحدد التوازن العام بتلاقى الطلب الخاص بالنظام بأكمله مع العرض الخاص بهذا النظام . لنرى بتفصيل اكبر كيف يمكن بناء النظام النظرى لفالراس اتباعا لهذه المنهجية ولتقديم هذا النظام الفكرى نعتنق التعبيرات الرمزية التالية :

* س ١ ، س ٢ .... ، س ن للتعبير عن الكميات المنتجة من السلع
* ث ١ ، ث ٢ .... ث ن للتعبير عن اثمان هذه السلع
* ص ١ ، ص ٢ .... ص ن للتعبير عن كميات عناصر الانتاج
* و ١ ، و ٢ .... ، و ن للتعبير عن اثمان هذه العناصر

* م ١١ ، م١٢ ، .... ، م ن ١ للتعبير عن الكميات من مختلف عناصر الانتاج اللازمة لانتاج وحدة واحدة مـــن الناتج ، اى ا١ ...

* تعبر الرموز المنكتوبقبال

الرموز المستوبة بالحروف

فاذا ما عبرنا عن الكمية التى يـ

مجموع ما يحوزه الافراد من

حيث تـ $\sum_{د = ١}^{ج د} س_{ج د}$

ويكون مساويا لـ س جـ

* لتبسيط تقديم هذا النظام لـ

نيعبر عن اثمان السلع الاخرى

كذلك ان ثمن الوحدة من ـــــــــــ ، اى ث ١ ، يساوى الواحد الصحيح

وباستخدام هذه التعبيرات الرمزية نحاول ان نرى كيف يمكن التوصل : اولا ، الى المعادلات المعبرة عن الطلب ، وثانيا الى المعادلات المعبرة عـــن العرض، لنصل اخيرا الى التوازن العام •

المعادلات الممثلة للطلب :

يتلقى الفرد دخلا نقديا معينا (يجد مصدره فى مكافآت عناصر الانتاج التـى يسيطر عليها) • وهو ينفق اجمالى هذا الدخل على شراء المنتجات فى شكل السلع

الاستهلاكية وفي اشكال مختلفة من الادخار [1] .

من هنا يكون لدينا أولا معادلة الميزانية الفردية : الانفاقات الكلية للفرد بما تتضمنه من تخصيص لجزء من دخله النقدي في صورة اشكال مختلفة من الادخار .
هذه الانفاقات الكلية هي :

$$\text{س}_{1} + \text{س}_{2}\text{ث}_{2} + \cdots\cdots + \text{س}_{\text{ن}}\text{ث}_{\text{ن}}$$

هذه الانفاقات الكلية تكون مساوية لايراداته الكلية ، وهي :

$$\text{ص}_{1}\text{و}_{1} + \text{ص}_{2}\text{و}_{2} + \cdots + \text{ص}_{\text{ل}}\text{و}_{\text{ن}}$$ (تعبر ل عن عدد عناصر الانتاج)

وعليه تكون $\text{س}_{1} + \text{س}_{2}\text{ث}_{2} + \cdots + \text{س}_{\text{ن}}\text{ث}_{\text{ن}} = \text{ص}_{1}\text{و}_{1} + \text{ص}_{2}\text{و}_{2} + \cdots + \text{ص}_{\text{ل}}\text{و}_{\text{ل}}$

في هذه المعادلة نفترض ان الفرد ، الذي يأخذ اثمان المنتجات كمعطى ، يوزع انفاقاته بين السلع الاستهلاكية على نحو تتساوى عنده المنفعة الحدية للسلعة مقسومة على ثمن الوحدة من هذه السلعة مع نفس العلاقة بالنسبة لبقية السلع التي يشتريها ، أي وفقا للعلاقة التالية :

$$\frac{\text{م ح}_{1}}{\text{ث}_{1}} = \frac{\text{م ح}_{2}}{\text{ث}_{2}} = \cdots\cdots = \frac{\text{م ح}_{\text{ن}}}{\text{ث}_{\text{ن}}}$$

وبما ان س_{1} تمثل السلعة التي تؤخذ كمعيار للحساب (يعبر بوحداتها عن اثمان السلع الاخرى) يمكن كتابة معادلة الميزانية الفردية على النحو التالي

$$\text{س}_{1} = \text{ص}_{1}\text{و}_{1} + \text{ص}_{2}\text{و}_{2} + \cdots + \text{ص}_{\text{ل}}\text{و}_{\text{ل}} - \text{س}_{2}\text{ث}_{2} - \cdots - \text{س}_{\text{ن}}\text{ث}_{\text{ن}}$$ [2]

---

(١) بالنسبة للنظام بأكملة يفترض انفاق كل الدخول .

(٢) وهو ما يعني انفاقات الفرد على ما يشتريه من السلعة س (التي افترضنا ان ثمن الوحدة منها يساوي الواحد الصحيح) = ايراداته الكلية مطروحاً منها ما ينفقه على شراء السلع الاخرى وما يقوم بادخاره في صورة نقدية .

بالاضافة الى معادلة الميزانية هذه يوجد لدينا عدد ن - ١ دالات للطلب الفردى ، اى دالة لكل سلعة من السلع . هذه الدالات للطلب هى : (١)

$$\text{س}_{٢} = \text{د}_{٢} (\text{ث}_{٢} ، \text{ث}_{٣} ، \ldots ، \text{ث}_{\text{ن}} ، \text{و}_{١} ، \text{و}_{٢} ، \ldots ، \text{و}_{\text{ل}})$$

.

.

.

.

$$\text{س}_{\text{ن}} = \text{د}_{\text{ن}} (\text{ث} ، \text{ث}_{٢} ، \text{ث}_{٣} ، \text{ث}_{\text{ن}} ، \text{و}_{١} ، \text{و}_{٢} ، \ldots ، \text{و}_{\text{ل}})$$

فاذا ما ادخلنا معادلة ميزانية الفرد فى هذا النظام كان لدينا عدد ن من المعادلات مع عدد ن من المجاهيل .

ويعطينا مجموع دالات طلب الافراد دالات طلب السوق ، ونتوصل بالتالى الى نظام من المعادلات الآتية يمثل جانب الطلب :

$$\left.\begin{aligned}
\text{س}_{١} &= \text{ص}_{١} \text{و}_{١} + \text{ص}_{٢} \text{و}_{٢} + \ldots + \text{ص}_{\text{ل}} \text{و}_{\text{ل}} - \text{س}_{٢} \text{ت}_{٢} - \text{س}_{٣} \text{ت}_{٣} - \ldots - \text{س}_{\text{ن}} \text{ت}_{\text{ن}} \\
\text{س}_{٢} &= \text{د}_{٢} (\text{ث}_{٢} ، \text{ث}_{٣} ، \ldots ، \text{ث}_{\text{ن}} ، \text{و}_{١} ، \text{و}_{٢} ، \ldots ، \text{و}_{\text{ن}}) \\
&\vdots \\
\text{س}_{\text{ن}} &= \text{د}_{\text{ن}} (\text{ث}_{٢} ، \text{ث}_{٣} ، \ldots ، \text{ث}_{\text{ن}} ، \text{و}_{١} ، \text{و}_{٢} ، \ldots ، \text{و}_{\text{ل}})
\end{aligned}\right\} \quad \text{I}$$

المعادلات الممثلة للعرض :

يوجد من جانب العرض مجموعتان من المعادلات . وللتوصل الى هاتين المجموعتين نفترض الاتى :

---

(١) تلك هى دالة الطلب الفردى التى قدمناها عند عرض النظرة العامة لنظرية ثمن السوق عند الحديين ، وانما مع الفروق الآتية : ١ - أن أذواق المستهلك وتفضيلاته لا تظهر فى هذه الدالة ، وذلك لأن فالراس يأخذها كمعطى ، أى يفترض وجودها خارج النظام النظرى الذى يقوم ببنائه ٢ - أن الايرادات المختلفة للمستهلك تظهر فى هذه الدالة بمصادرها المختلفة وليس كدخل اجمالى كما ظهرت فى دالة طلب المستهلك الفرد التى قدمناها فيما سبق .

- ان المعاملات الفنية للانتاج ، أو ما يسميه فالراس بمعاملات التصنيع ، محددة مقدما وثابتة لا تتغير [١]. فلانتاج وحدة من السلعة $\text{س}_{\text{جـ د}}$ مثلا يكون من الضروري استخدام الكمية $\text{أ}_{\text{جـ د}}$ من عنصر انتاج $\text{ص}_{\text{د}}$
- كما يفترض ان نفقة انتاج السلعة (الناتج) مساويا لثمنها .

وابتداء من هذين الفرضين نتوصل الى المجموعة التالية من المعادلات [٢]:

$$\left.\begin{array}{l}
\text{أ}_{١١}\,\text{و}_{١} + \text{أ}_{٢١}\,\text{و}_{٢} + \cdots + \text{أ}_{\text{ل}١}\,\text{و}_{\text{ل}} = \text{ث}_{١} = \text{ث} \\
\text{أ}_{١٢}\,\text{و}_{١} + \text{أ}_{٢٢}\,\text{و}_{٢} + \cdots + \text{أ}_{\text{ل}٢}\,\text{و}_{\text{ل}} = \text{ث}_{٢} \\
\vdots \\
\text{أ}_{\text{ن}١}\,\text{و}_{١} + \text{أ}_{\text{ن}٢}\,\text{و}_{٢} + \cdots + \text{أ}_{\text{ن ل}}\,\text{و}_{\text{ل}} = \text{ث}_{\text{ن}}
\end{array}\right] \quad \text{II}$$

وكذلك الامر بالنسبة للتوازن في أسواق عناصر الانتاج . لكي يتحقق هذا التوازن يتعين أن يتساوى مجموع الكميات المعروضة من عنصر ما مع مجموعات الكمية المستخدمة من هذا العنصر .ويكون لدينا بالتالي المجموعة التالية من المعادلات . في شأن كل عناصر الانتاج المستخدمة [٣]

---

(١) هذا يعني أننا نفترض سيادة قانون ثبات الغلة (اى ثبات نفقة الانتاج المتوسطة) وهو ما يتضمن تجاهل الغلة المتزايدة التي يمكن أن تحققها المشروعات في الزمن الطويل عن طريق مزايا الانتاج الكبيرة ، أي وفورات الحجم الكبير .

(٢) هذا النظام من المعادلات يقول لنا أن شرط التوازن في كل فروع من فروع الانتاج وتوازن الفرع هو مجموع توازن الوحدات المكونة لهذا الفرع ، هو تساوى نفقة الانتاج مع ثمن الناتج .

(٣) يمثل هذا النظام من المعادلات التساوى بين الكميات المستخدمة من كل عنصر للانتاج والكميات المعروضة من هذا العنصر وقد قدم فالراس هذا النظام على النحو التالي : =

$$\text{III}\begin{cases} أ_{١١} س_{١} + أ_{١٢} س_{٢} + \dots + أ_{١ن} س_{ن} = ص_{١} \\ أ_{٢١} س_{١} + أ_{٢٢} س_{٢} + \dots + أ_{٢ن} س_{ن} = ص_{٢} \\ \vdots \\ أ_{ل١} س_{١} + أ_{ل٢} س_{٢} + \dots + أ_{لن} س_{ن} = ص_{ل} \end{cases}$$

التوازن العام :

نقوم الآن بفحص هذه المجموعات الثلاث من المعادلات لنبين ان هناك حلا أوحد لهذا الكل من المجموعات .

واذا قمنا بضرب معادلات المجموعة II على التوالى في س ١ ، س ٢ .. ثم جمعنا ث١ س١ ، ث٢ س٢ ، ... ، ثن سن التى نحصل عليها نتوصل الى المجموعة II

$$= a_t D_a + b_t D_b + C_t D_c + d_t D_d + \dots = 0_t$$

$$a_p D_a + b_p D_b + C_p D_c + d_p D_d + \dots = 0_p$$

$$a_k D_a + b_k D_{bd} + C_k D_c + d_k D_d + \dots = 0_k$$

....

....

حيث تعبر 0_t ، 0_p ، 0_k عن عناصر الانتاج وتعبر D_a ، D_b ، D_d عن الطلب الاجمالى على المنتجات وتمثل $a_t, a_p, a_k, b_t, b_p, b_k, \dots$ المعاملات الفنية للانتاج . وعليه يكون لدينا هذا العدد من المعادلات التى ==

- ثم قمنا بضرب معادلات المجموعة III ، على التوالى ، فى $و_1$ ، $و_2$ ، ..... ، $و_ل$ ثم جمعنا $ص_1 و_1$ ، $ص_2 و_2$ ، ..... $ص_ل و_ل$ التى نحصل عليها نتوصل الى المجموعة III

- ثم نجد فرق طرح II - III

- فاننا نحصل على قيمة ل $س_1$ مساوية لقيمتها التى تحددت بمجموعة معادلات الطلب ، هذه هى $س_1 = ص_1 و_1 + ص_2 و_2 + ... + ص_ل و_ل - س_2 ث_2 - ... - س_ن ث_ن$

وعليه نكون قد توصلنا ، ابتداء من نظام المعادلات الخاصة بالعرض ، الى معادلة مطابقة لمعادلة الطلب ، ونكون بذلك قد توصلنا الى تساوى العرض مع الطلب. وهو ما يكون صحيحا للنظام بأكمله . والامر يتعلق هنا بالتوازن العام الذى تكون عنده قيم كل المتغيرات معتمدة بعضها على الاخر (فى اعتماد متبادل) أى يحدد احدها الاخر . وتأتى عمومية التوازن من انه احتوى كل العناصر التى تتكاتف لتحديد الظاهرة ، الاثمان والكميات ، فى نفس الوقت .

على هذا النحو نتوصل الى الشروط الاتية : تساوى الطلب والعرض بالنسبة لكل ناتج وكل عنصر من عناصر الانتاج وذلك عند اثمان تترابط فيما بينها .(١) فتغير

= تعبر عن ان كميات العناصر المستخدمة تساوى الكميات المعروضة فعلا من هذه العناصر ، انظر فالراس ، عناصر الاقتصاد السياسى ، ص ٢٤٩ .

(١) هذه الشروط تتضمن : - شرط الاشباع الاقصى للمستهلكين . لكل المستهلكين (الذين يشترون عند نفس الثمن) : $\frac{م ح_1}{ث_1} = \frac{م ح_2}{ث_2} = ... = \frac{م ح_ن}{ث_ن}$ - وكذلك شرط التوازن لكل المشروعات : النفقة الحدية = الثمن (الذى هو فى نفس الوقت الايراد الحدى) - واخيرا شرط التوازن لكل الصناعات : النفقة المتوسطة = الثمن .

اى كمية او اى ثمن يؤدى الى التغيير في كل الكميات الاخرى وفي كل الاثمان الاخرى . وعليه يتمثل التوازن العام في نتيجة تنجم عن علاقات التساوي هذه وتتغير اذا ما تغيرت مكونات هذه العلاقات . وهو توازن استاتيكى ، يمثل تعبيرا عن نظرة ميكانيكية للتوافق ، في لحظة معينة في الاسواق ، بين كميات المنتجات وكميات عناصر الانتاج .

ومن المهم ان نضيف ان كل هذا التحليل ، شأنه في ذلك شأن التحليل النيوكلاسيكى بصفة عامة ، يفترض ان النظام يحقق العمالة الكاملة للموارد الموجودة . فالواقع ان البطالة لايمكن تصورها في هذا التحليل الشكلي للشروط اللازمه لتحقيق هذا التوازن التنافسي . فكل الاستدلال يرتكز في مجموعه على افتراض ان العمالة الكاملة تمثل المجرى العادى للامور ، اذ لايمكن التوصل الى التوازن العام الا اذا افترضنا ان اجمالي الدخل قد انفق والا استحال تأكيد الاعتماد المتبادل بين العرض والطلب (١) .

هذا التوازن التنافسي يتضمن نمطا معينا لتوزيع الموارد الاقتصادية بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى . هل يمثل هذا النمط التوزيع الامثل للموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع ؟ للاجابة على هذا السؤال يتعين اولا تحديد

---

(١) ابتداء من هذه الفكرة يمكن تفسير منهج فالراس كامتداد للمنطق الذى قدمه J.B. Say حتى قال ان السلع تخلق الطلب للسلع الاخرى . انظر في ذلك

W.J.Barber, A History of Economic Thought, Penguin Books, London, 1967, P, 202.

المقصود بالتوزيع الامثل للموارد ، والتعرف ثانيا على شروطه ، لننتهى اخيرا لمدى تحقق شروط هذا التوزيع الامثل في نظام التوازن العام لفالراس .

٢ - التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية

يعرف التوزيع الامثل للموارد :

- ابتداء من فكرة سيادة المستهلك ، بمعنى ان المستهلكين هم الذين يملون رغباتهم على من يتخذون قرارات الانتاج على نحو لايمكن معه فى نهاية الامر انتاج (نوعا وكما) الا ما يأمر به المستهلكون (١) .
- وبافتراض وجود مجموعة من الاهداف للنشاط الاقتصادى تتضمن ما يمكن منظورا اليها من الناحية الاجتماعية (اى وجود ترتيب للتفضيلات من وجهة نظر المجتمع بصفة عامة) (٢) .

---

(١) وفقا لوجهة النظر التى تقول بسيادة المستهلك فى المجتمع الرأسمالى ، يمتاز المستهلك بأنه هو الذى يقرر ، بفضل ما يتخذه من قرارات شراء للسلع الاستهلاكية ، نوع وقدر السلع التى يقوم الجهاز الانتاجى بانتاجها . وبأنه حر فى انفاق دخله النقدى على النحو الذى يراه فهو سيد النظام الاقتصادى . هذه الفكرة كانت وماتزال محلا لنقد كبير ، حتى فى داخل فكر المدرسة النيوكلاسيكية . وعلى الاخص ج.م. كينز ، باعتبار انها لا تعبر عن واقع الاقتصاد الرأسمالى ، حيث يسيطر اصحاب المشروعات على اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج خاصة فى ظل سيادة الاحتكار وقيام الوحدات الانتاجية بتخصيص جزء من الموارد للتأثير على قرارات المستهلكين عن طريق الدعاية .

(٢) يمكن التعبير عن مجموعة الاهداف هذه فى شكل دالة منفعة للجماعة بأكملها ، وهى دالة الرفاهية :

ر = د (م١ ، م٢ ، م٣ ، ....) حيث تمثل م١ ، م٢ ، م٣ .... المنافع للوحدات العائلية الفردية ، وتمثل ر الرفاهية الاجتماعية . هذا =

- وبافتراض وجود معلومات تتعلق بفنون الانتاج الممكنة وقدر الموارد الاقتصادية المتاحة ، نقول ابتداءا من فكرة سيادة المستهلك وعلى اساس هذين الافتراضين يعرف التوزيع الامثل للموارد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي بأنه التوزيع الذي يحقق أقصى إشباع لمن يقومون بشراء السلع الاستهلاكية. هذا التوزيع الامثل للموارد المستخدمة في الانتاج يتبلور في شكل تركيبة مثلى للناتج الكلي (ناتج مجموع الانشطة الاقتصادية) الذي يتحقق في الزمن الطويل. تتحدد امثلية التوزيع اذن من وجهة نظر رفاهية المستهلكين . اذا ما تم تعظيم الاهداف المحددة (اى تحقق اقصى قدر من هذه الاهداف) باستخدام الموارد المتاحة فان ذلك يعني ان الكفاءة في استخدام هذه الموارد تكون اقصى كفاءة ممكنة ، أي تكون كفاءة مثلى .

ذلك هو تعريف اولي للتوزيع الامثل للموارد بين الاستخدامات المختلفة في فروع النشاط الاقتصادي . ونقول أولي لانه لا يكتمل الا ببيان الشرط او الشروط اللازمة لتحقق هذا التوزيع . وهو ما سنفعله الآن . ولكن قبل ان نقوم بذلك من المهم ان نرى ما اذا كان التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية يعني بالحتم ان الموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع ستكون مستخدمة استخداما كاملا ، اى ان هذا التوزيع الامثل يحقق العمالة الكاملة لهذه الموارد . هذا السؤال يمكن طرحه في صيغة مختلفة بالتساؤل عما اذا كان التوزيع الامثل للموارد يتعلق بالموارد المستخدمة فعلا ام بالموارد الممكن استخدامها . والاجابة تتمثل في ان التوزيع الامثل يمكن أن

= يفترض انه من الممكن مقارنة الرفاهية الاقتصادية للافراد المختلفين . وهو ما يتفق مع اساس تحليل الفكر النيوكلاسيكي الذي يفترض ان الافراد ، كل الافراد، هم من قبيل " الرجل الاقتصادي " .

يتعلق بالاثنين : فيمكن ان يكون التوزيع الامثل محققا للعمالة الكاملة ، كما يمكن ان يتحقق التوزيع الامثل دون تحقق العمالة الكاملة (فى الحالة الاخيرة ، يكون التوزيع امثلا ، فى نظر المدرسة النيوكلاسيكية حتى فى ظل البطالة لجزء من القوة العاملة والتعطل لجزء من قوى الانتاج المادية للمجتمع) . ولكن يتضمن التوزيع الامثل العمالة الكاملة لابد من توفر شرط اضافى : ان تكون اثمان عناصر الانتاج حرة لتتوافق باحكام مع تدفق القوة الشرائية للنقود . هذا الشرط الاضافى يقودنا الى الكلام عن شروط التوزيع الامثل للموراد الاقتصادية .

يتمثل **الشرط العام** للتوزيع الامثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات الممكنة فى ان يكون ما ينتج من كل السلع عند المستوى الذى لايمكن عنده تحويل وحدة من وحدات الموارد من فرع انتاج الى آخر دون ان يرتب ذلك نقصا فى الاشباع الكلى للمستهلكين . بمعنى آخر ، نكون بصدد التوزيع الامثل للموارد عندما توزع وحدات الموارد بين فروع الانتاج على نحو يعطى المستوى من الناتج (الكلى) الذى يحقق اقصى اشباع للمستهلكين . ويستدل على هذا المستوى بمعرفة ما اذا كانت اعادة النظر فى هذا التوزيع ، بتحويل وحدة من وحدات الموارد الى فرع اخر من فروع النشاط ، تؤدى الى انقاص اشباع المستهلكين أم لا . فالتوزيع الامثل هو ذلك الذى تستكين معه وحدات الموارد فى الفروع المختلفة للنشاط استكانة لا يجوز المساس بها (بتحويل وحدة من فرع انتاج لآخر) والا اثر ذلك على الاشباع الكلى للمستهلكين بالانتقاص . هذا الشرط العام يتضمن عددا من الشروط يمكن التعبير عن اهمها [1] على النحو التالى :

---

(١) نكتفى هنا ببيان هذه الشروط الاساسية باختصار . ويمكن لمن يريد المزيد من التفاصيل الرجوع الى المؤلفات الاتية :

=

١ - أن تكون العلاقة بين المنافع الحدية (أي المعدل الحدى للاستبدال) لكل زوج من السلع الاستهلاكية واحدة بالنسبة لكل الافراد • والا وجدت امكانية قيام تبادل يزيد من اشباعهم [(١)]

٢ - يتعين ان يتم توليف عناصر الانتاج في كل الصناعات وفقا للطريقة الفنية الاقتصادية للغاية (اى تلك التى تتضمن اقل تكلفة ممكنة)، بمعنى انه لا يكون من الممكن تكنولوجيا الاستغناء عن اية كمية من اى عنصر من عناصر الانتاج دون ان يؤدى ذلك الى انقاص الناتج الكلى •

A - Bergson , Socialist Economics , in , A Survey of == Contemporary Economis , H.S.Ellis (ed.), The Blakistom Co., Philadelphia , 1949,p. 412 O 48 OA.C.Pigou, Economics of Welgare , London , 1920 - V.Pareto,Cours d'économie politique -A.P.Lerner, The Economics of Control . Macmillan , New York , 1944 O H.Myint , Theories of Welfare Economics , Cambridge Mass, 1948- I.M. D. Little , A critiqune of Welfare Economics , in , A Survey of Contemporary Economics , B.F.Haley(ed.) Richard D . Irwin , Homewood , 1952, p. 36- M. Dobb , Welfare Economics and the Economics of Soulialsm, Cambridge Universit y Press . 1969 .

(٢) ولا يصعب تفسير ذلك فى ظل المنافسة الكاملة ، اذ نعرف ان كل مستهلك يعظم اشباعه بتحقيق التساوى بين المعدل الحدى للاستبدال والنسبة بين اثمان السلع • وبما ان اثمان السلع واحدة بالنسبة لكل المستهلكين، تتضمن المنافسة الكاملة ان المعدل الحدى للاستبدال بين سلعتين محددتين يكون واحدا بالنسبة لكل الافراد •

٣ - يتعين ان تكون الانتاجية الحدية (مقدرة قيميا) لكل عنصر من عناصر الانتاج واحدة في كل الصناعات التي يستخدم فيها هذا العنصر . فاذا افترضنا على سبيل المثال ان العمل يستخدم في انتاج الملابس والساعات ، يتعين أن يكون الاشباع الاضافي لحاجات المستهلكين الناتج عن الاضافة للناتج من الملابس الناجمة عن ساعة العمل الاخيرة المستخدمة في صناعة الملابس ، نقول يتعين ان يكون هذا الاشباع الاضافي مساويا للاشباع الذي يحصل عليه المستهلكون من الاضافة للناتج من الساعات الناتجة عن ساعة العمل الاخيرة في صناعة الساعات . اذا لم يكن الامر كذلك يمكن ان يزيد الاشباع الكلي للمستهلكين بانتقال وحدات عنصر الانتاج بين هاتين الصناعتين .

٤ - يلزم كذلك كشرط لتحقيق التوزيع الامثل للموارد الا تزيد قيمة الانتاج التي تتحقق بنقل عامل من عمل لآخر عن القيمة اللازمة لتعويض العامل عن نقص المنفعة الناجم عن هذا الانتقال . هذا يفترض ان تفضيلات المستهلكين تحكم ليس فقط الاختيار بين السلع الاستهلاكية وانما كذلك الاختيار بين فرص العمل المختلفة الممكنة .

٥ - يتعين لكي يتحقق التوزيع الامثل للموارد في النهاية ان تكون فروق الاجور التي تحصل عليها وحدات العمل في مجالات العمل المختلفة متوافقة مع الفروق في الانتاجية الحدية لهذه الوحدات مقدرة قيميا . وأن تكون فروق الاجور متوافقة بالنسبة للعمال الحديين مع فروق انعدام المنفعة (أو الالم) الذي يتحمله العمال لقيامهم بالعمل .

هذا القول يتعلق بعوامل تحدد الطلب على العمل من جهة ، وعرض العمل من جهة اخرى :

- من جانب الطلب على العمل : يتحدد الاجر الذي يقبل المنظمون دفعه

بقيمه الانتاجية الحدية للعمل (ايراد الناتج الحدى) • فاذا ما اختلفت قيم الانتاجية الحدية لانواع مختلفة من العمل تختلف الاجور كذلك •

- من جانب عرض العمل : يختلف الاجر الذى يرغب العمال فى الحصول عليه باختلاف انعدام المنفعة (او الالم) الذى يتضمنه العمل • وعليه ، فاذا ماكان الالم الذى يتضمنه العمل أكبر ، بالنسبة للعمل ، من الالم الذى يتضمنه نوع آخر من العمل اشترط العامل اجر اعلى فى مقابل النوع الاول من العمل •

اما فى حالة انتقال العامل الى نوع آخر من العمل (اى فىحالة تغيير العامل لعمله) فاذا ما افترضنا ان الرفاهية الحدية التى تحققها للاسرة وحدة من وحدات النقود لا تتأثر بتغير فى ميزانيتها تغيرا يترك المنفعة الكلية (التى تحصل عليها الاسرة من انفاق دخلها) دون تغيير ، اذا ما افترضنا ذلك يتعين تعويض العامل تعويضا كاملا عن كل انعدام منفعة (أو ألم) اضافى يتحمله نتيجة تغييره لنوع العمل •

هذا ويمكن التعبير عن هذه الشروط للتوزيع الامثل للموارد بلغة نفقة الانتاج : القول بأن الناتج امثلا يعنى ان النفقة او المالية اقل ما يمكن (وهو ما يعنى ان النفقة المتوسطة اقل ما يمكن) • ويتحقق شرط التوزيع الامثل للموارد ، بالنسبة لكل المشروعات فى فروع النشاط المختلفة ، عندما يكون الثمن مساويا للنفقة الحدية • ونكون هنا بصدد مبدأ عام يسرى أيا كانت العلاقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية وأيا كان مستوى الثمن بالنسبة لمستوى النفقة المتوسطة •

تلك هى اذن الشروط التى يتحقق باجتماعها التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية الذى يعطى للمستهلكين أقصى اشباع ممكن [1] • وهذه الشروط تبين ان التوزيع

---

(١) ويعبر باريتو عن شروط التوازن العام فى اقتصاد استخدام العديد من عناصر الانتاج لانتاج العديد من السلع لاستهلاك العديد من الافراد فى شكل شروط =

يكون كذلك عندما تكون حرية كل عناصر الانتاج فى الحركة (اى فى الانتقال من فرع لآخر من فروع الانتاج) من الكبر بحيث يكون ثمن العنصر واحدا فى كل فروع الانتاج

= للانتاج الامثل وشروط للتبادل الامثل ، ابتداء ا منها تجتمع شروط الانتاج والتبادل الامثلين :

- شروط الانتاج الامثل : ان المعدل الحدى للاستبدال التكنولوجي بين اى زوجين من المدخلات (المستخدمة فى الانتاج) يكون واحدا فى انتاج كل السلع التى يستخدم هذين المدخلين فى انتاجهما . اذا لم يتوفر هذا الشرط يستطيع الاقتصاد ان يزيد انتاجه من سلعة او اكثر بدون انقاص الناتج من اى سلعة اخرى . وناتج كلى اكبر احسن من ناتج اصغر .
- شروط التبادل الامثل : ان يكون المعدل الحدى للاستبدال بين اى زوجين من السلع واحدا بالسنبة لكل الأفراد الذين يستهلكون السلعتين . اذا لم يتوافر هذا الشرط يمكن زيادة اشباع او رفاهية فرد او اكثر دون انقاص اشباع او رفاهية اى شخص آخر
- شروط الانتاج والتبادل " الامثلين " فى ذات الوقت : ان يكون المعدل الحدى للتحويل Trans formation بين اى زوجين من السلع فى الانتاج مساويا للمعدل الحدى لاستبدالهما فى الاستهلاك لكل فرد ممن يستهلكونهما . اذا لم يتوفر هذا الشرط ينجم عن اعادة تنظيم عملية الانتاج والتوزيع حتى يتحقق هذا الشرط زيادة لاشك فيها فى الرفاهية الاجتماعية . واذا ما توصلنا الى هذا الوضع الامثل تكون الزيادة فى رفاهية اى من افراد المجتمع حتما على حساب الاخرين

Pareto,Manuel d'écomomie politique,Paris,1909

(لاحظ ان شروط الامثلية هذه لا تسعف فى تحديد ما اذا كان توزيعا معينا للدخل بين افراد المجتمع احسن من نمط اخر لتوزيعه) .

المستخدمة لهذا العنصر ، وهو ما يعني لكل عنصر من عناصر الانتاج سوقا وحيدا يتمتع بخصائص المنافسة الكاملة ، كما تبين هذه الشروط كذلك أن التوزيع الامثل للموارد يستلزم ليس فقط ان تكون القيمة النقدية للنفقة الحدية مساوية للثمن في كل المجالات وانما كذلك ان تكون النفقة الاجمالية لكل ناتج بالتوالي (وهي النفقة التي تحسب النفقة الحدية ابتداء ا منها) اقل نفقة يمكن أن تتحقق بالنسبة لهذا الناتج ، هذا الشرط يتوفر في ظل المنافسة الكاملة (١) حيث يجبر كل مشروع على انتاج كل ناتج في الزمن الطويل بأقل نفقة متوسطة واجمالية ممكنة عند فنون الانتاج المتاحة للاستعمال ،

فاذا ما تم تحديد الشروط الواجب توافرها لتحقيق التوزيع للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة وما تتضمن هذه الشروط لا يبقى الا التعرف على ما اذا كانت هذه الشروط محتواة في نظام التوازن العام التنافسي عند فالراس ،

---

(١) يتضح من كل ذلك ان التوزيع الامثل للموارد رهين بتوفر شروط المنافسة الكاملة ، هذا التوزيع الامثل يحقق في ذات الوقت التوزيع الاعدل للدخل ، ولا يوجد الاستغلال الا بالقدر الذي تسيطر فيه المظاهر الاحتكارية على تنظيم النشاط الاقتصادي ، ويتحدد هذا الاستغلال بمقدار الزيادة التي يحصل عليها عنصر الانتاج عما يستحقه في ظل المنافسة الكاملة : فاذا حصل رأس المال الاحتكاري على ربح يفوق الربح الذي يستحقه (ا) في ظل المنافسة يكون في ذلك مستغلا للعمال ، واذا حصل العمال على اجر يزيد على ذلك المستحق لهم في ظل المنافسة يكونوا مستغلين لرأس المال (ا) ، ألا يمثل الاصرار على هذا التوزيع الامثل الذى لا يتحقق الا في ظل المنافسة الكاملة نوعا من التباكي على مرحلة المنافسة الكاملة ورغبة في ارجاع العجلة الى الوراء في فترة يتمثل الاتجاه التاريخي فيها في سيطرة الاحتكار ؟

تبين الدراسة المقارنة لشروط التوزيع الامثل للموارد وشروط التوازن العام في النظام التنافسي الذي يتصوره فالراس ان الشروط الاولى تتحقق بصفة عامة في النظام النظري لفالراس .

هذه الدراسة تسمح لنا اذن بالقول بأن هذا النظام يتضمن التوزيع الامثل للموارد فوفقا للتحليل النظري لفالراس يميل نظام الاثمان ، الذي يعمل في ظل المنافسة الكاملة ، الى أن يحقق في الزمن الطويل التوزيع الامثل للموارد المتاحة للاستخدام بين الاستخدامات الممكنة . ونقول الموارد القابلة للاستخدام (وليس الموارد المستخدمة) لان تحليل فالراس ، شأنه في ذلك شأن كل التحليل النيوكلاسيكي ، يرتكز ، كما رأينا من قبل ، على افتراض العمالة الكاملة .

يتضح لنا اذن ان التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية لا يمكن ان يتحقق الا في اطار نظام تتوافق خصائصه مع خصائص الصورة التي يرسمها فالراس لنظام التوازن العام التنافسي .

* *

وستكون النظريات المكونة للبناء النظري للحديين محلا لدراسة تفصيلية في **الجزء الثاني** أما في اطار تاريخ علم الاقتصاد السياسي ، الذي ننشغل به الآن فقد وضعت النظرية الاقتصادية للحديين موضع الاختبار التاريخي بحدوث الكساد الكبير الذي ساد الاقتصاد الرأسمالي ابتداء من عام ١٩٢٩ .

٢ - الاقتصاد السياسي وتعميق الازمة في الاقتصاد الرأسمالي

شهدت الحرب العالمية الاولى ظهور تجربة من تجارب محاولة الانتقال نحو الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ٠ وهي محاولة كانت تهدف ، في بدايتها ، الى انسلاخ اجزاء من الاقتصاد الرأسمالي العالمي الى شكل آخر من أشكال التنظيم الاجتماعي للنشاط الاقتصادي ٠ ثم جاءت الازمة الاقتصادية الدولية عام ١٩٢٩ بحدة لم يعرفها الاقتصاد الرأسمالي من قبل (*) لتسجل تعمق الأزمة في النظام الرأسمالي على الصعيد الدولي ، الامر الذي يدفع الدولة في المجتمعات الرأسمالية الى اجراءات تقصد بها معالجة الازمة مسجلة بذلك بدء مرحلة من التدخل الكبير من الدولة في الحياة الاقتصادية في الوقت الذي تبلور فيه الطابع الاحتكاري للانتاج ، تدخلا يعلن عن ميلاد وتطور رأسمالية الدولة الاحتكارية ٠

(*) - من المهم ان نذكر ان التيارين من الفكر الاقتصادي ، الماركسي والحدي ، عرفا ، في خلال الثلث الاول من القرن العشرين ، مصيرين مختلفين ، اذ بينما ينتشر الفكر الماركسي ويحقق فعاليته في مجال العمل الاجتماعي (النقابي والسياسي) تقتصر سيادة التيار الفكري الحدي على اوساط التعليم الرسمي في الجامعات الاوربية والامريكية ٠

على صعيد الفكر تجد النظرية الحديثة نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد القومي . اذ كان من اللازم أن يحدث كساد باتساع وعمق كساد ١٩٢٩ حتى يدرك الاقتصاديون الحديون أن المشكلة الرئيسية هى تلك الخاصة بأداء الاقتصاد القومى في مجموعة في ظل اطار هيكلى محدد وليست هى مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية (من قبيل الرجل الاقتصادى) معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومى (هذا لا يعني بطبيعة الحال أن نهمل هذا السلوك ، وانما نعني به في صورته الاجتماعية وفي اطار الهيكل الاقتصادى في مجموعه) . وبدأ الفكر الاقتصادى غير الماركسي يهتم من جديد بتحليل طبيعة النظام الاقتصادى وميكانزم أدائه . ويمكن القول بصفة عامة أن **فترة ما بين الحربين العالميتين تتميز بتيارين من الفكر الاقتصادى** :

- **التيار الأول** نتج عن المناقشات التي ازدهرت في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين ، أولا بين الاقتصاديين السوفييت ، وثانيا بين الاقتصاديين الغربيين . حول مشكلات التخطيط الاقتصادى وامكانية القيام بحساب رشيد عند توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستعمالات المختلفة من خلال التخطيط . هنا نجدنا بصدد فكر يعكس حالية مشكلة تحقيق الرشادة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكى الصاعد[٦٨] .

- أما **التيار الثاني** فيهتم بكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالى لمعرفة العوامل التي تحدد مستوى استخدام الموارد الاقتصادية الموجودة في المجتمع ، بقصد التوصل في النهاية الى اكتشاف أسباب التبديد (تبديد الموارد الاقتصادية) الذى ينعكس في وجود بطالة جزء من الايدى العاملة وعدم استعمال جزء من الطاقة الانتاجية (المادية) الموجودة . ذلك الفكر تمثل في

---

(٦٨) أنظر في هذا النقاش الذى سيتاح لنا فرصة التعرف على طبيعته ومحتواه في الجزء الثالث من هذا الكتاب . وفيما يخص النقاش السوفيتي في عشرينات القرن :

N. Spulber (ed.), Foundations of Soviet Strategy of Economic Growth: Selected Soviet Essays, 1924 - 1930 Bloomington: Indiana University Press 1964 — A. Erlich, The Soviet Industrialisation Debate Cambridge, Massachussets, 1960.

وأنظر ملخصا لنقاش الثلاثينات في المراجع التالية :

C. D. Baldwin Economic Planning, Its Aims and Implications. Barna, The Free Press of Illinois, 1942 ch.4 — W. Brus Problèmes généraux du fonctionnement de l'économie socialiste. Maspéro, Paris, 1968, p. 29 - 83

نظرية كينز الخاصة بأداء الاقتصاد القومي في مجموعه[٦٩] . وهو فكر يعكس الانشغال بعلاج الأزمة المتعمقة التي يجد الاقتصاد الرأسمالي نفسه فيها في المرحلة الأخيرة من مراحل وجوده[٧٠] .

وكان على الاقتصاد الرأسمالي أن ينتظر الحرب العالمية الثانية لكي يتمكن من الخروج من الكساد . ولكن انتهاء هذه الحرب يعلن عن مرحلة جديدة من مراحل الاقتصاد العالمي .

٣ - الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا

شهد الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية تحولا يرد أساسا الى العوامل الثلاثة التالية :

- زيادة الأهمية النسبية للمجتمعات التي تحاول بناء المجتمع الاشتراكي وزيادة معدلات التطور المخطط .

- ازدياد حدة حركة التحرر الوطني في المستعمرات وتفكك النظام الاستعماري ، على الأقل في شكله القديم .

- تحت تأثير هذين العاملين ، يضاف اليهما ما يحدث في داخل المجتمعات الرأسمالية نفسها ، يكف النظام الرأسمالي عن أن يكون النظام الاقتصادي الدولي ويصبح أحد

---

(٦٩) جون م . كينز John M. Keynes (١٨٨٣ - ١٩٤٦) ، عمل أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة كمبردج بانجلترا ومستشارا اقتصاديا لحكومة المحافظين أثناء الحرب العالمية الثانية . أهم مؤلفاته هو كتاب « النظرية العامة في العمالة ، والنقود والفائدة »

General Theory of Employment, Money and Interest

ظهر في ١٩٣٦ . وسندرس نظرية كينز بشيء من التفصيل في مؤلفنا المتعلق بالنقود والتطور الاقتصادي . ولكننا نلاحظ من الآن أن تحليل كينز يمثل عودة الى الاهتمام بالتحليل الجمعي (الذي ينشغل بأداء الاقتصاد القومي في مجموعة) ، وهي عودة تكمل احدى حركات الفكر الاقتصادي عبر الزمن (وذلك من وجهة نظر حجم الوحدة الاقتصادية محل الدراسة) : اذ كان التحليل جمعيا بصفة رئيسية من فرنسوا كينيه الى ماركس ، ليصبح وحديا بصفة أساسية عند الحديين . ثم يسترجع التحليل الجمعي مكان الصدارة مع كينز (الذي يمثل تحليله نوعا من التحليل الجمعي) . وهو ما سيتأكد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من الانشغال المتزايد بمشكلات التطور الاقتصادي .

(٧٠) هذا وقد دفع استمرار الأزمة وحدتها بعض الاقتصاديين غير الماركسيين الى التساؤل حول مصير الاقتصاد الرأسمالي الأمر الذي أعطى التحليل الخاص بالركود الاقتصادي economic stagnation stagnation économique الذي يرتبط على الأخص باسم اقتصادي أمريكي هو الفن هانس Alvin Hansen أنظر مقاله :

Economic Progress and declining Population Growth, in, Reading in Business Cycle Theory, The American Economic Association Allen & Unwin, London, 1934, p. 366 & sqq.

الأنظمة الاقتصادية الدولية وان كان مايزال النظام الأقوى .

وعلى صعيد الفكر الاقتصادى أدى الانشغال بمشكلات النمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، والرغبة في الخروج من عملية التخلف ومحاولات الخروج منها في الاقتصاديات المتخلفة التي كانت ، وما زال الكثير منها ، تلعب دور الاقتصاديات التابعة للاقتصاديات الرأسمالية الأم ، والمشكلات التي يثيرها التطور المخطط (أو التطوير) في المجتمعات التي تعيش بناء أسس الاقتصاد الاشتراكى ، أدت هذه العوامل مجتمعة الى العودة **الى الاهتمام . في مجال التحليل الاقتصادى . بمشكلات التطور الاقتصادى عامة ومشكلات التطوير الاقتصادى (أى التطور المخطط) خاصة . وعلى هذا النحو تعود نظرية التطور الاقتصادى لتشغل من جديد ، بعد فترة من الخسوف النيوكلاسيكى ، مركز الاقتصاد السياسي[٧١] الذى يكون قد تبلور له موضوعه ومنهجه كعلم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية** ،أى العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع ، في التغير المستمر لهذه العلاقات ، وما يؤدى اليه هذا التغير من تطور العملية الاقتصادية في مجموعها وعلى الأخص بين طريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية . هذه العلاقات هى التي تمثل الظواهر الاقتصادية ، كظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان ، كظواهر تاريخية متغيرة تمثل جزءا لا يتجزأ من الظواهر الاجتماعية التي تكون المجتمع في حياته في وسطه الطبيعى وكجزء لا يتجزأ من المجتمع

(٧١) هنا كذلك يتعين أن نرى الحركة الديالكتيكية (الجدلية) للفكر الاقتصادى : فقد تمثلت المشكلة الأساسية للكلاسيك في كيفية زيادة ثروة الأمم ، ومن هنا جاءت الأهمية الرئيسية لتحليل التطور في داخل بنائهم النظرى . وبالنسبة لماركس تمثلت المشكلة في الكشف عن قوانين الحركة للمجتمع الرأسمالى ، ومن هنا احتل تحليله للتطور الرأسمالى مكان الشرف في نظريته الاقتصادية . ثم يختفي التحليل الخاص بالتطور الاقتصادى من تحليل الحديين الذين إنشغلوا ، كما رأينا ، بسلوك الوحدات الاقتصادية المنعزلة . واليوم يعود التحليل الخاص بالتطور والتطوير الاقتصاديين ليحتل مركز التحليل الاقتصادى ، وانما مع فارق يتمثل في أن هذا التحليل يجد تحت تصرفه ترسانة من أدوات التحليل الاقتصادى التي تم تطويرها عبر الزمن ، الأمر الذى يمكنه أن يكون ذى كيف أعلى اذا ما استند الى نظرية سليمة في القيمة تعى الفروق الكيفية بين طرق الانتاج السائدة في المجتمع الانساني المعاصر .

هذا وقد يكون من المفيد أن نشير الى أسماء أهم الكتاب المعاصرين الذين ترتبط بهم الكتابات المتعلقة بالتطور الاقتصادى . بالنسبة للنمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة :

E. Domar, R. Frisch, R. Harrod, P. Massé, Perroux, R.M Solow, R Stone, J. Tinbergen...

وبالنسبة لمشكلات التطور في الاقتصاديات الاشتراكية المخططة :

P. Baran, Ch. Bettelheim, c. Bobrowski, H. Denis, M. Dobb, M Kalecki, L.V. Kantarovitch, O. Lange, W. Leontief, V.S. Nemchinov, A. Nove, S. Stroumiline, P. Sweezy...

وفيما يتعلق بمشكلات التطور في الاقتصاديات المتخلفة :

P. Baran, ch. Bettelheim, M. Dobb, J. Castro, A.G. Frank, A.O. Hirschman, M. Kalecki, O. Lange, H. Lebenstein, W.A. Lewis, P.C. Mahalanobis, H Myint, G Myrdal, R. Nurkse, F. Perroux, R. Prebisch, K.N. Raj, V.K.R.V. Rao, J. Robinson, P.N. Rosentein, Rodan, A.N. Sen, J. Tinbergen, S. Amin...

العالمي في تحوله المستمر . ويكون قد تبلور في نفس الوقت منهج العلم ، الذي يعكس النظرة العاملة التي بمقتضاها نتصور الظواهر التي يتعلق بها موضوع العلم ، ويبين كيف يتأتى لنا أن نستخدم في دراسة هذه الظواهر ، أي عند القيام بالمجهود التحليلي ، منهج البحث العلمي بصفة عامة . على أن يلعب التجريد دورا ذي أهمية خاصة في عملية الاستقصاء ، وهي عملية يستخدم في خلالها الاستقراء والاستنباط كسبيلين للاستخلاص المنطقي ، مع امكانية الاستعانة بصفة خاصة بالمنطق الرياضي باعتباره أعم صور الاستنباط ، وذلك عندما يتعلق الأمر بالمظاهر الكمية ، أو القابلة للقياس الكمي ، للظواهر الاقتصادية .

على هذا النحو ننتهي من رحلتنا عبر تاريخ علم الاقتصاد السياسي . وبانتهائها يبين لنا أن تعريفنا للاقتصاد السياسي ، من حيث موضوعه ومنهجه ، كما قدمناه في الباب الاول من هذا الجزء ، لم يكن يمكن الوصول اليه إلا عن طريق تتبعنا للعملية التاريخية التي ولد من خلالها هذا العلم وتطور ، أي تبلور من خلالها موضوعه ومنهجه ، والتعرف على مصدر الأفكار المختلفة ، الخاصة بموضوعه ، بتحديد مجال الظواهر التي ينشغل بها ، بطبيعة هذه الظواهر ، هل هي علاقات اجتماعية ، أم علاقات بين الانسان والأشياء تنجم عن سلوك أفراد من قبيل الرجل الاقتصادي ؟ هل هي اجتماعية ومتغيرة (ومن ثم تاريخية) أم أبدية وخالدة ؟ هل هي ظواهر ذات مظهرين كيفي وكمي في ارتباطها العضوي ، أم ينسلخ عنها مظهرها الكيفي ؟ هل تحكمها قوانين موضوعية أم لا ؟ وهل هذه القوانين مستقلة عن ارادة الانسان أم لا ، بمعنى آخر ، هل يسري في حقها مبدأ الحتمية أم لا ؟ . والتعرف كذلك على مصدر الأفكار الخاصة بالمنهج من أين جاءت فكرة استخدام المنهج التجريبي في مجال دراسة الظواهر الاقتصادية ؟ من أين جاء المنهج التجريدي ؟ من أين جاء المنهج الديالكتيكي (الجدلي) ؟ من أين جاء استخدام الاستقراء والاستنباط كسبيلين للاستخلاص المنطقي ؟ من أين جاء استخدام المنطق الرياضي في دراسة الظواهر الاقتصادية ؟ الاجابة على هذه الأسئلة تمكننا من التوصل الى منهج الاقتصاد السياسي ، كما عرفناه في الفصل الثاني من الباب الذي نتج عن تقابل وتصارع المناهج المختلفة التي برزت خلال عملية مولد العلم وتطوره .

كل هذا كان نتاج مفكرين مختلفين أتيحت لنا فرصة التعرف على أسمائهم ، مفكرين عاشوا المراحل المختلفة لتطور العلم الذي تنصب عليه دراستنا[٧٢] .

---

(٧٢) نترك للقارئ مهمة العودة الى تفاصيل ما قلناه في تاريخ علم الاقتصاد السياسي لاسناد كل فكرة متعلقة بالموضوع والمنهج كما نعرفها في الباب الأول الى المفكر الذي قال بها والمرحلة التي ترد اليها .

ويمثل النتاج النظرى لجهود هؤلاء المفكرين - وهو النتاج الذى يمثل - مجموعة من النظريات : نظرية الانتاج ، نظرية القيمة والأثمان (بما يرتبط بها من نظرية في العرض والطلب) ، نظرية التوزيع (نظرية الأجور ، نظرية الربح ، نظرية الفائدة ، نظرية الريع) ، النظرية النقدية ، نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية ، نظرية التطور الاقتصادى ، كل هذه النظريات في علاقتها بطريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية .

هذه النظريات (وما تتضمنه من نظريات أخرى) نطلق عليها اصطلاح « الاقتصاد السياسي » ، الذى يتميز عن غيره من فروع الدراسات الاقتصادية التي تطورت مع الاقتصاد السياسي ، والتي تكون مع الاقتصاد السياسي ما يسمى « بالعلوم الاقتصادية » [٧٣] . هذه التفرقة بين الاقتصاد السياسي وغيره من فروع العلوم الاقتصادية يتعين أن نكون واعين لها :

- فهناك أولا **التاريخ الاقتصادى** [٧٤] ، الذى تنصب الدراسة فيه على العملية الاقتصادية في تطورها في مجتمع معين في فترة تاريخية سابقة . مركز الانشغال هو الأحداث أو الوقائع الاقتصادية التي وقعت في هذا المجتمع خلال هذه الفترة . مثال ذلك دراسة التاريخ الاقتصادى لمصر في القرن التاسع عشر . هذا الفرع من فروع العلوم الاقتصادية يتمتع بأهمية خاصة ، اذ لا يمكن أن نأمل في فهم الظواهر الاقتصادية لأية فترة ، بما في ذلك الفترة الحالية ، دون معرفة كافية بالوقائع الاقتصادية في تاريخها السابق . يزيد على ذلك أنه باحتوائها « للوقائع التنظيمية » تسمح لنا دراسة التاريخ الاقتصادى بفهم كيف أن الظواهر الاجتماعية مرتبطة بعضها ببعض وكيف تكون العلوم الاجتماعية بالتالى مرتبطة بعضها ببعض .

- هناك ثانيا ما يسمى الاقتصاد الوصفي [٧٥] الذى ينشغل بمشكلات الاقتصاد المعاصر ، مثال ذلك دراسة الموقف الاقتصادى في المجتمع المصرى في وقتنا هذا . ويفرق في اطار الاقتصاد الوصفي بين :

* الاحصاء الاقتصادى [٧٦] ، وهو التعبير الرقمى عن مختلف مظاهر العملية الاقتصادية

---

(٧٣) Economic Sciences; Sciences économiques.
(٧٤) Economic History; Histoire économique.
(٧٥) Discriptive Economics; Economie discriptive
(٧٦) Economic Statistics; Statistiques économiques.

الملموسة في مجتمع ما .

* والجغرافيا الاقتصادية[٧٧] ، التي تتمثل في دراسة العملية الاقتصادية من وجهة نظر التوزيع المكاني للموارد والنشاطات الاقتصادية .

* وهناك أخيرا **اقتصاديات الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى** ، وهي تتمثل في الدراسات النوعية التي تهتم بفرع معين من فروع النشاط الاقتصادى : الاقتصاد الزراعى ، الاقتصاد الصناعى ، اقتصاديات النقل ، الى غير ذلك .

ويوجد بين فروع العلوم الاقتصادية هذه ، أى الاقتصاد السياسي وهذه الفروع الثلاثة ، علاقات اعتماد متبادل : فالنظرية لا غني عنها كهاد في البحث الخاص بالتارخ الاقتصادى والاقتصاد الوصفي . من ناحية أخرى ، دراسة العملية الاقتصادية في تاريخها هي السبيل الوحيد لاستخلاص معرفة عملية صحيحة . كما أن الاقتصاد الوصفي يزودنا بمعلومات تصبح لاحقا أساس دراسة التاريخ الاقتصادى .

فاذا ما اتضح الفارق والعلاقة بين هذه الفروع من المعرفة الاقتصادية يمكننا أن نميز في اطار الاقتصاد السياسي على ضوء دراستنا لتاريخ العلم :

- **النظرية الاقتصادية ، التي تستخدم بمعنى مصطلحى للتعبير عن النظرية ، أو النظريات ، الخاصة بطبيعة وكيفية أداء العملية الاقتصادية بمظهرها العيني والنقدى ، (ومن ثم فهي تحتوى النظرية النقدية) .**

- نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية .

- نظرية التطور الاقتصادى .

- تاريخ الفكر الاقتصادى . ويتمثل في دراسة تاريخ هذه النظريات .

* * *

في اطار دراستنا هذه سنهتم أساسا بالنظريات المتعلقة بطبيعة وكيفية أداء العملية الاقتصادية على افتراض غياب العلاقات الاقتصادية الدولية (أى على فرض أن العملية الاقتصادية في الداخل توجد بمنعزل عن بقية الاقتصاد العالمى) . ولكن اتضح لنا من

(٧٧) أنظر ص ٥٤ و ٥٥ مما سبق .

الباب الثالث

الاقتصاد السياسى علم طرق الانتـــــاج

رأينا أن عملية الانتاج هي عملية صراع بين الانسان والطبيعة ، وأن الانسان لا يعيش هذا الصراع بمفرده ولزما في جماعة . فعملية الانتاج بالطبيعة عملية اجتماعية في اثنائها تقوم العلاقات بين أفراد المجتمع . هذه **العلاقات الاجتماعية للانتاج** تقوم ، كما رأينا ، على التعاون بين أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم ، تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية وبين الوحدات الانتاجية وما يترتب عليه من اعتماد متبادل بين هذه الوحدات اعتمادا تتسع شبكته ومداه بازدياد درجة التقسيم الاجتماعي للعمل . فالوحدة الاقتصادية ، خلية النشاط الاقتصادى ، تعتمد في قيامها بنشاطها الاقتصادى على الوحدات الاخرى اما في حصولها على ما هو لازم لقيامها بانتاج (فالوحدة المنتجة للمنسوجات مثلا تعتمد في قيامها بالانتاج على الوحدة المنتجة للغزل والوحدة المنتجة لآلات النسيج ، وهذه بدورها تعتمد على الوحدات المنتجة لما هو لازم لانتاجها ، الوحدة المنتجة لآلات النسيج تعتمد على الوحدة المنتجة للصلب ، وهكذا) ، واما في تصريف ما تنتجه (فالوحدة المنتجة للصلب مثلا تعتمد في تصريف الصلب على الوحدات التي تستخدم الصلب كمدخل في الانتاج ، كالوحدات المنتجة للآلات ، وتلك المنتجة لعربات النقل ، وتلك التي تقوم ببناء المباني حيث يستخدم الصلب ، هكذا) .

هذه الشبكة من العلاقات الإجتماعية للانتاج ، في داخل الوحدات الانتاجية وفيما بينها تدور حول علاقة أساسية تحدد الطرق التي تستخدم بها وسائل الانتاج ومن ثم أشكال التعاون وتقسيم العمل ، وتحدد من ثم دور كل **فرد في عملية الانتاج ونصيبه في ناتج هذه** العملية ، هذه العلاقة الأساسية تتمثل في ملكية وسائل الانتاج الموجودة تحت تصرف المجتمع وتمثل الركيزة التي تقوم عليها الشبكة من العلاقات الاجتماعية للانتاج . على أن يقصد بالملكية ، ليس مجرد الشكل القانوني ، وانما السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج ، وهي تتحدد بسلطة اتخاذ قرارات استخدام هذه الوسائل والتنفيذ الفعلي لهذه القرارات ومراقبة الاستخدام الفعلي للوسائل والاختصاص في النهاية بفائض عملية الانتاج . ومن ثم أمكن تمييز نوع علاقات الانتاج السائدة في مجتمع ما على أساس نوع ملكية وسائل الانتاج السائدة في هذا المجتمع .

هذه العلاقات الاجتماعية للانتاج بنوع ملكية وسائل الانتاج الذى ترتكز عليه ا... ترتبط عضويا (عن طريق تحددها به وتأثيرها عليه) **بمستوى تطور القوى الاجتماعية للانتاج ، أى** القوة العاملة التي تعيش في وسط تكنولوجى معين بما يلزم من خبرة فنية تكتسب من خلال التجربة وتنقل عبر الأجيال ، ومجموعة وسائل الانتاج التي توجد تحت تصرف المجتمع والتي تتمثل في الأرض وأدوات العمل (نوعا وكما) والمواد موضوع العمل .

ويطلق على مستوى معين للقوى الاجتماعية للانتاج وما يرتبط به من نوع من علاقات الانتاج (بما ترتكز عليه من نوع من ملكية وسائل الانتاج) اصطلاح طريقة الانتاج أو الهيكل الاقتصادى . وهو يبين النحو المتميز الذى يترابط به هذا المستوى المعين من مستويات تطور قوى الانتاج مع هذا النوع من علاقات الانتاج ، أى النمط الاجتماعى الذى يكون عليه الكل الاقتصادى للمجتمع بما يعطى للعملية الاقتصادية في مجتمع معين شكلا اجتماعيا يميزها عن العملية الاقتصادية في مرحلة مختلفة أو مجتمع مختلف . بمعنى ثالث ، اذا كانت العملية الاقتصادية تأخذ ، في تطورها عبر الزمن ، أشكالا اجتماعية مختلفة فان المشكلة التي تطرح نفسها على مستوى التطور النظرى هى مشكلة التوصل الى معرفة **الشكل الاجتماعى** المتميز الذى تأخذه هذه العملية في المجتمع محل الدراسة المحدد في المكان والزمان . وللتوصل الى ذلك ، يلزمنا :

(أ) أن نتحسس أولا مستوى تطور قوى الانتاج عن طريق التعرف على نوع القوة العاملة الموجودة (كما وكيفا أى حيث القدرة الجسمانية وما اذا كانت قوة عاملة عائلية أو مسخرة أو أجيرة على سبيل الدوام أو التأقيت) ، وكذلك التعرف على نوع المعرفة الفنية التي تمتلكها الخاصة بما تستخدمه من وسائل انتاج في الأنواع المختلفة للنشاط الاقتصادى . كما يتم التعرف على مستوى تطور قوى الانتاج عن طريق معرفة نوع وسائل الانتاج التي تستخدمها القوة العاملة والفنون الانتاجية التي تتبعها لتحقيق نتيجة عملية العمل الاجتماعى في كل مجالات النشاط الاقتصادى .

(ب) ويلزمنا ثانيا التعرف على نوع علاقات الانتاج الموجودة بين أفراد (مجموعات وطبقات) المجتمع ، وذلك بالتعرف على من يملك وسائل الانتاج : الأرض وأدوات العمل والموارد التي يجرى تحويلها في عملية الانتاج ، ومن بالتالى ، من أفراد المجتمع ، يكون محروما من هذه الوسائل . وكذلك الحقوق التي يتمتع بها كل فرد (أو مجموعة أوطبقة) على هذه الوسائل : هل هو حق استخدامها مباشرة استبعادا للآخرين ؟ أو حق وضعها تحت تصرف الآخرين لاستخدامها بواسطتهم في مقابل جزء من الناتج ؟ أو حق استخدام هذه الوسائل باستعمال العمل الأجير ؟ .

(ج) للتوصل أخيرا الى الكيفية التي يعطى بها التزاوج بين هذا المستوى لتطوير قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج القائمة ، يعطى بها لكل عملية العمل الاجتماعى شكلا متميزا يميزها عن الأشكال الأخرى ويبين :

- نوع النشاط الاقتصادى السائد ، والكيفية التي يتم بها النشاط الاقتصادى عن طريق بيان الدور الذى يقوم به كل فرد (مجموعة أو طبقة) في عملية العمل الاجتماعى

- ويبين ما اذا كان هذا النشاط يتم ، من وجهة نظر من يتخذون قرارات الانتاج ، بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين أم بقصد المبادلة .

- كما يبين الكيفية التي يتم بها توزيع ناتج عملية العمل الاجتماعى بين أفراد (مجموعات وطبقات) المجتمع ، وعلى الأخص مصير الجزء من الناتج الاجتماعى الذى يسمى بالفائض الاقتصادى : قدره والأشكال التي يأخذها ، والاختصاص به وكذلك الاستخدامات التي يوجه لها .

- ويبين أخيرا الكيفية التي يضمن بها استمرارية عملية الانتاج ، ومن ثم استمرارية المجتمع بأكمله ، عبر الزمن ، أى الكيفية التي نضمن بها تجدد الانتاج من فترة لأخرى .

النحو المتميز الذى تمتزج به هذه « الكيفيات » هو الذى يعطينا التركيبة الخاصة لمستوى معين من تطوير قوى الانتاج مع نمط معين من علاقات الانتاج تسمى بطريقة الانتاج أو أسلوب الانتاج . بعبارة أبسط نحن هنا بصدد الكيفية التي ينظم بها مجتمع معين عملية العمل الاجتماعى فيه .

وتشغل فكرة طريقة الانتاج مكان الشرف في علم الاقتصاد السياسي وذلك للأسباب الآتية :

١ - أن موضوع الاقتصاد السياسي وان كان يتعلق بالظواهر الاقتصادية المكونة لعملية الانتاج والتوزيع فانه يتعلق بها ، كما رأينا ، في أشكالها الاجتماعية المختلفة ، الأمر الذى يمكن معه القول بأن موضوع العلم يتعلق في الواقع بالطرق الاجتماعية المختلفة للانتاج أو بالهياكل الاقتصادية المختلفة .

٢ - يترتب على ذلك أنه في عملية البحث العلمى (أى عند استخلاص المعرفة) ترتبط النظرية (الممثلة للمعرفة المستخلصة) بطريقة الانتاج أو بالهيكل الاقتصادى . فالهيكل الاقتصادى هو الذى يفرض على الباحث مشكلات أو أسئلة معينة . الحاح المشكلة في الواقع العملى يحدد المركز الذى تشغله في نطاق الفكر . يتم ذلك على مرحلتين :

* أولا تبدأ المشكلة في الظهور ثم تتطور الى أن تصبح ملحة في نطاق الممارسة أى في نطاق الواقع الاجتماعى للنشاط المادى[٢] .

* في المرحلة الثانية يصل هذا الالحاح الى درجة تدفع المشكلة الى وعى المفكر فتنعكس مشكلة في نطاق العمل النظرى[٣] .

هذان المجالان لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، اذ يكونان جزءا من الواقع الجتماعى ، من التجربة الاجتماعية[٤] . ثانيهما يتحدد بالأول ثم يؤثر بدوره عليه ، فالعلاقة بينهما علاقة تأثير متبادل .

اذا كان الأمر كذلك عند القيام باستخلاص النظريات (أى في مرحلة تكوينها) تعين ربط كل نظرية بالهيكل الاقتصادى عند دراسة النظريات المختلفة .

٣ ـ أن فكرة طريقة الانتاج أو الهيكل الاقتصادى هى التي تبين لنا التلاحم العضوى بين طبيعة الكل الاقتصادى وكيفية أدائه : كيف أن طبيعة الاقتصاد تكون على نحو يمكن كل جزء من أجزائه من القيام بوظيفته ، وأن أداء الاقتصاد في مجموعه يتم بفضل قيام هذه الأجزاء كل بدور يتمتع بأهمية معينة تتوقف على أهمية الجزء في الهيكل الاقتصادى . أداء الاقتصاد في مجموعه يؤدى بدوره ، وفي المدى الطويل ، الى تغييرات تصيب الهيكل الاقتصادى نفسه . وعليه لا يمكن فهم أداء اقتصاد معين بمعزل عن هيكله .

٤ ـ من ناحية السياسة الاقتصادية ـ وهى تمثل مجال الاستفادة من المعرفة النظرية في التأثير على الواقع الاقتصادى ـ سنرى فيما بعد أن التطور الاقتصادى يعني التغير الهيكلى للاقتصاد القومى وأن التطوير يعني التغيير الهيكلى الواعى (المخطط) . ومن ثم تمثلت نقطة البدء في كل جهود تطويرية في معرفة الهيكل الاقتصادى المراد تغييره . وكذلك معرفة الملامح العريضة للهيكل المراد الوصول اليه من خلال جهود التطوير . في التوصل الى هذه المعرفة تمثل فكرة طريقة الانتاج الأداة النظرية الأساسية .

لكل هذه الأسباب يتعين علينا الآن أن نتعرض بشيء من التفصيل على فكرة طريقة الانتاج التي لابد وأن نكون اساسها في عرضنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسي (وما سبقه من

---

(١) La pratique de l'activité matérielle

(٢) La pratique théorique

(٣) social praxis اذا أردنا استخدام اصطلاح Praxis الألماني الذى أصبح مألوفا في نطاق نظرية المعرفة

فكر اقتصادى) في الباب السابق . ولما كان هذا التاريخ يغطى الفترة التاريخية التي شهدت ، وما تزال تشهد ، طريقة الانتاج الرأسمالية والانتقال الى طريقة الانتاج الاشتراكية ، كان من الطبيعى أن نبين ، بعد أن نحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج ، الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية والخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية . وعليه ينقسم هذا الباب الثالث الى فصول ثلاثة :

- الفصل الأول : في مفهوم فكرة طريقة الانتاج .
- الفصل الثاني : في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية .
- الفصل الثالث : في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية

الفصل الأول

في مفهوم فكرة طريقة الإنتاج [١]

نعلم أنه للقيام بعملية الانتاج بصرف النظر عن شكلها الاجتماعي يتعين أن تتوافر الشروط المكونة لعناصر هذه العملية ، وهي :

- العمل ، المتمثل في المجهود الواعي الذى تقوم به القوة العاملة بما تتمتع به من معرفة فنية .

- ووسائل الانتاج ، التي تتمثل في الأرض وأدوات العمل والمواد موضوع العمل التي يجرى تحويلها في عملية الانتاج .

هذه الشروط التي اصطلحنا على تسميتها بالقوى الاجتماعية للانتاج تمثل جوهر عملية الانتاج مجردا عن الشكل الاجتماعي لهذه العملية . هذه القوى تبين في تغيرها المستمر مستوى انتاجية العمل وتعكس بالتالى مدى سيطرة الانسان في المجتمع على الطبيعة . وفي اطار هذه القوى تكون وسائل الانتاج محلا لعلاقة اجتماعية تحدد موقف كل فرد في مواجهة الآخرين ازاء وسائل الانتاج وتحدد بالتالى دوره في عملية الانتاج ونصيبه في الناتج الاجتماعي ، ومن ثم تكون العلاقة التي ترتكز عليها العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في عملية الانتاج . هذه العلاقات تتوافق مع مستوى تطور قوى الانتاج لتكون معها طريقة في الانتاج تتميز عن غيرها من طرق الانتاج . وعليه تتحدد طريقة الانتاج في نفس الوقت بنوع علاقات الانتاج السائدة ومستوى تطور القوى الاجتماعية للانتاج . لنرى أولا كلا من هذين المحددين لنتوصل ، الى التمييز نظريا بين بعض طرق الانتاج التي لمسناها في دراستنا حتى الآن . ابتداء من فكرة (مقولة) طريقة الانتاج ، الى الفكرة المتعلقة بالكل الاجتماعي ، وهي فكرة (أو مقولة) التكوين الاجتماعي .

---

(١) يستخدم « أسلوب الانتاج » كمرادف في اللغة العربية لطريقة الانتاج .

١ ـ نوع علاقات الانتاج السائدة

في تحديدنا لنوع علاقات الانتاج السائدة سنرى أولا المقصود بعلاقات الانتاج والعلاقة الأساسية التي ترتكز عليها والتي وفقا لنوعها يمكن التفرقة بين أنواع مختلفة من روابط الانتاج. لنرى بعد ذلك ما يرتبط بنوع علاقات الانتاج من هدف مباشر للنشاط الاقتصادى وطريقة أداء لهذا النشاط في مجموعه .

أولا ـ علاقات الانتاج :

يقصد بعلاقات الانتاج الروابط التي تقوم بين أفراد الجماعة في أثناء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لها دور كل فرد أو فئة اجتماعية في عملية الانتاج والكيفية التي يتحدد بها توزيع الناتج الاجتماعى بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة . نعلم أن الانسان لا يعيش صراعه مع الطبيعة بمفرده وانما في جماعة يتعاون أفرادها ويعتمد كل منهم على الآخر اعتمادا ينعكس في تقسيم اجتماعى للعمل . نعلم كذلك أنه ابتداء من مرحلة معينة في التطور بدأ الانسان يخلق بعمله أدوات يقصد بها زيادة انتاجية . وبدأ تراكم هذه الأدوات التي تتعدد بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها ـ مصحوبا بتراكم المعرفة الفنية ـ يلعب دورا تزداد أهميته يوما بعد يوم الى أن أصبح وجود هذه الأدوات شرطا ضروريا لقيام عملية الانتاج الاجتماعى . بحيث أصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج دون هذه الأدوات وكذلك المواد التي يجرى تحويلها (أى موضوع العمل) . من هذا الوقت يصبح تملك الأرض وأدوات العمل وتملك الأشياء التي يتم تحويلها في أثناء عملية الانتاج بما يخوله من سيطرة فعلية عليها عاملا أساسيا في تحديد مصير نتيجة عمل الجماعة في صراعها مع قوى الطبيعة . بمعنى آخر ، عندما يصبح وجود وسائل الانتاج شرطا جوهريا لقيام الجماعة بعملية الانتاج الاجتماعى تبدأ العلاقة الاقتصادية التي يكون مضمونها موقف كل فرد (من الأفراد الآخرين) ازاء وسائل الانتاج في أن تكون الرابطة الاجتماعية الجوهرية التي تحدد دوره [illegible] في عملية الانتاج ونصيبه في ناتج هذه العملية . ومع ازدياد اعتماد القوة العاملة على التراكم من وسائل الانتاج للقيام بعملية الانتاج الاجتماعى تزداد أهمية هذه الرابطة [illegible] الحيوية . التعبير القانوني لهذه الرابطة هو الملكية . ملكية وسائل الانتاج تصبح اذن بما تتضمنه من سيطرة فعلية عليها ، العامل الجوهرى في تحديد دور كل فرد في عملية الانتاج ومصير ناتج الصراع الجماعى لأفراد المجتمع مع قوى الطبيعة ، وتصبح بالتالى الركيزة التي

ترتكز عليها علاقات الانتاج[٢] .

وقد عرف التطور البشرى نوعين من ملكية وسائل الانتاج : الملكية الخاصة والملكية الجماعية (لن ندخل هنا في التفاصيل الخاصة بالأشكال المختلفة التي يأخذها كل نوع من هذين النوعين لملكية وسائل الانتاج لا لأن ذلك غير مهم ، بل بالعكس اذ هو أمر ذو أهمية حيوية . وانما لأن مجال دراستنا هذه لايتسع لذلك) . بناء عليه يمكن التفرقة بين طرق انتاج ترتكز فيها علاقات الانتاج على الملكية الخاصة (سواء أكانت ملكية فردية أم ملكية الدولة) لوسائل الانتاج (مثال ذلك طرق الانتاج السابقة على طريقة الانتاج الرأسمالية فيما عدا الانتاج في المجتمع البدائي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج[٣] . وبعض صور الملكية الجماعية في المجتمعات الأسيوية القديمة) وبذلك طريقة الانتاج الرأسمالية ، وطرق انتاج ترتكز فيها علاقات الانتاج على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، على النحو الذى سنراه لطريقة الانتاج الاشتراكية .

ثانيا ـ الهدف من النشاط الاقتصادى :

الهدف العام من النشاط الاقتصادى هو ، كما نعلم ، اشباع حاجات أفراد المجتمع . والحاجات اللازم اشباعها هى نتاج لمجموع ظروف الحياة في مجتمع ما . تحديد هذه الحاجات يحدده في نفس الوقت الغايات التي تقصد من وراء القيام بالنشاط الاقتصادى في هذا المجتمع المعين ، وهى غايات تستقر عن طريق العادات والأخلاق الاجتماعية ، ويقرها الدين ويحميها التشريع في بعض الأحيان . فاذا كان الهدف العام من النشاط الاقتصادى واحد (وهو اشباع حاجات افراد المجتمع) فان الغاية **المباشرة** من القيام بالنشاط الاقتصادى ، **أى الهدف المباشر من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج** ، هذه الغاية المباشرة تتحدد اجتماعيا ـ ومن ثم تاريخيا ـ وتختلف من طريقة الى أخرى من طرق الانتاج . فيما يتعلق بهذا الهدف المباشر للنشاط الاقتصادى يمكن تمييز الأنواع الثلاثة الآتية من الأهداف :

---

(٢) من المهم أن نوضح أن الملكية لا تقصد لا لذاتها ولا لما تقسمه من لقب قانوني ، انما هي تقصد بالقدر الذى تخول فيه لصاحب اللقب سيطرة فعلية على وسائل الانتاج . ففي الحالات التي تنفصل فيها السيطرة الفعلية عن الملكية الشكلية تصبح الفعلية هي الحاسمة فيما يتعلق بكيفية استخدام وسائل الانتاج وكيفية توزيع الناتج .

(٣) أنظر فيما يتعلق بنشأة الملكية ، أولا الملكية الجماعية في الجماعات البدائية ثم الملكية الخاصة :

L.H. Morgan, Ancient society (1877) 2nd indian edition, Bharati Liberary, Calcutta, 1958, p. 535 & sqq. — V.G. Childe, Man Makes Himself, Watts & Co. London, 1948 — J.D. Bernal, Science in History, Watts, London, 1957, p. 55 & sqq. — E.J. Hobsbawn, ed: K. Marx, Pre-capitalist Economic Formations, Lawrance & Wisbart, London, 1964.

* فقد يكون الهدف الذى يسعى الى تحقيقه القائمون على أمر الانتاج **هو الأشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يلزمون في مواجهتهم بالتنازل لهم عن جزء من منتجاتهم** (أو عن بعض وقت عملهم) ، في هذه الحالة يهدف النشاط الانتاجى الى الاشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يتملكون وسائل الانتاج . فلو تصورنا الانتاج في القرية المصرية قبل أن تتغلغل فيها طريقة الانتاج الرأسماليه نجد غالبية أهلها يعملون بالزراعة . الى جانب الفلاحين يوجد بعض الحرفيين (كالنجار والحداد .. الى غير ذلك) . الفلاحون ينتجون بقصد اشباع حاجاتهم وحاجات من يتملكون وسائل الانتاج وخاصة الأرض ولا ينتجون للسوق . الحرفيون لا يقومون بالانتاج إلا بناء على طلب سابق محدد مقدما . فهو ينتج لاشباع هذا الطلب المحدد ، وليس لمستهلك مجهول . هنا نكون بصدد طريقة للانتاج تتميز بهدف يتمثل - من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاجات - في اشباع مباشر لحاجات الافراد . كان هذا هو الحال الغالب في الانتاج في طرق الانتاج السابقة على الرأسمالية .

* كما أن الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادى قد تتمثل في **تحقيق الكسب النقدى (في صورة دخل نقدى)** . هذه الحالة تصبح هى الغاية والوسيلة لتحقيق الأهداف الأخرى ، أى لاشباع الحاجات المختلفة ، اذ يستطيع الفرد عن طريق الحصول على الدخل النقدى وانفاقه اشباع حاجاته في حدود هذا الدخل . هذه الغاية من النشاط الاقتصادى تسيطر عندما تسود ظاهرة الانتاج بقصد المبادلة ، والمبادلة النقدية . وهى تنعكس في مجال الانتاج فتجعل الهدف من القيام به تحقيق الربح النقدى ، كما هو الحال بالنسبة لطريقة الانتاج الرأسمالية . فصاحب المشروع الرأسمالى (أو من يديره لحسابه) انما يتخذ قرارات الانتاج بقصد الحصول على الربح النقدى ، وذلك على النحو الذى سنراه عند الكلام عن الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية .

* كما قد تتمثل الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادى في اشباع الحاجات التي تسمح الموارد الانتاجية للمجتمع - في ظل الظروف الفنية والاجتماعية - للانتاج - باشباعها لغالبية أفراد المجتمع ، كما هو الشأن بالنسبة لطريقة الانتاج الاشتراكية على التفصيل الذى سنراه عند التعرف على خصائصها الجوهرية .

ثالثا - طريقة أداء وسير العملية الاقتصادية :

هنا يمكن التفرقة بين طريقة للانتاج تسير سيرا تلقائيا - **تكون فيه النتيجة النهائية للعملية الاقتصادية في مجموعها** محصلة القرارات الفردية المستقلة التي تتخذ دون تنسيق سابق بينها ، وبين طريقة للانتاج تسير سيرا واعيا - أو **مخططا** - تلتقى فيه نتيجة النشاط الاقتصادى في

مجموعه رعاية قبل بدء النشاط تتمثل في تحديد هدف للنشاط الاقتصادى في مجموعه وفي تحديد الوسائل التي تمكن من تحقيق هذا الهدف لفترة زمنية مستقبلة محددة . مثال للحالة الأولى نجده في أداء الاقتصاد القومى في طريقة الانتاج الرأسمالية من خلال العمل التلقائي لقوى السوق . فهى تعمل عن طريق ميكانزم السوق . أما الحالة الثانية فهى في حالة طريقة الانتاج الاشتراكية التي تعمل من خلال ميكانزم التخطيط كما سنرى فيما بعد .

* * *

تلك هي علاقات الانتاج بارتكازها على نوع ملكية وسائل الانتاج السائدة في المجتمع وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادى وطريقة لأداء هذا النشاط في مجموعه . نوع علاقات الانتاج السائدة انما يرتبط ارتباطا عضويا بمستوى تطور قوى الانتاج التي يأخذ كل منها شكلا اجتماعيا مختلفا عند مستوى معين من التطور معطيا بالتالى لعلاقات الانتاج الطابع الذى يجعلها تميز مع مستوى تطور قوى الانتاج شكلا معينا من الأشكال الاجتماعية للانتاج ، أى طريقة معينة للانتاج . ما المقصود بذلك ؟

٢ ـ مستوى تطور قوى الانتاج

قلنا أن القوى الاجتماعية للانتاج هى القوة العاملة بتكوينها الفني ووسائل الانتاج من أرض وأدوات عمل ومواد موضوع العمل . وان هذه القوى تمثل جوهر العملية الانتاجية بصرف النظر عن شكلها الاجتماعى . والواقع أن صراع الانسان مع الطبيعة ينعكس في تغيير لقواه الانتاجية ينتج عن معرفته لقواها وزيادة انتاجيته بتنويع وتحسين أدوات العمل وزيادة خبراته الفنية .

هذه القوى ، وان كانت تمثل دائما جوهر عملية الانتاج ، تأخذ عند كل مستوى من مستويات تطورها شكلا مختلفا . فالعمل الذى هو في جوهره مجهود واع يبذله الانسان على قوى الطبيعة يأخذ أشكالا مختلفة عند مستويات تطور قوى الانتاج في مجموعها : فهو يصبح عمل العبيد عند مستوى تطور قوى الانتاج في اليونان القديمة (حيث يكون الانسان نفسه أداة انتاج ، ويصبح عمل الاقنان (رقيق الأرض) عند مستو آخر من مستويات تطور قوى الانتاج ، أى في أوربا العصور الوسطى ، ويصبح العمل الأجير ، حيث قوة العمل تصبح سلعة ، عند مستوى تطور قوى الانتاج في أوربا المعاصرة .. وهكذا . والأرض ، وبعبارة أدق التربة ، التي هى وسيلة انتاج ، هى في الأصل هبة من الطبيعة . هذه الأرض تصبح الملكية العقارية عند مستوى تطور قوى الانتاج الذى عرفته اليونان

القديمة ، وتصبح الملكية العقارية عند مستوى تسود فيه كوسيلة انتاج في أوربا العصور الوسطى .. وهكذا .. ووسائل الانتاج الأخرى (أدوات العمل وموضوعه) التي تكون مجرد وسائل انتاج عند مستوى معين من تطور قوى الانتاج ، تصبح رأس مال عند مستوى آخر على نطاق ضيق في مرحلة أولى لتكون الظاهرة السائدة في مرحلة تالية .

فقوى الانتاج تأخذ اذن عند المستويات المختلفة لتطويرها أشكالا تعطى لكل مستوى وعا من علاقات الانتاج ينضم اليه ليحدد نوع طريقة الانتاج السائدة . ولكن كيف نميز المستويات المختلفة لتطور قوى الانتاج كعاكس لمدى سيطرة الانسان (في المجتمع) على قوى الطبيعة ؟ .

يمكن القول أن مستوى تطور قوى الانتاج ينعكس في كمية ونوع هذه القوى وفي الكيفية التي تستخدم بها في فروع النشاط الاقتصادى المختلفة ، وهو ما يمكن التوصل اليه عن طريق الوزن النسبي لقطاعات النشاط المختلفة .

مع تطور المجتمع الانساني يتعدد النشاط الاقتصادى وتتطور فنونه : من جمع الثمار الى الصيد ، الى الزراعة بمختلف أنواعها ، الى الصناعة بمختلف فروعها . وكذلك النشاطات المتمثلة في القيام بالخدمات المختلفة . أيا ما كان الأمر فانه يمكن أن نميز بين أنواع ثلاثة من النشاط الاقتصادي وفقا لمدى مباشرة العلاقة بين الانسان والطبيعة .

١ - فهناك **النشاط الأولى** حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة علاقة مباشرة وحيث الدور الذى تقوم به الطبيعة في عملية الانتاج دور واضح . مثال ذلك الصيد بمختلف أنواعه ، والزراعة وتربية المواشي والدواجن ، والنشاط الاستخراجي في المناجم والمحاجر . بعض المنتجات الناتجة من هذا النشاط قد تصلح لاشباع الحاجات النهائية للانسان كالخضروات الطازجة أو كاستخدام الفحم في التدفئة المنزلية ، والبعض الآخر يتعين أن يكون موضوعا لنشاط انتاجي آخر قبل أن يستعمل في اشباع الحاجات النهائية للانسان كالقطن لابد من مروره بمراحل مختلفة قبل أن يصبح ملابس .

٢ - وهناك ثانيا - **النشاط الثانوى أو الصناعى** الذى ينصب على تحويل منتجات تم انتاجها في نشاط من النشاطات الأولية . هنا تكون العلاقة بين الانسان والطبيعة أقل مباشرة ويزيد وضوح العلاقة بين الانسان والانسان . في هذا النوع من النشاط الانتاجى يعمل الانسان في ظل ظروف تمثل سيطرة أكبر من جانبه على قوى الطبيعة ، فبينما في الزراعة مثلا تتوقف نتيجة عملية الانتاج لحد كبير (قد يمثل العامل الحاسم في بعض الأحوال) على ظروف طبيعية (مناخية مثلا) فان الانتاج الصناعى يتوقف (الى جانب اعتماده غير المباشر على

النشاط الأولى) على ظروف هي من صنع الانسان كشروط العمل في داخل المصنع . من هنا مثلت الصناعة مرحلة أرقي من مراحل سيطرة الانسان على قوى الطبيعة ومن هنا كانت انتاجية العمل في الصناعة أعلى منها في الزراعة إلا عندما تصبح الزراعة نوعا من الصناعة وهو ما لا يتحقق إلا بوجود الصناعة كأساس للنشاط الاقتصادى . هذه الحقيقة يتعين ألا تغيب عن ذهننا اذ يرتكز عليها اختيار التصنيع كسبيل لتطوير الاقتصاديات المختلفة كالاقتصاد المصرى .

هذا ويطلق على هذين النوعين من النشاط - الأولى والثانوى - الانتاج المادى أو السلعى .

٣ - وهناك ثالثا نشاط الخدمات حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة أقل مباشرة عنها في حالة النشاط الثانوى. مثال ذلك خدمات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والبريد والتجارة والبنوك والتأمين . وخدمات التزويد بالكهرباء والغاز والمياه ، وخدمات التعليم والصحة . والخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية وكذلك خدمات الدفاع والأمن الداخلى (بوليس ، قضاء ، سجون ... الخ) والادارة ، والخدمات التي يقوم بها أصحاب المهن الحرة كالمحاماة والمحاسبة ... الى غير ذلك .

هذا ويمكن التفرقة بين خدمات ترتبط بنشاط الانتاج المادى أو السلعى كالتجارة ونقل المنتجات ونقل الأشخاص في أثناء قيامهم بالانتاج والمواصلات السلكية واللاسلكية التي تخدم الانتاج ، وخدمات تقدم للأفراد في غير نشاطهم الانتاجى كنقل الأشخاص للتنزه والخدمات الترفيهية . بالاضافة الى هذين النوعين من الخدمات هناك خدمات يعد أداؤها هدفا ووسيلة في نفس الوقت : فهو يمثل هدفا لأن مستوى المعيشة في المجتمع يتوقف عليها ، وهو وسيلة لأن وجود هذه الخدمات يؤدى الى زيادة انتاجية الأفراد وزيادة الانتاج المادى بالتالى : مثال هذا النوع الأخير من الخدمات خدمات التعليم بأنواعه المختلفة والصحة وما شابه ذلك . فالقدر من التعليم يمثل أحد مكونات المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ، ومن ناحية توفر التعليم ، وخاصة التعليم الفني ، يؤدى الى زيادة انتاجية الافراد عند قيامهم بنشاط الانتاج السلعى .

كل هذه النشاطات مع تباينها وتعددها مرتبطة ببعضها البعض ويعتمد كل نشاط على الآخر اعتمادا متبادلا . فالقيام بانتاج المنسوجات مثلا يتعين وجود الآلات والمواد الأولية . الآلات تحصل عليها من فرع من فروع النشاط الصناعى هو الفرع المنتج لآلات النسيج . هذا الفرع يحتاج الى الصلب لصناعة الآلات ، فرع صناعة الصلب يحتاج الى الحديد

الخام . وهذا الأخير نحصل عليه من أحد النشاطات الأولية المتمثلة في استخراج الحديد .
أما المادة الخام في صناعة النسيج فهى الخيوط المغزولة التي تصنع من القطن بالنسبة للمنسوجات القطنية ، والقطن نتاج نشاط أولى هو النشاط الزراعى . كذلك الأمر بالنسبة للقيام بخدمة معينة ولتكن خدمة التعليم مثلا . لأداء هذه الخدمة يتعين توافر الأساس اللازم لأدائها : أى المدارس أو المعاهد أو الكليات مزودة وفقا لنوع التعليم الذى يراد القيام به . لبناء المدارس والمعاهد يلزمنا الحصول على مواد البناء من طوب وأسمنت وأخشاب وصلب وأدوات صحية ، وهذه تمثل منتجات تنتج عن نشاط أولى أو نشاط ثانوى . كذلك يلزمنا أدوات وآلات بالنسبة لورش المدارس والمعاهد الفنية ، وهو ما نحصل عليه من النشاط الصناعى . فاذا ما توفر الأساس اللازم للقيام بخدمة لزم لأدائها وجود أشخاص مؤهلين للقيام بالادارة والتعليم في المدارس والمعاهد وكليات الجامعات . هؤلاء في حاجة الي مواد يستخدمونها في أداء الخدمة سواء في التعليم أو في البحث كما أنهم في حاجة الى مواد استهلاكية يعيشون عليها . كل هذه المواد نحصل عليها من النشاط الأولى أو من النشاط الصناعى .

فاذا ما تصورنا الوحدات التي تقوم بكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة من النشاط وكأنها مجمعة في وحدة كبيرة تمثل قطاع النشاط أمكن القول أن الاقتصاد القومى - وهو المكون من مئات الألوف من الوحدات الانتاجية - ينقسم الى قطاعات ثلاثة : قطاع النشاط الأولى (وأهم نشاطاته الزراعة) ، القطاع الصناعى ، وقطاع الخدمات .

الوزن النسبي لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى (أى أهميته بالنسبة للقطاعات الأخرى) ولكل فرع في داخل هذه القطاعات يعكس كم ونوع قوى الانتاج المستخدمة ومن ثم انتاجية العمل في هذا القطاع أو الفرع . ويحدد بالتالى مدى مساهمته في النشاط الاقتصادى في مجموعه (أى مساهمته في الناتج الاجتماعى) الأمر الذى يبين النشاط الغالب في الاقتصاد القومى .

الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادى يعبر اذن عن مستوى تطور قوى الانتاج ، اذ هذا الوزن النسبي وخاصة لقطاع الصناعة (والفروع المختلفة في داخل هذا القطاع) يحدد في النهاية - في ظل نوع علاقات الانتاج السائدة - مستوى انتاجية العمل وسرعة نمو الناتج الاجتماعى .

عن طريق بيان الدور الذى يلعبه النشاط الصناعى والأنواع المختلفة من الصناعة ودرجة تصنيع الزراعة يعكس الوزن النسبي لهذه القطاعات - في المرحلة الحالية من مراحل تطور

المجتمع البشرى - درجة تطور قوى الانتاج في اطار طريقة الانتاج السائدة . فاذا كان الوزن النسبي للقطاع الصناعى (بما يحتويه من صناعات أساسيه) أكبر غلبت الصفة الصناعية على النشاط الاقتصادى وكان الاقتصاد متطوراً من الناحية الفنية ، أى من ناحية العلاقة بين الانسان والطبيعة وما تعكسه من درجة سيطرة الانسان على قوى الطبيعة . أما اذا كانت الأهمية النسبية للزراعة (أو للنشاط الأولى بصفة عامة) أكبر دون أن تكون هذه الزراعة مصنعة غلب الطابع الزراعى على النشاط الاقتصادى وكان الاقتصاد متخلفاً . وذلك في اطار علاقات الانتاج السائدة ، وهى علاقات ترتكز على علاقة أساسية هى رأس المال . اذ تخلف بجتمعات ما يسمى « بالعالم الثالث » هو نتاج العملية التاريخية لتطور الرأسمالية على الصعيد العالمى . في اطار هذه العملية يكون تخلف الاقتصاد القومى من الناحية الفنية ، أى من ناحية مستوى تطور قوى الانتاج فيه ، مسألة نسبية : فهو متخلف بالنسبة لامكانياتة الاحتمالية (وخاصة في القوة العاملة) ، وهى امكانيات لا تتحدد لا بمعزل عن المتراكم من الثروة العلمية والتكنولوجية للمجتمع البشرى ولا بمعزل عن الامكانيات الفعلية للمجتمعات التي تبني أسس المجتمع الاشتراكى . وهو متخلف بالنسبة لمستوى تطور قوى الانتاج الذى وصلت اليه اقتصاديات أخرى سواء عن طريق التطور الرأسمالى أو عن طريق التطور الاشتراكى وكلاهما يشير الى أن الهيكل المتقدم يمثل من الناحية الفنية - في هذه المرحلة من مراحل التطور البشرى - الهيكل الذى يغلب عليه الطابع الصناعى والذى يشتمل قطاعه الصناعى على الصناعات التي تعد أساس القيام بالنشاط الاقتصادى في قطاعاته المختلفة .

وعليه يتحدد مستوى التطور ، في المرحلة الحالية من تاريخ المجتمع البشرى ، بالدور الذى تلعبه الصناعة (ونوع الصناعة) في الاقتصاد القومى ومدى تحول الزراعة الى نوع من النشاط الصناعى . وهو ما يؤدى بنا الى القول بأن التطور يعني ، من الناحية الفنية ، سيطرة النشاط الصناعى ، مع تحول الزراعة نفسها الى فرع من فروع النشاط الصناعى بتطبيق العلم والتكنولوجيا بشأنها . الأمر هنا يتعلق بتغييرات كيفية في قوى الانتاج في هذا الاتجاه ، اتجاه التصنيع كاتجاه طويل المدى . ولكن ذلك يتعلق **بالجانب الفني لعملية الانتاج** . وهو جانب يحدد الجانب الاجتماعى ويتحدد به . ولكى يكون من الممكن تحقيق هذه التغييرات الكيفية لابد أن يسمح بذلك نمط علاقات الانتاج بما يتضمنه من سيطرة فعلية على وسائل الانتاج . احداث التغييرات الفنية يستلزم اذن التغير الكيفي لعلاقات الانتاج في ارتكازها على الملكية وعلى السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج . ذلك هو **التطور منظورا اليه من زاوية الجانب الاجتماعى لعملية الانتاج** .

وعليه يعني التطور[٤] احداث التغييرات الكيفية في كل الهيكل الاقتصادى : التغييرات الكيفية في علاقات الانتاج لكي يمكن احداث التغييرات الكيفية في قوى الانتاج على نحو يمكن من تحقيق نمط آخر للحياة الاجتماعية . أما التغييرات الكمية (كزيادة في الانتاج الصناعي مثلا ، أو في الدخل القومي في سنة من السنين) فلا تكون من قبيل التطور إلا اذا انتهى بها الأمر الى تغيير هيكل الاقتصاد باحداث تغييرات كيفية في قوى الانتاج بما تستلزمه أو يستتبعها من تغييرات كيفية في علاقات الانتاج . وقبل بلوغ هذا الحد تكون هذه التغييرات الكمية من قبيل **النمو الاقتصادى**[٥] . فاذا تمت التغييرات الكيفية على نحو تلقائي أو عفوى - كما هو الحال بالنسبة لتطور الاقتصاد الرأسمالى - يمكن القول بأن الامر يتعلق بتطور اقتصادى[٦] . أما اذا كانت التغييرات تتم على نحو واع مخطط أمكن القول بأن الأمر يتعلق **بتطوير اقتصادي**[٧] . وسواء تعلق الأمر بالتطور أو بالتطوير فهو يتوقف على ما يحدث في بقية نواحي الحياة الاجتماعية أى في النشاطات الاجتماعية غير النشاط الاقتصادى .

* * *

على هذا النحو يتضح أن كلا من قوى الإنتاج وعلاقات الانتاج في تغير مستمر . اذ تمر قوى الانتاج بمستويات تطور مختلفة ، عن طريق تطور القوة العاملة ووسائل الانتاج . هذه الاخيرة تكون محلا لعلاقة اجتماعية أساسية ترتكز عليها علاقات الانتاج . كما يتضح أن النحو الذى يتزاوج به الاثنان يعطى طريقة للانتاج متضمنة مستوى معينا لتطور قوى الانتاج وشكلا معينا لعلاقات الانتاج يقوم على نمط معين للملكية وسائل الانتاج ، ويمكن أن نفرق من الناحية النظرية أنواعا مختلفة من طرق الانتاج عرفها تطور المجتمع البشرى . وسنقتصر في بيان الملامح العامة لبعض هذه الطرق على طرق الانتاج التي تعرضنا لها في دراستنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسي وما سبقه من فكر اقتصادي على أن نكون واعين بأن طرق الانتاج التي سادت في المراحل المختلفة من تاريخ الأجيال الأخرى [illegible] معينة [illegible] تجربة [illegible] أو الكيفية هذه الطرق [illegible]

---

(٤) Development; développement

(٥) Economic growth; croissance économique

(٦) Spontaneous economic development, développement économique spontané

(٧) Planned economic development, dévelopment économique planifié.

٣ ـ الملامح العامة لبعض طرق الانتاج

يرتكز تقديمنا للملامح العامة لبعض طرق الانتاج على ما قلناه في الباب الثاني عند الكلام عن الوسط التاريخي لكل فكر اقتصادى . ومن ثم سنقتصر هنا على تجميع ما يمكن اعتباره من قبيل الملامح الأساسية عندما نريد اعطاء تصوير نظرى لكل طريقة من طرق الانتاج التي سبق وصفها بشيء من التفصيل .

فاذا أردنا تحديد الخطوط الأساسية **للصورة النظرية لطريقة الانتاج التي كانت تسود مجتمع اليونان القديم** ، وجدنا غلبة النشاط الزراعى عليها مع نشاط تجارى يتبعه بعض النشاط الصناعى . في هذه الزراعة تصبح الأرض الملكية العقارية ويصبح العمل عمل العبيد (حيث الانسان وقد أصبح أداة انتاج تستخدم ليس فقط في النشاط الزراعى وانما كذلك في النشاطات الأخرى من تجارية وصناعية وغيرها) . كلاهما ، أى الأرض والعبد ، مملوك ملكية فردية للطبقة الأرستقراطية . وتصبح أدوات العمل والمواد موضوع العمل في حدود ضيقة ـ وبالقدر الذى تقوم فيه التجارة وما يتبعها من نشاط صناعى على العمل الأجير ـ رأس مال ، وفي الشكل الغالب لرأس المال التجارى . في مجال هذه النشاطات كذلك تسود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (كما يملك العبيد) . وعليه نكون بصدد علاقات انتاج ترتكز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . هذا الانتاج الذى عرف المبادلة ، والمبادلة النقدية ، يرتكز على عمل العبيد . ومن هنا جاءت تسمية هذه الطريقة بطريقة الانتاج العبودية .

أما في **أوروبا العصور الوسطى** فقد رأينا طريقة للانتاج يسود في ظلها الانتاج الزراعى في الريف . في هذا الانتاج تمثل الأرض وسيلة الانتاج الأساسية وتصبح الملكية العقارية العلاقة السائدة . وهى علاقة تخول للفلاحين استغلال الأرض في مقابل العديد من الالتزامات ، ويكون الحق على الأرض (وخاصة على ما ينتج عليها من فائض) مجزأ بين أفراد طبقة النبلاء ورجال الدين . ولكنه حق فردي في مواجهة المنتجين المباشرين أى الفلاحين . ويصبح العمل عمل الاقنان (رقيق الأرض) . وهم ليسوا بعبيد ولكنهم لا يتمتعون بكامل حريتهم الشخصية ، بل يرتبطون بالأرض لا يجوز لهم مغادرتها ويلزمون بالتخلى عن جزء من عملهم . وتعرف قوى الانتاج في الزراعة مستوى أعلى . ثم تشهد المدينة بدء تطور الانتاج الصناعى على أساس الحرف . ويشهد المجتمع التميز في داخل الفلاحين وفي داخل الحرفيين . وتصبح أدوات العمل والمواد موضوع العمل رأس مال (تجارى ومنتج) وذلك في حدود أوسع وفي اتساع مستمر (وخاصة في المدن ابتداء من القرن الثاني عشر) . وعليه تكون وسائل الانتاج ، سواء في الريف أو المدينة ، ملكية خاصة

وترتكز علاقات الانتاج على هذا النوع من الملكية . وتتخذ قرارات الانتاج على نحو فردى استقلالا في الوحدات الانتاجية المختلفة ويكون أداء الاقتصاد في مجموعه أداء تلقائيا ، هذا الانتاج ، الذى كان يقوم على الانتاج الطبيعي (اذ يهدف الانتاج الى الاشباع المباشر لحاجات المنتجين ومن لهم حق على عملهم أو على ناتج عملهم) ثم شهد تطور المبادلة ، والمبادلة النقدية ، نقول هذا الانتاج كان يرتكز على عمل الاقنان في اطار الاقطاعية كوحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية . ومن هنا جاءت تسمية طريقة الانتاج هذه بطريقة الانتاج الاقطاعية [٨] .

وابتداء من القرن الخامس عشر رأينا قيام انتاج يغلب عليه النشاط الصناعى وتصبح معه الزراعة في تطورها نوعا من النشاط الصناعي . في هذا الانتاج تصبح وسائل الانتاج رأس مال كظاهرة سائدة ، وانما كرأس مال يسيطر على الانتاج وعلى التجارة التي تصبح تابعة له . وتبقى الأرض ملكية عقارية وانما في مركز تابع . وتكون كل وسائل الانتاج مملوكة ملكية خاصة ينفصل بمقتضاها العمال عن هذه الوسائل ولا يكون أمامهم إلا أن يبيعوا قوة

---

(٨) كثيرا ما تكيف طريقة الانتاج السائدة في المجتمع المصرى قبل خمسينات القرن الحالي بأنها « اقطاعية » . والواقع أن هذا تكييف خاطئ نجم عن تعميم التصوير الخاص بطرق الانتاج التي عرفها تاريخ المجتمع الأوروبي وتطبيقه ميكانيكيا بشأن المجتمع المصرى . والواقع أن طريقة الانتاج السائدة في هذا المجتمع في خمسينات القرن الحالى لا يمكن اعتبارها من قبيل طريقة الانتاج الاقطاعية .

أولا : أن المقارنة بين طريقة الانتاج التي كانت تسود المجتمع المصرى في القرن الثالث عشر والرابع عشر تبين أن هنالك فروقا جوهرية (كيفية) مع طريقة الانتاج التي كانت سائدة في أوروبا في هذه الآونة . هذه الفروق تتمثل في الآتي :

١ - بينما كان حق ملكية الأرض جزأ في داخل الطبقة المالكة بحكم القانون والواقع في أوروبا لم يكن هذا الحق مجزأ إلا بحكم الواقع في المجتمع المصرى .

٢ - بينما كان حق ملكية الأرض وراثيا في أوروبا لم يكن كذلك بالنسبة للأمراء وما يسيطرون عليه طيلة حياتهم من أرض .

٣ - بينما كان للشريف الأوروبي دور تنظيمي في عملية الانتاج في أول مراحل الاقطاع لم يكن للسلطان ولا الأمراء دخل بالانتاج في الريف المصري .

٤ - لم تكن طبقة النبلاء تقوم بالادارة ، اذ كان ينحصر دورهم على القيام بوظيفة الدفاع وكانت الكنيسة تتولى أمر الادارة على نحو مجزأ من وجهة نظر المجتمع بأكمله حيث تمثل الوضع في ادارة أبعد ما تكون عن الادارة المركزية (الدولة غير مركزية) . هذا بالنسبة لأوروبا . أما في مصر فقد كان الأمراء يقومون مع السلطان بالادارة وبالدور الحربي . وهي ادارة يغلب عليها طابع المركزية .

ثانيا : اذا كانت هذه الفروق الجوهرية قد وجدت في هذه الفترة ، فان الهوة تتسع بين طريقة الانتاج السائدة في المجتمع المصري في خمسينات هذا القرن وطريقة الانتاج الاقطاعية ابتداء من عملية تحول الاقتصاد [illegible] الاقتصاد [illegible] بالاضافة الى ذلك من تغيرات كيفية في طبيعة النشاط الاقتصادي من قيام الانتاج اساسا ، وبرغم سيادة [illegible] جماعي للوحدة الانتاجية ، على المبادلة ، [illegible] المنتجات اللازمة للانتاج الرأسمالي [illegible] ظهور [illegible] الفلاحين والعمال الزراعيين الأجراء وغير ذلك من التغييرات الجوهرية .

وعليه يلزم لتكييف طريقة الانتاج التي تسود المجتمع المصري (وفي الأخص الريف المصري) في خمسينات [illegible] المجتمع في تاريخه هو وفي تاريخ تحوله الى طريقة الانتاج الرأسمالية [illegible] الطريقة السائدة [illegible] انظر محمد دويدار ، الاقتصاد المصري بين التخطيط والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ .

عملهم التي تصبح سلعة ، فالعمل يصبح اذن العمل الأجير. وتكون علاقات الانتاج مرتكزة بذلك على هذه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . أما قوى الانتاج فتكون محلا لثورة شبه مستمرة ترفع من مستوى تطورها ويزداد الطابع الجماعي لاستخدامها . هذا الانتاج ، الذى يقوم على المبادلة النقدية كظاهرة معممة ، يتوجه للسوق الذى يتسع ليغطى السوق العالمية ، بهدف تحقيق الكسب النقدى الذى يتمثل في الربح بالنسبة لمن يتخذون قرارات الانتاج . وتتخذ هذه القرارات في كل وحدة انتاجية استقلالا عن الآخرين ، على أساس الأثمان السائدة في السوق ، على نحو يعطى للاقتصاد في مجموعه أداء عفويا أو تلقائيا . في هذا النوع من الانتاج يمثل رأس المال الظاهرة السائدة . ومن هنا كانت تسمية طريقة الانتاج هذه **بطريقة الانتاج الرأسمالية** .

ثم **يشهد القرن الحالى** التحول الى انتاج يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج (بما في ذلك الأرض) ويهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية ويعمل على نحو واع مخطط يطلق أمام قوى الانتاج مجال التطور المستمر . ويعود العمل الى جوهره كمجهود واع يبذله الانسان جماعيا على قوى الطبيعة . وتعود الأرض الى جوهرها ، أى تكف عن أن تكون محلا للملكية العقارية وتصبح مجرد وسيلة انتاج تحت تصرف المجتمع . وتكف وسائل الانتاج الأخرى عن أن تكون رأس مال وتصبح مجرد وسائل انتاج يستخدمها العمل في انتاج يغلب عليه الطابع الصناعى ويضيق فيه تدريجيا مجال اقتصاد المبادلة . هنا نكون بصدد طريقة للانتاج تجمع بين الطابع الجماعى لاستخدام قوى الانتاج والطابع الجماعى للاختصاص بناتج عملية الانتاج على أساس ارتكاز علاقات الانتاج على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . تلك هى **طريقة الانتاج الاشتراكية** .

* * *

على هذا النحو يتحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج . وهى ، ككل فكرة نظرية ، فكرة مجردة . حاولنا جعلها أقل تجريدا عن طريق ادخال الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادى كتعبير عن مستوى تطور قوى الانتاج في مجتمع معاصر . وطريقة الانتاج لا توجد في واقع الحياة الاجتماعية بهذا النقاء النظرى ، اذ غالبا ما تسود طريقة انتاج معينة في مجتمع معين ، تسود أى توجد كظاهرة سائدة . الى جانبها نجد بقايا طرق الانتاج السابقة في شكل وحدات انتاجية حرفية أو وحدات عائلات الفلاح التي توجد في اقتصاد رأسمالي مثلا . ولكن هذه البقايا تلعب عادة دورا هامشيا بعد أن تصيبها تغييرات تحت تأثير طريقة الانتاج السائدة ، كما اذا بدأت عائلة الفلاح التي لا تستخدم إلا عملها في انتاج محصولات صناعية لا تقوم العائلة نفسها باستهلاكها . كما أن تقديم طرق الانتاج على هذا النحو

(النظرى) لا يعني أن طريقة انتاج ما توجد في المجتمعات المختلفة على نفس النحو ، بل قد تختلف طريقة نشأتها وسيادتها باختلاف الظروف التاريخية للمجتمع . هذا وقد يزيد من مقدرتنا على تصور هذه الفكرة التعرف بشئ من التفصيل على الخصائص الجوهرية لكل من طريقتي الانتاج الرأسمالية والاشتراكية . فاذا ما تحددت طريقة الانتاج فهى لا تحدد إلا الأساس الاقتصادى للمجتمع يرتبط به بقية مقومات الحياة الاجتماعية من نشاطات اجتماعية غير اقتصادية مادية وفكرية . ويبقى أن نرى العلاقة بين هذا الأساس الاقتصادى ، أى طريقة الانتاج ، وبقية المجتمع ، وهو ما يمكن أن يتحقق عن طريق محاولة للانتقال من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى [٩] .

٤ ـ من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى

لا يمكن البصر بمفهوم فكرة (مقولة) التكوين الاجتماعى إلا ابتداء من فكرة طريقة الانتاج . والقول بالبدء من فكرة طريقة الانتاج لا يعني أنه يمكن فصل احداهما عن الأخرى . وانما يشير فقط الى الخطوات الذهنية التي ننتقل بها من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى . فالواقع أن النشاط الاجتماعى لا يقتصر على الاقتصاد مع اعتباره كنشاط اجتماعى . بل هو يحتوى نشاطات اجتماعية أخرى في مجال العمل المادى وفي مجال العمل النظرى . الوحدة الجدلية لهذه النشاطات هى التي تعطينا الكل الاجتماعى . كيف يمكن تصور هذا الكل الاجتماعى ؟ هنا يمكن التفرقة بين ثلاثة تصورات ذهنية :

١ ـ وفقا للتصور الأول يتكون الكل الاجتماعى ، أى التكوين الاجتماعى ، من :

(أ) الهيكل الاقتصادى ، كما يتحدد بطريقة الانتاج معرفة على النحو الذى رأيناه ، أى كتركيبة متميزة من مستوى معين من تطور قوى الانتاج ونوع من علاقات الانتاج يتوافق مع هذا المستوى . طريقة الانتاج هذه تمثل الأساس المادى للمجتمع .

(ب) على أساس هذا الهيكل الاقتصادى يقوم البناء العلوى للتكوين الاجتماعى . هذا البناء العلوى يتكون من :

● العلاقات الاجتماعية الأخرى ، غير العلاقات الاقتصادية : أى العلاقات الاجتماعية بالمعني الضيق كعلاقات الأسرة وعلاقات الجوار ، الى غير ذلك ، والعلاقات السياسية (أى

---

(٩) Social formation; la formation sociale

العلاقات بين الحاكمين والمحكومين وبين المحكومين بعضهم البعض فيما يتعلق بالسلطة السياسية) ، والعلاقات القانونية ، الى غير من العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية . هذه العلاقات تعبر عن نفسها في شكل مؤسسات وتنظيمات : الأسرة كمؤسسة اجتماعية تنظم العلاقات بين الجنسين ، المدرسة ، المؤسسات والتنظيمات السياسية وعلى الأخص الدولة .

● مجموع الأفكار التي تكون الوعى الاجتماعى ، وهى الأفكار التي تعكس المعرفة التي يمتلكها المجتمع عن الطبيعة ، عن نفسه ، عن تاريخه ... الخ . بعض هذه الأفكار علمى ، والبعض الآخر ، ومن بينه الأفكار الدينية ، ليس كذلك . هذا الوعى الاجتماعى يحتوى أيديولوجيات الطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة .

● وبين الهيكل ، أى الأساس الاقتصادى ، والبناء العلوى (المكون من العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية والأفكار العلمية وغير العلمية المكونة للوعى الاجتماعى) توجد علاقة جدلية (ديالكتيكية) مؤداها أن الثاني يتحدد بالأول ويؤثر عليه بدوره ، وتتم عملية التطور الاجتماعى من خلال التناقض بين نمط علاقات الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج في حنايا الهيكل الاقتصادى . كما أن هذه العملية تتم من خلال التناقض بين الأساس الاقتصادى والبناء العلوى . هذه التناقضات تتضمن الصراع الطبقي في المجتمعات التي ترتكز على الملكية الخاصة (في شكل الملكية الفردية أو ملكية الدولة) : في لحظة معينة من تاريخ التكوين الاجتماعى ، ومع التغييرات الكمية في طريقة الانتاج التي تتراكم لتوصل الى نقطة كيفية مختلفة يصبح البناء العلوى في شكله التنظيمى القائم عائقا لتطور طريقة الانتاج . وذلك رغم احتواء البناء العلوى ، هو كذلك ، لعناصر تمثل جنين بناء علوى جديد .

هذا التصور للكل الاجتماعى ، أى للتكوين الاجتماعى(١٠) ، يحتوى ، بكيفية تصوره للعلاقة بين مستوى تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وكذلك كيفية تصوره لمكان الهيكل الاقتصادي في الكل الاجتماعى وللعلاقة بينهما . نقول أن هذا التصور يحتوى خطر نظرة هرمية لمكونات التكوين الاجتماعى (أى الكل الاجتماعى) أى نظرة ترى هذه المكونات بترتيب يبدأ من الأساس متجها نحو القمة متمثلة في الدولة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية (السياسية) الرئيسية . وهو خطر من الممكن أن يجر معه ، كما حدث فعلا . نظرة خطية للعلاقات بين الأساس الاقتصادى (الهيكل أو طريقة الانتاج) وبقية الكل الاجتماعى(١١) .

---

(١٠) أنظر علي سبيل المثال ، أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسي ، ترجمة راشد البراوي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ . الباب الثاني .

(١١) يتعين البحث عن أمثلة لهذا الخطر في الممارسة العملية والنظرية لليسار الأوروبي من الديموقراطيين الاجتماعيين الى الأحزاب الشيوعية وكذلك في الممارسة خلال التطور السوفييتي ليس فقط في داخل المجتمع السوفييتي وانما علي مستوي المجتمع العالمي كذلك .

٢ - وفقا للتصور الثاني[١٢] لا تمثل طريقة الانتاج الا مقولة (فكرة) « مجردة نظريا »[١٣]. هي لا تمثل ، اذا كنا قد فهمنا هذا التصور الثاني فهما سليما ، الا أداة فكرية للوصول ، منهجيا ، الى فكرة التكوين الاجتماعي . هذه الفكرة الأخيرة هي فكرة « ملموسة نظريا » أي فكرة « ملموسة نظريا وتاريخيا » ، على أساس أنه في الواقع الاجتماعي المحدد تاريخيا لا يوجد الا تكوينات اجتماعية .

وفقا لهذا التصور تتمثل عناصر كل طريقة انتاج في ثلاثة :

- العامل
- وسائل الانتاج وهي أدوات العمل والمواد موضوع العمل
- وغير العامل ، ويثير :

● علاقات الملكية

● وعلاقات الاختصاص المادي (بالناتج)[١٤] .

ابتداء من هذه العناصر يتم بناء الفكرة ، فكرة طريقة الانتاج ، وهذه تتكون من توليفة ثلاث « مستلزمات instances » التي ترتبط فيما بينها برباطات مخصصية : المستلزم الاقتصادي ، وهي قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، والمستلزم السياسي - القانوني الذي يعين العلاقات السياسية والقانونية والمؤسسات التي تتضمنها هذه العلاقات ، والمستلزم الأيديولوجي أي مجموع الأفكار والقيم المتجهة وتتمثل طريقة الانتاج في توليفة متميزة (نوعية) من هذه المستلزمات . على الا يفهم من التوليفة أنها مجرد علاقة بسيطة بين هذه المستلزمات وانما انها الرابطة بين علاقات هذه المستلزمات والاخرى ببعضها بعضا .

« تعبر كل مستويات الهيكل الاجتماعي عن نفسها في شكل توليفات مركبة نوعية (أي متميزة) ، ومن ثم فهي تتضمن علاقات اجتماعية نوعية . وهي علاقات ... بوظائف العملية الاجتماعية . بهذا المعنى نتكلم بدقة عن علاقات اجتماعية سياسية أو عن علاقات اجتماعية ايديولوجية »[١٥] .

---

(١٢) يرجع هذا التصور الى ... الفرنسي وبالذات المجموعة الألتوسيرية . أنظر مقالي لالتوسير في مجلة [illegible] ديسمبر ١٩٦٢ وأغسطس ١٩٦٣ . ألتوسير وباليبار « قراءة رأس المال » جزآن ، نشر للمرة الأولى في دار ماسبيرو ، باريس ، سنة ١٩٦٥ ، ثم في مجموع ماسبيرو المصغرة منذ ١٩٧٠ (واشاراتنا بالنسبة للصفحات الموجودة بالنص الى هذه الطبعة) - باديو ، عن [illegible] الديالكتيك التاريخي ، بعض ملاحظات ناقدة على « قراءة رأس المال » : مجلة La pensée أغسطس ١٩٦٧ ، ص ٢٧ - ٣٧ .

(١٣) كما لو كانت هناك مقولات نظرية غير موجودة !

(١٤) Lire Le Capital, II, p. 98.

(١٥) E. Balibar Lire le Capital, II, p. 105.

هذه الفكرة « المجردة نظريا » والتي تتسم بقابليتها للاستعمال في استكمال التصور الفكري للكل الاجتماعي أي فكرة طريقة الانتاج ، تسمح بالانتقال الى فكرة التكوين الاجتماعي : في واقع الحياة الاجتماعية توجد التكوينات الاجتماعية . ويتكون كل تكوين اجتماعي دائما من عدة طرق انتاج بهذا المعنى لطريقة الانتاج ، مع وجود طريقة انتاج من بين هذه الطرق تمثل الطريقة « السائدة » dominant التي تحدد الكيفية التي تترابط بها الطرق المختلفة فيما بينها ترابطا مفصليا . وعليه يعرف التكوين الاجتماعي بأنه توليفة (من تركيبة) من عدة طرق انتاج ، أي كطريقة انتاج مركبة ، أو طريقة انتاج « ذات مقام عال في نوع من تسلسل طرق انتاج مختلفة »[١٦] .

هذا هو مفهوم فكرة طريقة الانتاج والكيفية التي يمكن الانتقال بها الى فكرة التكوين الاجتماعي وفقا للتصور الثاني . ونلاحظ أولا ، وبصفة خاصة بالاضافة الى لغة غريبة يستخدمها أصحاب هذا التصور الثاني وتؤدي في كثير من الأحيان الى الخلط ، نلاحظ تعقد (ومن ثم عدم دقة) الهياكل والوظائف . فنحن بصدد عدة طرق انتاج « متصلة اتصالا مفصليا » ، احداها « سائدة » أو « ذات مقام عال » في « نوع من تسلسل طرق انتاج مختلفة »[١٧] .

ويتميز هذا التصور الثاني بأنه يذكرنا بأن الطبيعة الديالكتيكية للتكوين الاجتماعي تتضمن أن العلاقة بين الاساس الاقتصادي والبناء العلوي هي علاقة جدلية وليست علاقة خطية ، أي ليست علاقة تتحقق في اتجاه واحد من الأساس نحو البناء العلوي من حيث الدور المحدد والأثر الذي يترتب على وجود كل منهما في الكل الاجتماعي . كما أنه يمتاز بإبراز ما ينطوي عليه التكوين الاجتماعي من عوامل مسيطرة وأخرى مسيطر عليها . وهو ما نستبقيه في تصورنا للعلاقة بين فكرة طريقة الانتاج وفكرة التكوين الاجتماعي وإنما بتحفظ كبير .

الا أن هذا التصور يحمل في ثناياه ، بالاضافة الى أنه يرتكز على نظرة بنائية structuraliste المستمدة من نظرة ازدواجية يمكن أن تؤدي بنا الى تصور التكوين الاجتماعي مكونا من طرق انتاج منضمة ، أو حتى متعارضة ، حتى ولو كانت مرتبطة ببعض

(١٦) E. Terray, Le Marxisme devant les sociétés "primitives", Maspéro 1969

(١٧) P. - Ph. Rey, L'articulation des modes de production - Les Alliances des classes, Maspéro 1973

(١٨) في الواقع يعاني عدد كبير من « المصطلحات » المستخدمة في كتابات أصحاب هذا التصور من عدم الدقة ان لم يكن من الغموض كذلك . نأخذ على سبيل المثال مصطلحات « مستوى instance » ، « ايديولوجية » (ويستخدم أحيانا بمعناه عند ماركس أي بمعنى عقم الأفكار وأحيانا أخرى بمعنى يغطي كل ما عدا علاقات الانتاج) ، أنظر الاقتطاف الوارد في صفحة ٤٠٥ من كتاب قراءة رأس المال ، domination, articulation ... الخ .

مفصلى . وتبرز حدود هذا التصور الثاني بوضوح في تحليل العملية الاجتماعية في الاجزاء المتخلفة من المجتمع الرأسمالى الدولى[١٨] . من هنا مست الحاجة الى تصور بديل نقدمه فيما يلى :

٣ ـ وفقا **للتصور الثالث** ، الذى هو تصورنا ، يمكن تصور الانتقال المنهجى من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى على النحو التالى :

أ ـ كنقطة بدء وكمركز للتحليل نأخذ فكرة طريقة الانتاج كما عرفناها في الصفحات الأولى من هذا الفصل ، أى كفكرة تصور عملية العمل الاجتماعى وقد أخذت شكلا خاصا يتميز بتركيبه معينة من مستوى لتطور قوى الانتاج مع نوع علاقات الانتاج كعلاقات بين الطبقات الاجتماعية . هذا المستوى لتطور قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج يؤخذان **كوحدة جدلية** أى يؤخذان في تحددهما المتبادل أحدهما بالآخر وفي نفي أحدهما للآخر .

فالانسان الذى هو في قلب عملية العمل الاجتماعى هو نفسه الذى يدخل في العلاقات الاجتماعية الأخرى . وهو نفسه الذى يمارس النشاط الذهني ، نشاط استخلاص المعرفة النظرية . وهو نفسه صاحب نظام للقيم وللمواقف من الحياة ، ومن العمل (كوسيلة لتحقيق الذات اجتماعيا أو كوسيلة للعيش) ، ومن المرأة ، ومن الجنس ، الى آخره . كل هذا يكون العملية الاجتماعية التي يمارس فيها الانسان ، ابتداء من مكانه في عملية الانتاج الاجتماعي في شكل من أشكالها التاريخية ، بقية مظاهر الحياة . وكما أن الافراد ، في انتمائهم الاجتماعى (أى كأفراد في طبقات اجتماعية) ، لا يقومون دائما ، ابتداء من مكانهم في عملية الانتاج ، بنفس الدور ولا يحصلون على نفس النصيب من الناتج الاجتماعى فان مساهمة الطبقات الاجتماعية المختلفة في المظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية تختلف من طبقة لأخرى كما تختلف الكيفية التي تسهم بها كل من الطبقات الاجتماعية في هذه المظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية) المظهر السياسي والاجتماعى بالمعني الضيق ، والمظهر الفني والأدبي ، والمظهر الذهني ... وهكذا) .

وعليه يمكن ، اذا ما أخذنا طريقة الانتاج كمحور ، أن نتصور المظاهر الأخرى للنشاط الاجتماعى للانسان ، وانما الانسان في المجتمع المحدد تاريخيا ، بتركيبه الطبقي ، نقول يمكن أن نتصور هذه المظاهر كشبكة من العلاقات التي تتداخل مع النشاط الاقتصادى ، أى كعلاقات تشع أبتداء من عملية العمل الاجتماعى وقد تحدد شكلها التاريخى بالتوليفة المتميزة

---

(١٨) أنظر في حدود هذا التصور لفهم التكوين التاريخي لتخلف الاقتصاد المصري مؤلفنا : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير . دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ ، وعلى الأخص الباب الثالث .

من مستوي تطور قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج .

وتعتبر مظاهر الحياة الاجتماعية ـ أى النشاط الاقتصادى ، النشاطات غير الاقتصادية ، الممارسة النظرية ، الأفكار ، القيم ، الموقف ... الخ ـ تعبر كل هذه عن نفسها في شكل مجموعة من المؤسسات تتوج ، بالنسبة للكل الاجتماعى ، بالمؤسسة السياسية العليا المتمثلة في الدولة .

ب ـ ولكن من الضرورى أن ننظر في هذا الكل الاجتماعى في وحدته الجدلية وفي حركته عبر الزمن ، أى في حركته الجدلية (الديالكتيكية) . هذه الحركة الجدلية تظهر لنا عملية متغايرة تحتوى أشكالا من أعمال مختلفة ، أى تحتوى في ذات الوقت أشكالا من الماضي وأشكالا من الحاضر وجنين المستقبل كلها مندمجة في كل ديالكتيكى . ويتعين أن نرى ديناميكية الكل الاجتماعى على هذا النحو على مستوى تنظيم الانتاج ومستوى بقية الكل الاجتماعى ، وبصفة عامة على مستوى التكوين الاجتماعى في مجموعه . فالأشكال السابقة التي تمثل العناصر الموروثة من الماضي لا تحتفظ بالهوية التي كانت لها في المجتمع السابق . فهى تتغير في اطار الكل الاجتماعى الحالى . أو هى على وجه الدقة تكون محلا لتغييرات كيفية تدمجها في الكل الاجتماعى ولو أنها تظل متميزة . فهذه الأشكال تكون في ذات الوقت متميزة ومندمجة . هذه الأشكال تغير من طبيعتها ، هى تندمج في الأشكال التي تسود في الحاضر (وسنرى في التو المقصود بالسيادة هنا) لتعطى كلا ديالكتيكيا مختلفا كيفيا . فلو أخذنا على سبيل المثال الشكل الاجتماعى لعائلة الفلاح : فقبل ادماجها في السوق الرأسمالية كانت تنتج لاشباع حاجاتها مباشرة أو عن طريق المبادلة البسيطة . وكانت تنتج على أرض تملكها في الغالب أو لها عليها حق الانتفاع مستخدمة أدوات عمل أولية . ولكن بعد أن أدمجت بدأت هذه العائلة الفلاحية ، مع احتفاظها بشكلها الاجتماعى ، تنتج للسوق (الذى تجد فيه أثمان محددة لمنتجاتها) بقصد الحصول على ايراد نقدى ، وهى تنتج عن طريق ادخال بعض الفنون الاجنبية عليها (كالبذور المنتقاه والأسمدة الكيماوية والدورة الزراعية الجديدة ...) ، كما تبدأ حتي في استخدام أدوات عمل جديدة . ومن هنا الخصائص الجوهرية لهذه العائلة كشكل اجتماعى للانتاج في التحول وانما في حدود : فهى لم تعد الشكل الاجتماعى السابق ، ولكنها تظل متميزة عن الأشكال الرأسمالية للانتاج . هى خاضعة لرأس المال كظاهرة اجتماعية رغم أنه لا يظهر بصفة فردية في داخلها ، على النحو الذى يظهر به ، كرأس مال فردى ، في داخل الوحدات الرأسمالية كمشروع صناعى رأسمالى مثلا . عليه تكون هذه الوحدة في ذات الوقت متغيرة ومتميزة ومدمجة في الكل الاقتصادى الذى يسيطر فيه رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة .

وعليه تمثل الأشكال الحالية ، وهي عناصر الحاضر ، الأشكال السائدة أى انها تكون الظاهرة التي تسود في كل جنبات الكل الاجتماعى ، ابتداء من الانتاج الى بقية مكونات هذا الكل الاجتماعى . هذا يعني :

● ان توليفة أشكال الماضي التي تحولت وأشكال الحاضر المسيطرة تمثل كلا اجتماعيا يختلف كيفيا في مجموعه الجدلى ، عن التكوين الاجتماعى السابق على التغلغل الرأسمالى .

● ان الأشكال المسيطرة ، ومن هنا تكتسب صفتها المسيطرة ، هى التي تحدد أداء الكل الاجتماعى . أما الأشكال الخاضعة فيمكن أن تعطى لكيفية الأداء خصوصية معينة ، في الوقت الذى تكون فيه محكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة (وهو الغالب) بالقانون الأساسي لأداء حركة الكل الذى يتوافق مع الأشكال المسيطرة . على هذا النحو تعرف السيطرة تعريفا دقيقا وتكون مرتبطة بالأشكال الاجتماعية التي تحدد القانون الأساسي لحركة الكل الاقتصادى . (دون أن ننسى أن حركة الكل هى حركة جدلية وليست حركة تدريجية في التغير) .

جـ - هذا التصور الثالث للانتقال المنهجى من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى يتمتع بعدة مزايا :

● **فتصور الكل الاجتماعى في وحدته الجدلية حول عملية الانتاج في شكلها التاريخى** الخاص (وهو عملية تتصور هى الأخرى كوحدة جدلية من نمط معين لعلاقات الانتاج يتوافق مع مستوى معين لتطور قوى الانتاج) ، نقول تصور الكل الاجتماعى على هذا النحو يجنبنا خطر النظر الى التكوين الاجتماعى نظرة هرمية وخطية .

● وبتصور الكل الاجتماعى في **حركته** الجدلية ، أى في تطوره عبر الزمن ، نراه ككل يختلف كيفيا عن التكوين الاجتماعى السابق عليه ، مكون من أشكال متكاملة بعضها (مسيطر) يحدد طريقة أداء الكل والبعض الآخر (خاضع) يعطي لطريقة الأداء هذه خصوصية تتميز بها في هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات . الأمر الذى يجنبنا في النهاية خطر نظرة ازدواجية للتكوين الاجتماعى ، أى خطر تصور أنه يحتوى طائفتين من المكونات تنتميان الى عصور تاريخية مختلفة ، بعضها رأسمالى والبعض الآخر سابق على الرأسمالية ، ولكل قانون حركته . وهو ماليس بصحيح .

● من ناحية الممارسة النظرية ، أى الدراسة النظرية لأوضاع التكوينات الاجتماعية المعاصرة ، لهذا التصور المنهجى الثالث دلالة حيوية : نقطة البدء في الدراسة هى تكوين اجتماعي محدد تاريخيا ، أى هى التكوين الاجتماعى لمجتمع محدد في المكان والزمان ، وليكن المجتمع المصرى في يومنا هذا :

- ندرس هذا الكل الاجتماعي ابتداء من **عملية الانتاج** ، أشكال الملكية والسيطرة على مختلف وسائل الانتاج (بما فيها الأرض) ، الشكل التنظيمي لعملية العمل ، الهدف المباشر من النشاط الانتاجي ، الكيفية التي يتم بها العمل ، فنونه وأدواته ، مصير ناتج العمل ، استخداماته في داخل الوحدة الانتاجية وخارجها ، في السوق المحلية أو السوق العالمية .

- من هنا نتعرض للتركيب الاجتماعي : هيكل الطبقات الاجتماعية ، بابراز القوى الاجتماعية المختلفة ابتداء من مكانها في عملية العمل الاجتماعي وامكانية (أو حتى) أن تصبح قوى سياسية .

- ثم نهتم بعد ذلك بالنشاطات غير الاقتصادية (سياسية وفكرية ، ...) . وفي اطار النشاطات الاجتماعية غير الاقتصادية ندرس النشاط الفكري للمجتمع وما ينتج عنه من أفكار (بعضها علمي وبعضها غير علمي) . وندرس أفكار وقيم ومواقف القوى الاجتماعية ، الطبقات الاجتماعية ، مع البحث على الأخص عن أفكار وقيم ومواقف القوة الاجتماعية المسيطرة ابتداء من مكانها في عملية الانتاج . على أن نبحث عن آثار كل النشاطات الاجتماعية والأفكار على القوى الاجتماعية في علاقاتها في داخل عملية الانتاج .

في كل لحظة من لحظات التحليل ندرس الظاهرة كجزء من كل ديالكتيكي ، جزء لا يمكن فهمه إلا في اطار الكل الاجتماعي .

ومن خلال هذا التحليل نحاول أن نبرز العنصر المسيطر (في الانتاج ، في النشاطات غير الاقتصادية ، في الأفكار ، في القيم والمواقف) التي تحدد طريقة أداء الكل الاجتماعي ، وكذلك العناصر الخاضعة ، التي يعطي بعضها خصوصية معينة لطريقة أداء الكل الاجتماعي هذه ، أي لأداء التكوين الاجتماعي عبر الزمن .

على هذا النحو ينظر الى مشكلة **مفصلة**[19] التكوين الاجتماعي (و « الاصطلاح » المستخدم لا يزال غامضا ويؤدي الى الكثير من الخلط) نظرة مختلفة : فبدلاً من طرح المسألة **بصفة مقدمة** بنوع من المضاربة الذهنية نحل المشكلة في عملية التحليل النظري ذاتها . أي عملية التحليل ذاتها هي التي تبين ما اذا كانت المشكلة قائمة أو غير قائمة ، وتبين في حالة قيامها الكيفية التي تكون عليها . كما تبين الحل النظري للمشكلة .

---

(١٩) Articulation

على هذا النحو يتحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج كما يتحدد الانتقال المنهجي من هذه الفكرة الي فكرة التكوين الاجتماعي . فاذا ما تصورنا هذا الأخير ككل ديالكتيكي في حركته لزم علينا أن نعوده عودة سريعة الى فكرة **التطور**[٢٠] لنستكمل مفهومها . فاذا أردنا ألا نقتصر ، في رؤيتنا للتطور ، علي مظهره الفني (أي المظهر المتعلق بالعلاقة بين الانسان والطبيعة كما تتبلور في نوع النشاط الاقتصادى الذى يمارسه ومدى سيطرة الانسان على هذا النشاط) تعين ربط التغيرات في الوزن النسبي لمختلف فروع النشاط الاقتصادى (الفروع الصناعية وفروع النشاط الزراعي في تحولها الى فرع من فروع الصناعة) ، نقول تعين ربط هذه التغيرات بالتغيرات الاجتماعية والسياسية . من وجهة النظر هذه يعني التطور تنظيما اجتماعيا وسياسيا مختلفا يتضمن دولة ذات طبيعة اجتماعية وسياسية مختلفة ، ويتضمن بالتالى تغيرا في الأدوار الاجتماعية والسياسية للطبقات الاجتماعية ، الأمر الذى يتضمن كذلك تغيرا في نظام القيم السائد الذى تتحدد وفقا له الأهداف العامة للعملية الاقتصادية والاجتماعية . كل هذه التغييرات تتكيف مع التغير في علاقات الانتاج . **في المرحلة الحالية من تاريخ المجتمع الانساني** يصبح التطور الاقتصادى والاجتماعى مشروطا بالتغير في علاقات الانتاج على حساب رأس المال ، أى بالتغير الذى يزيل رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة . لتحقيق ذلك ، تتمثل المشكلة في الظروف الملموسة لكل مجتمع من المجتمعات المكونة للمجتمع العالمى في التوصل الى نوع تحالف طبقات المنتجين المباشرين والي الصيغ السياسية المناسبة لضمان هذا التحالف ، وجودا واستمرار ، على نحو يضمن أن تتحقق التغييرات الاجتماعية بواسطة المنتجين المباشرين ولمصلحتهم .

* * *

على هذا النحو ينتهى تصورنا لفكرتي طريقة الانتاج والتكوين الاجتماعى . في تقديمنا لهذا التصور **حرصنا على أن تمتاز علاقات الانتاج (ومن ثم التركيب الطبقي) بما تشغله من مكان في طريقة الانتاج والكل الاجتماعي . وقد كان هدفنا من ذلك هو تجنب المنهجية التي ترى الظواهر الاقتصادية (والاجتماعية) وتطورها بمنظار يتصف بالتكنيكية**[٢١] **أى يغلب الجانب الفني لهذه الظواهر على جانب العلاقات الاجتماعية** . ومن هنا كان حرصنا على ابراز المنهجية التي اتبعناها ، والتي ننصح باستخدامها في تحليل المواقف المحددة ، أكثر من ابراز النتائج التي توصلنا اليها ، رغم حيوية هذه الأخيرة . وسنحاول استخدام هذه المنهجية ، على سبيل المثال ، في التعرف على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية .

---

(٢٠) development; developpement

(٢١) approche techniciste

الفصل الثاني

الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية

الاقتصاد الرأسمالي هو شكل تاريخي من الانتاج بقصد المبادلة النقدية ، أي شكل من أشكال انتاج السلع على نطاق المجتمع ، على نحو شامل وصل حتى الى تغطية الاقتصاد العالمي بطريقة أو بأخرى واخترق كل حواجز المجتمعات السابقة على الرأسمالية والتي وجدت في بعض نواحي آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . اقتصاد المبادلة هذا يجد أصله في انتاج المبادلة (على نطاق ضيق) في التكوينات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية وخاصة الاقطاعي ، وفي عملية التراكم البدائي لرأس المال . هذا الانتاج الرأسمالي يقوم على الصناعة حيث تصبح النشاط الرئيسي للمجتمع وتصبح الزراعة بما يستخدم فيها من آلات وفنون حديثة فرعا من فروع الصناعة .

والواقع أن المعالجة المتوازنة لخصائص طريقة الانتاج الرأسمالية لابد وأن تأخذها في تطورها التاريخي لبيان كيف أن هذا التطور أدى الى وجود اقتصاد عالمي مكون من شقين كلاهما من نتاج عملية التطور هذه : شق يمثل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بما لها من خصائص ترتكز على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية ، وشق آخر يمثل الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة . خصائص الاثنين تمثل في الواقع خصائص طريقة الانتاج الرأسمالية كطريقة عالمية . في دراستنا هذه ، نقتصر على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية بصفة عامة ، وعلى الأخص من ناحية نوع علاقات الانتاج السائدة وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادي وطريقة أداء الاقتصاد القومي .

١ . نوع علاقات الانتاج السائدة

يقوم الانتاج الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي تصبح رأس مال . فرأس المال ليس شيئا وانما هو علاقة اجتماعية ، تتم بوساطة وسائل الانتاج ، تمكن طبقة (أو بعض طبقات) في المجتمع من أن تحتفظ لنفسها بالفائض الاقتصادي ، الأمر الذي يعني استبعاد غير المالكين وتحويلهم الى عمال اجراء تصبح القدرة على العمل (وليس العمل) سلعة . العامل وقد فصلت عنه وسائل الانتاج يختلف عن أقنان الأرض وعن عبيد المجتمع العبودي في أنه ينهض حرا من كل تبعية لمالك الأرض أو لسيد الطائفة أو معلمها . فهو حر في أن يبيع قدرته على العمل لمن يشاء . المظهر القانوني لهذه الحرية يتمثل في حريته في عقد عقد العمل . مؤدى ذلك أن وسائل الانتاج ليست رأس مال في كل التكوينات

الاجتماعية التي يعرفها التاريخ البشرى ، هي لا تكون كذلك كظاهرة سائدة الا في المجتمع الرأسمالى .

هذا ويلاحظ **أن شكل الملكية الخاصة يتغير مع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية**. ونستطيع أن نميز في هذا الشأن اتجاهين تاريخيين :

- الانتقال من الملكية الفردية (ملكية فرد أو عائلة) نحو ملكية المجموعات وهو اتجاه ينعكس قانونيا في الانتقال من المشروعات الفردية الى الأنواع المختلفة من الشركات التجارية وخاصة الشركات المساهمة[1] .

- الانتقال من الملكية الصغيرة الى الملكية الكبيرة التي نتجت عن تركز رأس المال وتمركزه خاصة أثناء الفترة من نهاية القرن التاسع عشر حتي الحرب العالمية الأولى والفترة التي تبدأ ببداية خمسينات القرن الحالى حتي يومنا هذا (وذلك في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية) .

ويمكن القول أن تطور المشروع الرأسمالى - فيما يتعلق بتنظيمه الداخلى المرتبط بدرجة سيطرته على السوق - مر بالمراحل الآتية :

١ - مرحلة المشروع الماريشالى (نسبة الى الفريد ماريشال) حيث المشروع صغير الحجم نسبيا ، منظم على أساس المصنع الذى يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة . وحيث الادارة يمارسها فرد أو عدد قليل من الأفراد على علم بكل ما يدور بالمشروع عن طريق الرؤية المباشرة ويتخذون كل قرارات الادارة . (أى أن هؤلاء يقومون بكل أعمال الادارة بمستوياتها الثلاثة : المستوى الأعلى (الأول) : تحديد أهداف المشروع والتخطيط ، اى رسم الاطار العام الذى تتخذ في حدوده قرارات الادارة على المستويات الأدني . والمستوى المتوسط (الثاني) : التنسيق بين قرارات الادارة التي تتخذ على المستوى الأدني ، وانما في حدود الاطار العام . ثم المستوى الأدني (الثالث) : ادارة العمليات اليومية للمشروع لضمان سيره على نحو يحقق الأهداف ، أى في حدود الاطار العام الذى يتقرر على المستوى الأعلى) .

---

(١) شركات المساهمة هي أحد أنواع شركات الأموال . أي الشركات التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي للشريك . انما يعتد فيها فحسب بما يقدمه كل شريك من مال دون مراعاة لشخصيته ... وفي شركة المساهمة يجزأ رأس المال الي أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول والانتقال بالوفاة . ولا يكون الشريك المساهم فيها مسئولا عن ديون الشركة الا بقدر عدد الأسهم التي يملكها . ولا تعنون باسم أحد الشركاء ... وتعد شركات المساهمة اداة التطور الاقتصادي في العصر الحديث (والواقع أنها كذلك في اطار المجتمعات الرأسمالية فقط . م.د.) . وقد نمت واتسع نطاقها حتي كادت تحتكر الشئون الصناعية والتجارية وتستأثر وحدها القيام بالمشروعات الكبري وذلك لانها أقدر من غيرها علي تجميع رؤوس الأموال ولان حياتها مستقلة عن حياة المساهمين فيها . الدكتور مصطفي كمال طه . الوجيز في القانون التجاري . منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٥٣ - ٢٥٥ .

٢ ـ مرحلة المشروع الكبير National Corporation ، وانما أساسا على المستوى القومي ، حيث أدى تطور الاقتصاد الرأسمالي وحركته الى ظهور الوحدات الانتاجية الضخمة (في نهاية القرن التاسع عشر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية) عن طريق تنظيم عدد كبير من المشروعات الكبيرة المتناثرة على أساس من التكامل الرأسي بين مراحل الانتاج والتسويق . هنا انفصل المستويان الأعلى والمتوسط في الادارة (ليحتفظ بهما المركز) عن المستوى الأدنى (الذى كان يمارس في داخل الوحدة المنتجة) .

٣ ـ وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بدء سيادة المشروع الرأسمالي في شكله الدولى Trans-national corporation الذى عرف تطوره الكبير بعد الحرب العالمية الثانية . هنا نجدنا بصدد احتكارات دولية تتميز بأن كلا منها ينتج العديد من السلع وبأنها تنتج على أقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة . وهي تنتج اما عن طريق فروع تملكها مباشرة أو فروع مملوكة لرأس المال المحلى (الخاص أو رأس المال المملوك للدولة) أو وحدات مشتركة ، تتبعها تكنولوجيا عن طريق استئجار أو شراء براءات الاختراع والخبرة التكنولوجية وغيرها المملوكة للشركة الدولية . وقيام الاحتكار الدولى بالانتاج على أقاليم تتبع دولا متعددة يسمح لرأس المال الدولى بتخير أنسب ظروف لقائه مع العمل من وجهة نظر الارباحية ، وذلك عن طريق الاستفادة من تباين ما لدى كل اقليم من قوة عاملة أو موارد اقتصادية طبيعية ومادية ، وكذلك الاستفادة من الاختلاف في الأنظمة القانونية التي تنظم النشاط الاقتصادى من استثمار وانتاج وتسويق في أقاليم البلدان المختلفة . الأمر هنا يتعلق بشكل للمشروع يناسب استراتيجية رأس المال الدولى ويمثل استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق في الأجزاء المختلفة من السوق العالمى . من هنا كانت سياسة المشروع تتخذ على مستوى السوق الدولية كلها ولفترة طويلة . هنا يقسم المشروع الى أقسام عديدة غير مركزية ، يتخصص كل منها في انتاج ناتج واحد ، الأمر الذى يسمح بمواجهة شروط الاختراع والتجديد التي هى في تغير مستمر . وينظم كل قسم كوحدة يكاد يكون لها ذاتية مستقلة كالمشروع الكبير الذى ساد في المرحلة السابقة . وفي نفس الوقت يوجد المكتب العام the general office, the corparation brain لتنسيق القرارات المختلفة ولتخطيط وجود المشروع الكلى ، أى على المستوى الدولى ، ونموه في مواجهة الآخرين . هذا الشكل يتميز بمرونة كبيرة اذ يمكن أقسام المشروع من ممارسة الصناعات المختلفة في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد القومى والعالمى ، كما يمكنها من التكيف السريع للطلب ولتكنولوجيا الانتاج في تغيرهما المتزايد . وهنا ينفصل المستوى الأول في أعمال الادارة انفصالا تاما عن المتوسط ويتركز في المكتب العام للمشروع الذى تنحصر وظيفته في رسم الاستراتيجية التي يتبعها المشروع لوجوده وتطوره في الزمن الطويل

تاركة كل ما يتعلق بالتكتيك للمستوى المتوسط وتنفيذ القرارات للمستوى الأدنى . ومع تطور شكل المشروع على هذا النحو يتمكن من اقامة تقسيم داخلي للعمل يمكنه من تطبيق مبادىء العلوم الطبيعية والاجتماعية على نشاطه وعلى تعامله في السوق بصفة مستمرة ، كما يتمكن من تطوير وتعقيل أكبر يمكن معه ادارة الثروة في تركزها المتزايد . وتتمكن هذه الاحتكارات الدولية بحجمها وبسياساتها طويلة المدى على الصعيد العالمي من أن تقود تقسيم العمل الرأسمالي الدولي في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي[٢] .

٣ . الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الكسب النقدي

الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي في ظل طريقة الانتاج الرأسمالية - حيث يسود اقتصاد المبادلة النقدية - هو تحقيق الكسب النقدي في صورة دخل نقدي . هذا الدخل النقدي ، الذي يأخذ شكل الأجور والمرتبات ودخول الملكية المختلفة يصبح وسيلة اشباع الحاجات اذ بانفاقه يحصل الأفراد على السلع اللازمة لهذا الاشباع .

في مجال الانتاج ، تتمثل وحدة النشاط في المشروع الرأسمالي الذي يتغير تركيبه مع تطور الاقتصاد الرأسمالي : فيلاحظ ازدياد حجم المشروع بزيادة كمية وسائل الانتاج التي يسيطر عليها ومن ثم تزيد سيطرته على السوق . وفي داخل المشروع تزداد درجة تقسيم العمل وتتطور وسائل ادارته باستمرار . وهدف المشروع الرأسمالي هو تحقيق الربح النقدي الذي ينعكس من الناحية الحسابية في الفرق بين نفقات المشروع وايراداته . فالهدف بالنسبة لمن يتخذ قرارات الانتاج هو اذن تحقيق أقصى ربح ، اذ الوحدة الانتاجية تنتج للسوق ، لمستهلك مجهول ، لكل من يسيطر على قوة شرائية : فالحاجات لا تشبع الا اذا كانت مصحوبة بمقدرة نقدية[٣] . فان تخلفت هذه المقدرة فلا اشباع مهما كانت درجة الحاح الحاجة .

---

(٢) أنظر في هذا الشكل من أشكال المشروع الرأسمالي الفصل الأول من الجزء الثاني الفصل السابع من الباب الثالث والفصل الثالث من الباب الرابع من ، محمد دويدار ، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ .

وكثيرا ما يتحقق من هذه الاحتكارات الشركات متعددة الجنسية . وتقل هذه التسمية [illegible] الأموال [illegible] يخفي واقع هذه الشركات ، فالعيب أنها متعددة الجنسية بمعنى أولا أن رأس المال الدولي أصبح كلا من قابل للانقسام ، أي لا تناقض بين أجزائه القومية ، وفي قياسه التناقض لا يمكن النفاذ اليه ومن ثم لا يمكن مقاومته ، وعلى [illegible] ، [illegible] دولة التي لا توجد خلفها دولة تدعم في تسلطاته الخارجية عندما يحدث تناقض مصالح هذه الشركات مع المصالح الوطنية للدول التي تمارس فيها النشاط ، وفي هذا تجهيل بالعدو ، [illegible] [illegible] [illegible] أنها تمارس نشاطها في قطر واحد أو في أكثر من قطر ، توجد دولة تكفل السيطرة وأدواتها العسكرية ، [illegible] السويس في يوليو ١٩٥٦ وجدت نفسها مواجهة في وحدة أولى بدولتين (الدولة البريطانية والدولة الفرنسية) وفي مرحلة ثانية بثلاثة جيوش : جيشي الدولتين وجيش القاعدة الاستعمارية اسرائيل . وتجارب يقدمها العرب اللاتينية (وأبرزها تجربة جواتيمالا في ١٩٥٤ وتجربة شيلي في ١٩٧٣) وغيرها تزيد شدة . مفاد ذلك أن خلف كل رأس مال دولي توجد دولة تساعده بشتى الوسائل في صراعه مع رؤوس الأموال الأخرى وفي صراعه مع قوى المنتجين المباشرين في الداخل أو في الخارج .

(٣) Solvent wants: besoins solvables

والقول بأن الوحدة الانتاجية تتمثل في المشروع الرأسمالي لا يستبعد وجود وحدات انتاجية تمثل بقايا المجتمعات السابقة على الرأسمالية : كوحدات الانتاج الحرفي ووحدات الاستغلال الزراعي لبعض عائلات الفلاحين . ولكنها تتعرض للتغيرات ولا تلعب الا دورا محدودا جدا في النشاط الانتاجي ، كما انها تختفي بسرعة في تزايد مستمر .

٣ ـ العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات أداء تلقائي أو عفوى

الانتاج الرأسمالي انتاج تلقائي يتم عن طريق قوي السوق وجهاز الأثمان الذى يلعب الدور الحيوى في توزيع القوى الانتاجية (من بشرية ومادية) بين النشاطات المختلفة . بعبارة أخرى السوق وحركات الأثمان هي ميكانزم (أو آلية) التنسيق في الاقتصاد الرأسمالي . كل صاحب أو مدير مشروع يتخذ القرارات المتعلقة بما ينتجه والكمية التي ينتجها ، بالنشاط والمكان الذى يقوم فيه بالاستثمار ، بعدد العمال اللازم استخدامهم ، بالكمية من الاحتياطي (أو المخزون)[٤] من المواد الأولية وغيرها اللازم الاحتفاظ بها ، وغير ذلك من القرارات اللازم اتخاذها حتي يتم انتاج معين في خلال فترة زمنية معينة . كل هذه القرارات يتخذها المسئول عن ادارة المشروع على أساس الأثمان التي تواجهه في الأسواق المختلفة (مع بعض التعديل الناتج عما يتوقعه من تغير في هذه الأثمان) أى أثمان المنتجات وأثمان السلع التي يستخدمها كعناصر انتاج[٥] . والتي تحدد مع الفن الانتاجي المستخدم نفقة انتاجه . ولكن مجموع تصرفات الأفراد أو مجموع القرارات التي يتخذها في هذا الشأن أفراد مختلفون يملكون أو يديرون العديد من المشروعات الفردية يكون ذا أثر على هذه الأثمان فتتغير . الأمر الذى يؤدى الى اعادة النظر في قرارات هذه المشروعات . وتستمر هذه التغيرات ـ أى تغييرات الأثمان ـ في الحدوث الى أن نقترب من نوع من التنسيق بين هذه الآلاف من القرارات الفردية المستقلة والتي يعتمد أحدها على الآخر في نفس الوقت . بهذا المعنى يقال أن النتيجة العامة على مستوى المجتمع ليست هي النتيجة التي قصدها أو هدف اليها الفرد أو المجموعة من الأفراد . بعبارة أخرى ، نتيجة النشاط الاقتصادى للمجتمع تمثل نتيجة قرارات عديدة لوحدات اقتصادية ، نتيجة لقرارات عديدة متضاربة : ولو أن كل قرار يصدر بوعي وتدبير من جانب المنتج أو المستهلك الذى يتخذه وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا أن النتيجة النهائية تحدث تلقائيا دون أن تكون في حسبان أحد قبل حدوثها ، فهى نتيجة من صنع الاتجاهات السائدة في السوق على نحو يقال معه أن النظام تحكمه قوى موضوعية[٦] ، أو

---

(٤) Stock.

(٥) Factors of production: facteurs de production

(٦) Objective forces: forces objectives.

قانون القيمة[٧] ، مستقلة في عملها عن ارادة الافراد ، وهو ما يعبر عنه اختصارا بأن الاقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال ميكانزم السوق[٨] .

في طريقة الانتاج هذه يتم الانتاج في أثناء فترة زمنية معينة من خلال دورة رأس المال الاجتماعي التي تتم على مراحل ثلاثة :

* في المرحلة الأولى يظهر الرأسمالي صاحب المشروع المتملك لرأس المال النقدي أو من يمثله في السوق كمشتر للسلع : وسائل الانتاج (أدوات انتاج ومواد أولية) وقدرة على العمل . النقود تتحول الى سلع لاستعمالها في انتاج السلع . تلك هي مرحلة تحول رأس المال النقدي[٩] الى رأس المال المنتج[١٠] .

* في المرحلة الثانية يمر رأس المال بالمرحلة المنتجة ، مرحلة استخدام السلع المشتراه أو استعمالها استعمالا منتجا . تتم عملية التفاعل في داخل المشروع ويكون مؤداها انتاج السلع بقصد طرحها في السوق . في هذه المرحلة يتحول رأس المال المنتج الى رأس المال آخذا شكل السلع[١١] .

* في المرحلة الثالثة يعود صاحب المشروع الى السوق كبائع يحاول أن يحقق الربح - المتجسم في قيمة جزء من الناتج والذي خلق في أثناء المرحلة الثانية - وذلك عن طريق بيع السلع المنتجة . تلك هي مرحلة تحول رأس المال السلعي الى رأس المال النقدي .

في هذه الدورة يظهر رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها والتي يعتبر كل منها شرطا للآخر . اثنتان من هذه المراحل (الاولى والثالثة) تنتميان الى دائرة التداول ، والثانية الى دائرة الانتاج . في أثناء كل مرحلة من هذه المراحل تأخذ القيمة الممثلة لرأس المال مظهرا مختلفا يرتبط بوظيفة خاصة تختلف من مرحلة الى أخرى . في المرحلة الأولى وظيفة رأس المال النقدي هي تحقيق الشروط اللازمة لعملية العمل الاجتماعي . قوة عمل وأدوات عمل ومواد أولية ليتم تحويلها . في المرحلة الثانية وظيفة رأس المال المنتج هي خلق قيمة اضافية تمثل زيادة عن قيم السلع المشتراه عن طريق استعمال هذه السلع استعمالا

---

(٧) The Law of value; la loi de la valeur

(٨) The market mechanism; le mécanisme du marché.
ولا تتأثر صحة هذا القول بتدخل الدولة الرأسمالية المعاصرة في الحياة الاقتصادية . وسنرى في الفصل التالي أن تدخل الدولة وان كان يؤثر في ميكانزم السوق لا يمنع من أن تكون النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادي متوقفة على دور السوق .

(٩) Money capital; capital argent

(١٠) Productive capital; Capital productif

(١١) Commodity capital; capital marchand

منتجا . في المرحلة الثالثة يأخذ رأس المال شكل السلع المعدة للاستهلاك المتوسط أو النهائي التي لو تحقق بيعها مكنت صاحب المشروع من الحصول على الربح الذى خلق في المرحلة الثانية . في أثناء دورة رأس المال هذه لا يتم فقط الحفاظ على القيمة التي بدأت بها الدورة وانما تزداد . هذه الزيادة تطرأ في أثناء مرحلة الانتاج التي تقطع عملية التداول اذ رأس المال يأخذ شكلا عينيا[١٢] لا يستطيع في ظله الاستمرار في دورته دون أن يدخل في دور الاستهلاك المنتج : استخدام السلع التي اشتريت من السوق في خلق قيم جديدة . في المرحلة الثالثة تعود القيمة الممثلة لرأس المال - وقد ازداد مقدارها الآن - الى نفس الشكل الذى كانت تتخذه في بداية الدورة ، الى رأس المال النقدى .

هذا ويراعى أن دورة رأس المال كواسطة لعملية الانتاج الاجتماعي تمثل عملية تتكون من حركات متقابلة للأجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعي تتم في اتجاهات مضادة . في هذه العملية لا يمر كل رأس المال الاجتماعي من مرحلة الى أخرى حتى تنتهى الدورة ، وانما نجد أن الأجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعي (في فروع النشاط المختلفة) تتحرك في اتجاهات متضادة ، فبينما يكون جزء من رأس المال الاجتماعي في سبيل تحوله الى رأس مال نقدى تكون اجزاء أخرى في سبيل التحول الى رأس مال منتج أو رأس مال يأخذ شكل السلع المعدة للبيع .

تلك هى المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال الاجتماعي ليتم دورته بوصفها واسطة عملية الانتاج الاجتماعي . الا أن قيمة رأس المال الاجتماعي لا تظل ثابتة من فترة انتاجية الى أخرى ، اذ يتميز الانتاج الرأسمالى عما سبقه من طرق انتاج بالمعدل السريع للتطور الذى يكمن وراءه معدل مرتفع لتراكم رأس المال . فرأس المال الاجتماعي يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الانتاج الاجتماعي في أثناء فترة زمنية معينة وانما كذلك لهذه العملية في تجددها المستمر عبر الزمن كعملية انتاج متجددة في الفترات المتعاقبة ، تنعكس في الزيادة المستمرة في حجم الناتج الاجتماعي من فترة لأخرى .

هذا وقد أحدث هذا الاداء للعملية الاقتصادية الرأسمالية تغييرات جوهرية في الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادى ، تغييرات حدثت عبر الزمن وفي اطار علاقات الانتاج الرأسمالية . هذه التغييرات يمكن تلخيصها فيما يلى :

- تتمثل نقطة البدء في التطور الرأسمالى في هيكل يغلب عليه الطابع الزراعي .

---

(١٢) Physical form; forme physique.

- مع التغييرات الجوهرية في الزراعة تتطور الصناعة التي تتغذى بالفائض الذى ينتج في الزراعة لتكتسب مع الوقت ، وبفضل تراكم رأس المال الصناعي ، أهمية نسبية متزايدة لتصبح النشاط الغالب . في نفس الوقت تتحول الزراعة لتصبح نشاطا يقوم على استخدام الآلات والفنون الناتجة عن التقدم العلمى ، أى لتصبح هى الأخرى صناعة من الصناعات .

- في داخل النشاط الصناعى تفرض الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية وجودها أولا .

- ويدعو وجود هذه الصناعات الى اقامة الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية ، الصناعات الأساسية ، التي تتطور بسرعة لتكتسب وزنا نسبيا أكبر بالنسبة للصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية .

في كل مرحلة من مراحل هذا التغير يمكن تمييز فرع أو أكثر من فروع النشاط الصناعى تمثل الفروع الرائدة[١٣] التي يؤدى تطورها الى جذب بقية فروع القطاع الصناعى في الحركة التطورية ، ويؤدى تطور هذا الأخير بدوره الى جذب بقية الاقتصاد القومى . هذه الفروع كانت في بعض الأحيان من الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية (كصناعة الغزل والنسيج في بداية التصنيع) كما كانت في البعض الآخر من الفروع المنتجة للسلع الانتاجية (كما هو الحال بالنسبة للصناعات المعدنية والصناعات الكيماوية) .

ونلاحظ أخيرا أن الاقتصاد الرأسمالى المعاصر يتميز « بانتفاخ » في القطاع الثالث ، أى قطاع الخدمات . نضع كلمة انتفاخ بين قوسين لأن الأمر يتعلق بالنسبة للبعض بمظهر من مظاهر الصحة ، وبانعكاس لتبديد جزء من الفائض الاقتصادى بالنسبة للبعض الآخر .

هذا ويتعين أن نضيف أن الانتاج الرأسمالى يتميز بتحقيق تقدم فني غير مسبوق، قائم على استخدام الآلة وتقسيم العمل ، كما أنه يتميز - كما قلنا - بسرعة تراكم رأس المال . الا أن معدلات التقدم الفني وتراكم رأس المال وزيادة الدخل القومى التي حققها الانتاج الرأسمالى

---

(١٣) Leading sectors, Industries motrices.
أنظر في فكرة الفروع الرائدة :

W. W. Rostow, Trends in the Allocation of resources in Secular Growth, in L.H. Durpriez (ed), Economic Progress. Papers and Proceedings of a Round Table held by the International Economic Assocation. Institut de Recherches Economiques et Sociales, Louvain, 1955, p. 367 – 382

ليست بالمعدلات التي تعكس الاستخدام الكامل لقوى الانتاج البشرية والمادية (وما تتضمنه من معرفة تكنولوجية) التي خلقتها بالفعل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . وهو ما يعني ان الاقتصاديات الرأسمالية لم تعد بقادرة بسبب الشكل التنظيمي الحالي لعملية الانتاج ، على ان تستغل الامكانيات الانتاجية الموجودة بالفعل استغلالا كاملا وبمعدلات متزايدة ، الامر الذي يحد نسبيا من الناتج الذي يقوم المجتمع بانتاجه فعلا ويحد بالتالي من التوسع في اشباع الحاجات في هذه المجتمعات (بغض النظر عما تعرفه طبيعة هذه المجتمعات من سوء توزيع الناتج بين الفئات الاجتماعية المختلفة وما ينجم عنه من تفاوت كبير في مستويات اشباع الحاجات لهذه الفئات) . كل هذا يشير ما يتطلبه تطور المجتمع البشري من تغيير في الشكل التنظيمي لعملية الانتاج والتوزيع على نحو يمكن ليس فقط من استغلال كامل لقوى الانتاج المتاحة وانما كذلك من تطور هذه القوى على نحو مستمر ، وهو ما لم يعد التنظيم الرأسمالي يعطيه للمجتمع البشري . هذا لا يعني ان ننسى الدور الذي قامت به طريقة الانتاج الرأسمالية في تطور القوى الانتاجية وتحقيقها لمعدلات عالية من التطور الاقتصادي . فالفهم السليم لعملية التطور الاجتماعي لابد وان يرى في كل تكوين اجتماعي [1] ضرورته التاريخية .

---

(١) يقصد بالتكوين الاجتماعي formation sociale و social formation الذي يتمثل في كل متوازن داخليا ويجد مكوناته في طريقة الانتاج بما تتضمنه من مستوى لتطور قوى الانتاج ونوع من علاقات الانتاج وفي العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية (العائلية والسياسية ، وغيرها) والوعي الاجتماعي الذي يتمثل في الافكار (بعضها علمي وبعضها غير علمي) والمواقف الاجتماعية اللازمة للحفاظ على طريقة الانتاج السائدة في المجتمع . والتكوين الاجتماعي على هذا النحو يمثل حقيقة تاريخية باعتباره احدى المراحل التي يمر بها المجتمع البشري في تطوره . على هذا الاساس يمكن التمييز بين :

ومن ثم يتعين ان نرى ما حققه كل تكوين اجتماعي من منجزات في التطور الانساني ، خطوات بدونها لايمكن لتكوين اجتماعي اكثر تقدما من ان يأخذ مكانه . لكن الكلام عن الضرورة التاريخية لتكوين اجتماعي لا يعني على الاطلاق ان تمر كل اجزاء المجتمع الانساني بهذا التكوين الاجتماعي ، اذ ظهور هذا التكوين الاجتماعي تشكل غالب يحتوي عددا كبيرا من المجتمعات يوفر شروط الانتقال الى تكوين اجتماعي جديد ، وهو يوفر هذه الشروط بالنسبة لكل اجزاء المجتمع المختلفة . هنا يتعين التفرقة بين المجتمع الانساني في مجموعة وبين مجتمع معين . فاذا كان من اللازم ان يمر المجتمع الانساني في مجموعه (بطرق مختلفة) بكافة المراحل التاريخية ، فان الامر ليس بالضرورة كذلك بالنسبة لمجتمع يمثل احد اجزاء المجتمع العالمي - اذ وجود تكوين اجتماعي معين يوفر الشروط التاريخية اللازمة لميلاد تكوين اجتماعي جديد . وهو يوفر هذه الشروط بالنسبة لكل اجزاء المجتمع العالمي بما فيها الاجزاء التي تم تشهد تطورا للتكوين الاجتماعي السابق . من هنا كان انتقال بعض المجتمعات البدائية الى التكوين الاجتماعي الرأسمالي مباشرة . ومن هنا تكون امكانية تحويل المجتمعات المتخلفة الى التكوين الاجتماعي الاشتراكي دون ان يكون ضروريا ان تشهد في داخلها كل مراحل تطور الانتاج الرأسمالي .

== التكوين الاجتماعي البدائي ، التكوين الاجتماعي العبودي ، التكوين الاجتماعي الاقطاعي ، التكوينات الاجتماعية الاخرى التي وجدت في مجتمعات الحضارات القديمة في الشرق وفي افريقيا ، التكوين الاجتماعي الرأسمالي ، التكوين الاجتماعي الاشتراكي .

الفصل الثالث

الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية

العبرة في التقييم التاريخي لطريقة من طرق الانتاج بالشوط الذي قطعته في تطوير قدرات الانسان على اشباع حاجاته في تطورها الاجتماعي ٠ هذا التطوير يكون فنيا بما يخلق من قوى انتاج وتنظيميا بامكانية استخدام هذه القوى أحسن استخدام وتوزيع ناتج استخدامها على نحو يحقق أعلى اشباع لغالبية افراد المجتمع ٠

وباعمال هذا المعيار يبين من تاريخ طريقة الانتاج الرأسمالية بأن مسارها التاريخي ينتهي بها الى ان تكون ، بعد مرحلة صاعدة من تاريخها ، مبددة لجزء متزايد من قوى الانتاج التي يمكن خلقها ابتداء مما وصلت اليه المعرفة العلمية والتكنولوجية ٠ فالمشكلات الاقتصادية للغالبية ما يزال من الممكن حلها على نحو افضل في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ٠ وهذه المشكلات مازالت دون حل ، بل وتتفاقم في حدتها ، بالنسبة للغالبية في الاجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي ٠ وعليه تكون قضية البديل لطريقة الانتاج الرأسمالية مطروحة تاريخيا ومطروحة في اتجاه يقوم على جماعية تمكن من استخدام أحسن للموارد المتاحة وتوزيع اعدل لناتج استعمالها ، مما يطلق المجال لتطوير قوى الانتاج بمعدلات تفوق تلك التي لم تعد طريقة الانتاج الرأسمالية بقادرة على تخطيها ٠

من ناحية اخرى ، وعلى صعيد المعرفة العلمية ، يعتبر ما يحدث في مجتمعات روسيا وغيرها من بلدان وسط آسيا وشرق اوربا جزءا من الحركة التاريخية

للمجتمع البشري تلزم بدراسته ناقدة للتعرف على : الطبيعة الحقيقية لمحاولات التغيير التي تمت في هذا الجزء من المجتمع العالمي في الفترة منذ الحرب العالمية الاولى (بل والفترات السابقة عليها في اطار تطور طريقة الانتاج الرأسمالية على الصعيد العالمي) ، وعلى التغييرات التي تمت بالفعل في جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة ، وعلى الاخص الجوانب الاقتصادية في تفاعلها الجدلي مع الجوانب الاخرى ، وعلى نوع القوى الاجتماعية التي حققت هذه التغييرات والقوى التي انتجتها هذه التغييرات ومكان قوى المنتجين المباشرين في هذه التغييرات طوال هذه الفترة، والتعرف على ما حققته هذه التغييرات من " انجازات " في اتجاه تطور قوى الانتاج في هذه المجتمعات وأثر هذا التطور على حركة المجتمع المستقبلة التي تخضع بدرجة اكبر ، على الاقل لفترة غير قصيرة قادمة ، لقوانين حركة السوق الرأسمالية الدولية • من هنا يلزم علينا ان نحاول التعرف على تجارب هذه المجتمعات خلال الفترة منذ الحرب العالمية الاولى ، عن طريق أخذها كموضوع للبحث والدراسة • على ان يتم ذلك بمنهج علمي ناقد ، خاصة وقد كنا شخصيا منذ بداية الستينات ، من اصحاب النظرة الناقدة لما كان ، وما يزال ، يجري في هذه المجتمعات وما اذا كان يمثل محاولة لبناء المجتمع الاشتراكي ام محاولة لتحقيق شروط الانتقال نحو الاشتراكية من خلال عملية صراعية تتحدد نتائجها بما يحدث ليس فقط في هذه المجتمعات وانما كذلك بما يجري في كل أجزاء المجتمع العالمي •

فاذا كانت قضية البديل لطريقة الانتاج الرأسمالية مطروحة تاريخيا ، وبحدة اكبر في اطار الأزمة الهيكلية الحالية التي تسود الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ السبعينات ، بصفة عامة ، واقتصاديات المجتمعات

المتخلفة بصفة خاصة . وكان من اللازم دراسة ما تم فى هذه المجتمعات دراســـــة تاريخية ناقدة ، فان مسألة البديل الجماعى للتنظيم الاجتماعى الرأسمالى مازالــت مطروحة ، وبحدة اكبر ، رغم الانتكاسات فى بعض محاولات الانتقال نحو الاشتراكية الامر الذى يثير خصائص طريقة الانتاج الاشتراكية

تتحدد طبيعة طريقة الانتاج الاشتراكية بأن علاقات الانتاج فيها تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وبأن الانتاج يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية وبأن العملية الاقتصادية عملية مخططة . لنرى مفهوم كل من هذه الخصائص عن قرب .

١ - الاقتصاد الاشتراكى يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج

نعلم أن علاقات الانتاج هى الروابط التي تقوم بين أفراد المجتمع في أثناء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لها دور كل فرد (أو فئة أو طبقة اجتماعية) في عملية الانتاج والكيفية التي يتحدد بها توزيع الناتج الاجتماعي بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة . نعلم كذلك أنه ابتداء من مرحلة معينة في التطور بدأ الانسان يخلق بعمله أدوات يقصد بها زيادة انتاجيته . نضيف هنا ان التطور السابق على المجتمع الاشتراكى قد شهد اتجاهين تاريخيين هامين :

الاتجاه الأول يتمثل في التعدد المستمر لأدوات الانتاج بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها ، وكذلك تعدد الأدوات في داخل النشاط الاقتصادى الواحد . وهى لا تتعدد فقط وانما تزداد تعقيدا مع تطور المعرفة العلمية والتكنولوجية . تصور مثلا أدوات الانتاج التي تم اختراعها مع تعدد النشاطات الاقتصادية . من أدوات استخدمت في الصيد ، الى أدوات تستخدم في الزراعة ، الى أدوات تستخدم في الصناعة ، وفي داخل كل فرع من فروع الصناعة ، الى أدوات تستخدم في القيام بالخدمات . وتصور كذلك تعدد الأدوات وتطورها في داخل نشاط واحد وليكن النشاط الزراعي من المحراث البدائي الى المحراث الآلى ، أو وسائل رفع المياه البدائية من الشادوف الى الساقية الى ماكينات الرى ، أو أدوات الحصاد وفصل الحب عن النباتات ، وغير ذلك من الأدوات المستخدمة في النشاط الزراعي . وقس على ذلك كل النشاطات الاقتصادية التي يكتشفها الانسان واحد بعد الآخر . فاذا أخذنا مثلا صناعة المنسوجات يمكن تصور التعدد والتطور الهائل لأدوات الانتاج اذا ما قارنا بين المغزل والنول اليدويين وبين الأدوات التي تستخدم حاليا في صناعة النسيج بمختلف أنواعه في المراحل المختلفة من حليج الى غزل الى نسيج الى صباغة الى

تجهيز. يترتب على تعدد أدوات الانتاج وتطورها زيادة مستمرة في أهمية الدور الذى تلعبه في عملية الانتاج، بحيث أصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج في المجتمع الحديث دون هذه الأدوات وكذلك المواد التي يجرى تحويلها. ومع هذه الزيادة المستمرة في أهمية الدور الذى تلعبه وسائل الانتاج تزداد أهمية ملكيتها كعامل محدد لمصير الناتج من عملية الانتاج.

هذا الاتجاه الأول صحبه تاريخيا وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كشكل قانوني غالب ترتكز عليه علاقات الانتاج في المجتمعات السابقة على المجتمع الاشتراكى (فيما عدا بطبيعة الحال المجتمعات البدائية التى كانت تقوم على شكل أو آخر من أشكال الملكية الجماعية). مؤدى ذلك أن يتم الحصول على جزء كبير من الناتج الاجتماعى على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، أى أن يتم اختصاص فئة اجتماعية معينة بجزء من الناتج الاجتماعى اختصاصا فرديا.

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج، أى كعملية لا يقوم بها شخص بمفرده وانما يقوم بها أفراد الجماعة متعاونين مع اختصاص كل منهم بجزء من العمل اللازم للقيام بالانتاج. الازدياد المستمر لهذه الطبيعة يتم بمعان مختلفة:

* فهناك أولا الاتساع المستمر في حجم الجماعة مع تغير شكل التجميع الانساني من العائلة الى القبيلة الى الأمة حتى الى المجتمع العالمي. هذا الاتساع صاحبه ازدياد في درجة تقسيم العمل بين أفراد المجتمع أى ازدياد درجة اعتماد كل منهم على الآخر في الحصول على ما هو لازم لمعيشته.

* ينبني على ازدياد درجة التقسيم الاجتماعى للعمل الازدياد المستمر في اعتماد الانتاج في فرع معين على منتجات الفروع الأخرى، بحيث أن انتاج معين أصبح يستلزم مساهمة متزايدة لآخرين يعملون في نشاطات أخرى، الأمر الذى يعني الازدياد المستمر في عدد من يساهمون في انتاج ناتج واحد، هذا من ناحية.

* ومن ناحية أخرى، ينبني على ازدياد درجة التقسيم الاجتماعى للعمل، الازدياد المستمر في اعتماد الانتاج في فرع معين على الفروع الأخرى وكذلك على الأفراد فيما يتعلق بمصير ما ينتجه، الأمر الذى يعني تزايدا في عدد من يستخدمون الناتج.

* كما أن حجم الوحدة الانتاجية - وخاصة في الانتاج الرأسمالى - في اتساع مستمر، الأمر الذى يعني ازديادا في عدد من يجتمعون للعمل في داخل وحدة انتاجية واحدة. هذا الاتساع المستمر كان مصحوبا بزيادة مستمرة في درجة تقسيم العمل داخل الوحدة

الانتاجية ، أى في تقسيم عملية الانتاج الى عمليات يتزايد عددها بحيث يتخصص عامل أو مجموعة من العمال في عملية واحدة من العمليات اللازمة لانتاج الناتج .

يترتب على الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج أن يصبح من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، اسناد انتاج معين الى شخص معين بالذات ، اذ اصبح من الضرورى ان يساهم في انتاجه عدد كبير من افراد المجتمع لا يقتصر فقط على من يعملون في داخل الوحدة الانتاجية وانما يمتد ليشمل افراد في نشاطات اقتصادية اخرى . فبينما كان من المتصور اسناد القمح الذى ينتجه فلاح (وأفراد عائلته) يهدف الى الاشباع المباشر لحاجاته ويعمل مستخدما أدوات بدائية ، بينما كان من المتصور اسناد هذا الناتج الى عمل هذا الفلاح ، لم يعد من الممكن اسناد انتاج ساعة يد مثلا الى عمل شخص معين بالذات ، اذ هى نتاج عمل عدد كبير من الأفراد ليس فقط في داخل المصنع الذى ينتج ساعات اليد وانما كذلك في المصنع الذى ينتج الالات اللازمة لانتاج ساعات اليد والمصنع الذى ينتج الصلب والمنجم الذى ينتج الحديد ، والوحدات التي تقوم بالخدمات اللازمة للانتاج في كل مرحلة من هذه المراحل ، من خدمات صيانة ونقل وتزويد بالقوة المحركة ... الى غير ذلك .

عندما كان من الممكن اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين كان من المتصور أن يختص هذا الشخص بناتج عمله اختصاصا فرديا . من الوقت الذى يستحيل فيه اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين بالذات ، نظرا للازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج ، ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج (بعد أن وصلت الى مستوى كيفي معين) وبين الاختصاص الفردى بناتج هذه العملية أو بجزء كبير من ناتجها ، وهو اختصاص يتم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . من هنا ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي أصبحت تلعب دورا يستحيل قيام الانتاج في غيابه . بناء عليه ، ومع وصول الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج الى هذا الحد يصبح من الضرورى ان يختص بالناتج كافة العاملين ، الأمر الذى لا يتم الا على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . ومن هنا جاءت ضرورة الملكية الجماعية اذا أريد للعملية الاقتصادية ان تتطور بمعدلات تتفق مع ما وصل اليه المجتمع الانسانى من معرفة علمية وتكنولوجية . ومن ثم يؤدى ترك التناقض دون حل الى الحد من معدل تطور العملية الاقتصادية ، كما هو الحال بالنسبة للاتجاه الانخفاضي لمعدلات نمو الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة .

هذا وقد شهدت طريقة الانتاج الرأسمالية الاتجاه نحو بعض أشكال غير فردية ، كما هو الحال ، بالنسبة لملكية الشركات المساهمة وملكية الدولة الرأسمالية المعاصرة . الا أن تملك

الدولة الرأسمالية المعاصرة لوسائل الانتاج ، يحل هذا التناقض وان كان يزودنا بالوسيلة الشكلية التي تمكننا من الوصول الى حل له . ليس هنا بطبيعة الحال مجال دراسة طبيعة ملكية الدولة الرأسمالية وسنكتفي بأن نبين اختصارا لماذا لا تحل هذه الملكية التناقض الذى يخلصنا من الكلام عنه .

يرجع ذلك أساسا الى الطبيعة الاجتماعية السياسية للدولة . فالدولة كتنظيم اجتماعي - أى كشكل لتنظيم العلاقة بن الحاكمين والمحكومين - ليست جهازا محايدا فوق الافراد والطبقات ، وانما هى في الأساس جهاز تستخدمه الطبقة أو الطبقات الاجتماعية المسيطرة لضمان سيطرتها على الطبقات الأخرى ، وهو ضمان يتم عن طريق حماية مصالح الطبقات الحاكمة وفرض اراداتها . في التكوين الاجتماعى الرأسمالى تكون الدولة هى الأخرى ذات طبيعة رأسمالية تخدم في المقام الأول النشاط الفردى القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . يترتب على هذه الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة :

* أن يكون الأصل هو النشاط الفردى ويكون قطاع الدولة قاصرا على أنواع محددة من الوحدات الاقتصادية فهو يحتوى المشروعات التي تزود النشاط الاقتصادى بالخدمات الأساسية كالمشروعات التي تقوم بخدمة النقل والمواصلات أو التزويد بالكهرباء والغاز والمياه . كما يحتوى بعض المشروعات نظرا للظروف الخاصة التي كانت تعمل فيها مما جعلها تعاني من انخفاض مستمر في معدل النمو (كصناعة الفحم في انجلترا) . كما أنه يحتوى بعض المشروعات التي تلعب دورا استراتيجيا في اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للبنوك المركزية . هذا وقد تم ادخال بعض المشروعات الفردية في قطاع الدولة لأسباب سياسية (كما هو الحال بالنسبة لمصانع سيارات رينو في فرنسا) . على هذا النحو يكون حجم قطاع الدولة محدودا سواء بالنسبة لما تحت تصرفه من موارد انتاجية مادية أو لعدد العاملين به[1] .

* أن الدور الذى يقوم به قطاع الدولة في الحياة الاقتصادية يكون دورا تابعا يتمثل أساسا في القيام بدور تكميلي للدور الذى يقوم به قطاع النشاط الخاص عن طريق القيام بخدمات أساسية للنشاط الاقتصادى الفردى يلزم معها - لزيادة أرباحية هذا الأخير - تقديم

(١) ما دام الأصل هو النشاط الخاص القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فان نقل الملكية من الأفراد الى الدولة لا يمكن أن يكون الا بعوض اذ في نقلها بلا عوض الغاء لجوهر الملكية الفردية وهو ما يتناقض مع الأسس الجوهرية للتكوين الاجتماعى الرأسمالى . فالتأميم بعوض يمكن الأفراد في تغيير محل الملكية الخاصة من منجم للفحم مثلا الى شيء آخر ككمية من النقود أو السندات . بل وقد حدث في بعض الأحيان أن كان من التعويض أكبر من القيمة الفعلية للمنشآت المؤممة (كما كان الحال عندما تم تأميم السكك الحديدية في بريطانيا) .

بمستويات أثمان منخفضة ، وبالتالي تقدم الدولة هذه الخدمات عادة بأثمان لا تزيد بل تقل ، أي قد تكون في بعض الأحيان أقل من نفقات انتاجها ، في حالة ما اذا كانت ايرادات المرفق أقل من نفقاته يغطي العجز من ايرادات الدولة أي من الضرائب أساسا (وخاصة الضرائب غير المباشرة التي يتحمل معظمها جماهير الشعب)[١] .

يترتب على ذلك أن وجود ملكية الدولة الرأسمالية لوسائل الانتاج تكون قطاعا للدولة ، الذي تم في الدول الرأسمالية المعاصرة عن طريق التأميم في الفترة التي بدأت في ثلاثينات القرن الحالي والتي تميزت بالأزمات الاقتصادية والسياسية الحادة ، وان كان يغير من الشكل القانوني للملكية (اذ تنتقل من الأفراد الى الدولة عن طريق التأميم) الا أنه لا يؤدي الى تغيير في طبيعة علاقات الانتاج السائدة في المجتمع . فالنشاط الغالب هو النشاط الخاص حيث علاقات الانتاج مرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . بل أن علاقات الانتاج في داخل قطاع الدولة لا يطرأ عليها التغيير بعد التأميم (فالشركة المؤممة تدار على أسس رأسمالية تسعى الى تحقيق أقصى ربح نقدي كقاعدة عامة ، ووضع العاملين فيها يخضع لعقود العمل الجماعية السائدة في الصناعة التي تشتغل بها الشركة المؤممة ، أي أن وضعهم لا يختلف عن وضع العاملين في المشروعات الخاصة التي تعمل في نفس الصناعة . ومن ثم يخضع تحديد الأجور لنفس الأسس والتي تجعل الالتجاء الى الاضراب سلاحا يستخدمه العاملون) .

بناء عليه لا يحل التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين الاختصاص الفردي بنتاج هذه العملية أو بالجزء الأكبر منه الا في ظل التكوين الاجتماعي الاشتراكي عندما تتغير الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة ونكون بصدد الدولة الاشتراكية . فيصبح الأصل العام هو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الأمر الذي يعني تغييرا في طبيعة علاقات الانتاج السائدة . هذا التغيير يتم عن طريق التأميم الذي تقوم به الدولة الاشتراكية والذي يعني احلال جديد للملكية محل شكل آخر وليس مجرد تغيير في محل الملكية كما هو الحال بالنسبة للتأميم الذي تقوم به الدولة الرأسمالية . فاذا ما تأكدت الطبيعة الاشتراكية للدولة بفضل تملكها لوسائل الانتاج عن طريق التأميم كخطوة الأولى لقيام علاقات انتاج ترتكز على ملكية المجتمع لوسائل الانتاج تمثل الخطوة الأولى اذ أن هناك فرق بين التأميم الذي تقوم به الدولة الاشتراكية وبين ملكية المجتمع لوسائل الانتاج . الأول يعني تغييرا في الشكل القانوني

---

(١) كثيرا ما تقوم سياسة تحديد الأثمان في المشروعات المملوكة للدولة على التمييز بين المستهلك النهائي والمشروعات الانتاجية والتجارية . يقتضي هذا التمييز تبيع السلعة أو الخدمة للمستهلك النهائي بثمن مرتفع وتبيع للمشروعات الفردية الانتاجية والتجارية بثمن منخفض قد لا يغطي نفقة انتاج السلعة أو الخدمة .

للملكية . **أما الثانية فتعني سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج** على نحو يمكن من استخدام الموارد الانتاجية استخداما يحقق مصلحة غالبية أفراد المجتمع وهو أمر لا يتم الا :

* بقيام المنتجين المباشرين بدور ايجابي في تحديد أهداف النشاط الاقتصادى والاجتماعى وكذلك في تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف . أى كيفية استخدام وسائل الانتاج على نحو يحقق هذه الأهداف .

* أن يكون للمنتجين المباشرين الكلمة في اتخاذ قرارات تسيير الوحدات الانتاجية .

* أن يكون للمنتجين المباشرين رقابة فعلية على استخدام الموارد الانتاجية .

* أن يترتب على استخدام هذه الموارد تحقيق مصلحة غالبية أفراد المجتمع ان لم يكن جميعهم ، على ألا ينظر الى هذه المصلحة في الفترة القصيرة فقط وانما في الفترة الطويلة كذلك . وهذه المصلحة يعكسها نمط توزيع الناتج الاجتماعى بين المنتجين المباشرين .

الفرق بين التأميم وملكية المجتمع هو في الواقع الفرق بين السلطة القانونية التي تخولها الملكية وبين القدرة الفعلية على استخدام المجتمع لوسائل الانتاج والمنتجات استخداما فعالا وعلى نحو كفء . ووجود الأولى (أى السلطة القانونية) لدى الدولة لا يعني بالحتم تمتع المجتمع بالثانية (أى بالقدرة الفعلية) . فملكية الدولة لا تعني بالحتم سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج (على النحو الذى رأيناه) وانما قد تصطحب بسيطرة فرد أو مجموعة من الافراد . لتوضيح ذلك نضرب مثلا بملكية الأرض في الاتحاد السوفييتي : فرغم أن تأميم الأرض (أى ملكية الدولة للأرض) قد تم منذ ثورة ١٩١٧ فان استغلال الارض - أى الاستخدام الفعلى لقوى الانتاج في الزراعة - ظل قاصرا أساسا على أفراد الفلاحين حتي أواخر العشرينات من القرن الحالى . كما أنه لا يزال هناك بعض المساحات يستغلها أعضاء المزارع الجماعية على وجه الاستقلال رغم ملكية الدولة لها . كما أن الفرق بين التأميم وملكية المجتمع يتضح من الصعوبات التي يقابلها تنفيذ الخطة حتي في داخل قطاع الدولة نفسه ، وهى صعوبات تشتد حدتها عندما تكون السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج لمجموعة تتعارض مصالحها مع مصالح المنتجين المباشرين (الواقع ان صعوبات تنفيذ الخطة في داخل قطاع الدولة قد تنشأ عن عيوب في تنظيم هذا القطاع أو عيوب في تحضير الخطة ، أو نتيجة لأن درجة سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج لا زالت محدودة) .

بناء عليه نجد أن التأميم - أى نقل ملكية وسائل الانتاج الى الدولة - يمكن أن يتم - وعادة ما يتم - في فترة زمنية وجيزة ، أما ملكية المجتمع لوسائل الانتاج - أى السيطرة الفعلية

على وسائل الانتاج على نحو يمكن من استخدامها بكفاءة لمصلحة كافة أفراد المجتمع - يتحقق تدريجيا من خلال عملية تاريخية تختلف من مجتمع لآخر وفقا للظروف الاجتماعية والسياسية لذلك المجتمع ، الأمر الذي يؤدي الى اختلاف بين المجتمعات الاشتراكية في معدل تحقيق السيطرة الاجتماعية على وسائل الانتاج المختلفة في المجتمع الواحد وهو ما ينعكس في أشكال مختلفة من الملكية الاشتراكية (ملكية الدولة الاشتراكية ، الملكية التعاونية) .

بهذا يمكن التأميم أو ملكية الدولة الاشتراكية من توجيه قوى الانتاج لبناء أساس المجتمع الاشتراكي ، وهو على هذا النحو شرط أساسي لامكانية القيام بالتخطيط ، أي شرط سابق لهذه الامكانية ، كما سنرى فيما بعد . ولكنه ليس الا خطوة في سبيل سيطرة المجتمع على قوى الانتاج وهي سيطرة تتحقق تدريجيا من خلال عملية تاريخية ويؤدي تحقيقها الى أن تصبح جوهر التخطيط . وعليه يكون بناء المجتمع الاشتراكي عملية تاريخية في خلالها يبدأ التخطيط كتوجيه اجتماعي لقوى الانتاج ليصبح ذا سيطرة اجتماعية عليها .

على هذا النحو يتضح أن علاقات الانتاج الاشتراكي تدور حول ملكية الجماعة لوسائل الانتاج التي تكف عن تكون رأس مال ، أي أنها تكف عن أن تكون محلا لعلاقة اجتماعية تمكن فئة من الحصول على جزء من الفائض الاجتماعي الصافي لمجرد ملكيتها لهذه الوسائل . وتعود لتصبح مجرد وسائل انتاج أي أدوات للعمل ومواد موضوع العمل .

هذه الطبيعة الجماعية الملكية وسائل الانتاج تعطينا نمطا لتوزيع الناتج الاجتماعي الصافي بين من ساهموا في انتاجه يختلف عن النمط الذي هو من طبيعة الانتاج الرأسمالي ، فهي تمكن من قيام الانتاج وتوزيع الناتج على نحو يشبع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع .

٢ - الاقتصاد الاشتراكي يهدف الى أشباع الحاجات الاجتماعية

تتميز طريقة الانتاج الاشتراكية بأن الانتاج يتم فيها بقصد اشباع الحاجات وليس بقصد تحقيق أقصي ربح (سنرى فيما بعد أن الربح وان كان قد كف عن أن يكون الهدف من الانتاج من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج الا أنه يظل معيارا للحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية) . رأينا كيف يترتب على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ان يكون الهدف الأساسي من قيام المشروعات الرأسمالية بالانتاج هو تحقيق اقصي ربح نقدي . على هذا النحو يتحدد الهدف الذي تسخر لتحقيقه القوى الانتاجية للمجتمع الرأسمالي ، كما تتحدد أفضل وسائل تحقيق هذا الهدف . فالانتاج وان كان يؤدي في النهاية الى اشباع الحاجات الا أنه لا يعني الا بالحاجات التي يمكن ترجمتها الى قدرة شرائية تمثل طلبا على السلع المنتجة ،

طلبا يمكن المنتج من تحقيق ما سعى اليه من ربح نقدى . أما الحاجات التي لا يمكن ترجمتها الى قدرة شرائية فلا اشباع لها فردية كانت أو اجتماعية وأيا كانت درجة الحاح هذه الحاجات . في هذه الحالة يقال أن الانتاج انما يكيف نفسه وفقا لطلب السوق ، وهو طلب يتحدد - لحد كبير - وفقا لامكانيات الأفراد وما يحصلون عليه من نصيب في الناتج الاجتماعي الصافي . فاذا ما توافر هذا الطلب استجاب الانتاج الى الحاجة التي تكمن وراءه يستوى في ذلك أن تكون امكانيات المجتمع قادرة على تمكين الغالبية من أفراده من اشباع مثل هذه الحاجة أم لا . هذا بالنسبة للهدف من الانتاج الرأسمالى .

أما الملكية الجماعية لوسائل الانتاج فيترتب عليها ان يصبح الهدف من الانتاج هو اشباع الحاجات ، والحاجات الاجتماعية ، والاجتماعية بمعني أن الانتاج يوجه لاشباع الحاجات التي تمكن ظروف المجتمع (الموارد الطبيعية التي تحت تصرفه ، القوة العاملة ومستواها الفني ، وسائل الانتاج المتراكمة أو باختصار مستوى التطور للقوى الانتاجية) من اشباعها لغالبية أفراد المجتمع في فترة زمنية معينة . فاعتبار الحاجة اجتماعية بهذا المعني يحدد اذن بمستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع ، وبالتالى مدى قدرتها على اشباع حاجة دون أخرى لأفراد الجماعة . ففي المجتمعات التي لم يسمح مستوى تطور القوى الانتاجية فيها باشباع الحاجات الضرورية (مستوى معين من المعيشة فيما يتعلق بالمأكل والملبس والمسكن ... الخ) لغالبية الأفراد لا تعد الحاجة الى عربة خاصة مثلا حاجة اجتماعية بالمعني الذى قدمناه وانما هي حاجة فردية تشبع عن طريق انتاج يكيف نفسه وفقا للطلب الفردى (الحاجة المترجمة الى قدرة شرائية من جانب بعض الأفراد) وليس وفقا للحاجات الاجتماعية .الأصل في الانتاج الاشتراكي أنه أنتاج يتكيف وفقا للحاجات الاجتماعية .

فاذا كان الانتاج الاشتراكي يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية فان تحديد الحاجات الاجتماعية الواجب اشباعها في فترة زمنية (تغطيها الخطة القومية) يعتبر من أهم مشكلات التخطيط ، اذ يستلزم التوفيق بين احتياجات المجتمع في الزمن القصير واحتياجات تطوره في الزمن الطويل في الوقت الذى تتعدد فيه الحاجات الاجتماعية تعددا لا تستطيع معه الموارد المحدودة اشباعها كلها في نفس الوقت . بناء عليه اذا ما تم التوفيق بين احتياجات الحاضر والمستقبل ترتب الحاجات الاجتماعية التي سيجرى اشباعها ترتيبا يتضمن أسبقية البعض منها على البعض الآخر ، أى أنها ترتب ترتيبا هرميا يحقق لبعض الحاجات أولوية في الاشباع بالنسبة للبعض الآخر .

اذا كان الاقتصاد الاشتراكي يقوم أساسا على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ترتب على ذلك أن الهدف من الانتاج أصبح اشباع الحاجات الاجتماعية فان أداء الاقتصاد الاشتراكي

لتحقيق الهدف لا يكون عن طريق العمل التلقائي لقوى السوق وانما عن طريق التخطيط .
من هنا جاءت الخاصية الجوهرية التالية للعملية الاقتصادية الاشتراكية .

٣ - الاقتصاد الاشتراكي اقتصاد مخطط :

التخطيط الاقتصادى هو الذى يحدد شروط الانتاج وتجدده في الفترات الزمنية المتعاقبة . ما الذى يقصد بالتخطيط الاقتصادى ؟ هل كانت عملية الانتاج عملية مخططة في كل مراحلها التاريخية ، أى في ظل الأشكال المختلفة للتكوينات الاجتماعية التي مر بها التطور البشرى ؟ اذا كان الجهد الذى يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الأخرى في أنه مجهود واع ، يعني مقدما نتيجة الجهد ويعرف الوسيلة التي توصله اليها ، هل يعني ذلك أن التخطيط الاقتصادى كظاهرة سائدة كان موجودا منذ فجر التطور الانساني ؟

سنحاول فيما يلى - عن طريق التعرف على مفهوم التخطيط الاقتصادى - ايضاح أن الاجابة على هذين السؤالين الأخيرين لا يمكن أن تكون بالايجاب ، وأن التخطيط الاقتصادى كمحدد لشروط الانتاج الاجتماعى وتجدده في الفترات الزمنية المتعاقبة وان كان يجد أساسه في الحقيقة التي مؤداها أن الانسان حيوان واع ويرتبط بمحاولات تحقيق الرشادة الاقتصادية التي كانت محلا لتطور مستمر في ظل التكوين الاجتماعى الرأسمالى (على النحو الذى سنراه بعد لحظات) الا أنه لا يصبح ميكانزم الحركة للعملية الاقتصادية الا في ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى .

قلنا أن المجهود الانساني مجهود واع ، كل نشاط يقوم به الانسان نشاط هادف موجه نحو تحقيق غرض معين . لتحقيق هذا الهدف ، للوصول الى نتيجة يتصورها مقدما - يتبع الانسان الوسيلة المناسبة . قلنا كذلك ان الهدف العام من القيام بالنشاط الاقتصادى هو اشباع الحاجات . والحاجات اللازم اشباعها هى نتاج لمجموع ظروف الحياة في مجتمع ما . تحديد هذه الحاجات يحدد في نفس الوقت الغايات التي تقصد من وراء القيام بالنشاط الاقتصادى في هذا المجتمع المعين ، وهى غايات تستقر عن طريق العادة والأخلاق الاجتماعية ، ويقرها الدين ويحميها التشريع في بعض الأحيان . ان صدق ذلك بالنسبة لتحديد الغايات من النشاط الاقتصادى في كل التكوينات الاجتماعية التي مرت بها البشرية في تطورها حتى الآن فان الأمر يختلف بالنسبة لاختيار مجموعة وسائل تحقيق هذه الغايات من تكوين اجتماعى الى آخر . من وجهة النظر هذه يمكن التفرقة بين المجتمعات السابقة على التكوين الاجتماعى الرأسمالى حيث تتحدد وسائل تحقيق الغايات الاقتصادية عن طريق

مايمكن ان يسمى « بالاختيار الطبيعى[٣] » وبين التكوين الاجتماعى الرأسمالى حيث تتحدد وسائل تحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق « الاختيار الرشيد »[٤] .

في المجتمعات السابقة على الرأسمالية كانت وسائل تحقيق الأهداف الاقتصادية تكتشف وتستقر عن طريق التجربة الجماعية التي تتكون أثناء عملية العمل الاجتماعي . هذه التجربة تكتشف الوسائل وتقدر مدى فعاليتها ثم تحتفظ بالوسائل التي تثبت فعاليتها وتلفظ ما عداها . على هذا النحو تتم عملية « اختيار طبيعى » لوسائل تحقيق الغايات الاقتصادية ويتشكل تكنيك النشاط الانتاجى . فاذا ما تحددت غايات النشاط الاقتصادى في مجتمع معين وتحددت معها الوسائل أو التكنيك الذى يقابلها انتقلت هذه الغايات والتكنيك اللازم لتحقيقها عبر الأجيال - عن طريق التقاليد - اذ يعتنق كل جيل جديد الغايات الاقتصادية التي يهدف النشاط الاقتصادى الى الوصول اليها وكذلك وسائل تحقيقها كما تورثت من الجيل السابق عليه . على هذا النحو يسعى النشاط الاقتصادى لجيل يعيش في مجتمع معين لتحقيق غايات استقرت بفضل التقاليد الاجتماعية بالاستعانة بوسائل انتقلت اليه هى الأخرى عبر التقاليد الاجتماعية دون تحليل رشيد لهذه الوسائل أو تلك الغايات .

أما في ظل الرأسمالية فان الهدف من النشاط الاقتصادى يصبح أساسا تحقيق الكسب النقدى ، وينعكس ذلك في مجال الانتاج بالسعى الى تحقيق أقصى ربح نقدى . الوسائل التي تتبعها الوحدات الانتاجية ، وهى وحدات فردية ، لم تعد تتحدد وفقا للتقاليد وانما تتحدد وفقا لاختيار رشيد يهدف الى التعرف على الوسيلة التي تحقق **أقصى نتيجة بأقل تكلفة . هنا تظهر أول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية**[٥] .

ومؤدى هذا المبدأ هو تخير الوسيلة (من بين الوسائل المتعددة) التي تؤدى بالفرد الى تحقيق أقصى نتيجة بأقل تكلفة . فاذا ما تحددت التكلفة تكون الوسيلة المحققة للرشادة الاقتصادية هى تلك التي تعطينا أقصى نتيجة ، واذا ما تحددت النتيجة تكون هذه الوسيلة هى تلك التي ينجم عن اتباعها اقل تكلفة ، فالأمر يتعلق هنا باختيار لغاية معينة ثم اختيار الوسيلة التي تحقق هذه الغاية بأقل تكلفة ممكنة ، أى يتعلق بخطة ، اذ جوهر الخطة هو

---

(٣) Natural selection

(٤) Rational selection ، أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسى ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ، الباب الخامس .

(٥) Economic rationality; rationalité économique. استخدم هذا الاصطلاح في اللغة العربية المرة الأولى في المحاضرات التي ألقيناها على طلبة السنة الأولى لكلية الحقوق بالاسكندرية في العام الجامعى ١٩٦٥/٦٤ وذلك للتفرقة بين الرشادة الاقتصادية وترشيد rationalisation النشاط الاقتصادى . وكذلك بين صفة الرشيد Rational

[illegible] وسيلة تحقيق هذا الهدف. وتكون الخطة اقتصادية اذا ما تعلقت بالنشاط الاقتصادي ، أي ذلك النشاط الخاص بانتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة افراد المجتمع .

ولكن هل من الممكن ان نعتبر أي خطة تتعلق بنشاطات اقتصادية خطة بالمعني الذي أصبح فيه اصطلاح الخطة ملازما للتخطيط الاقتصادي بالمعني الذي اصبح لهذا الأخير في مجال التفرقة بين اقتصاديات مخططة واقتصاديات عمل عن طريق العمل التلقائي لقوى السوق ؟ لكي يمكن اعتبار الخطة كذلك أي خطة تتعلق باقتصاد يأخذ صفة الاقتصاد المخطط يتعين أن تكون الخطة محتوية لكل الحياة الاقتصادية للجماعة أو على الأقل للقطاعات التي تلعب الدور الاستراتيجي في حياة الجماعة الاقتصادية . يزيد على ذلك أن وجود الخطة لا يكفي لاعتبار الاقتصاد مخططا ، فقد يتم تحضير الخطة على غير أساس من الواقع أو على أساس خاطيء فلا يكون لها حظ من التنفيذ العملي . وكذلك الحال في حالة عدم تنفيذ الخطة (التي قد تكون سليمة في ذاتها) لعدم توافر الشروط التنظيمية اللازمة لقيام عملية التخطيط . في هاتين الحالتين توجد الخطة ولكن الاقتصاد القومي لا يسير وفقا لها ويظل يسير سيرا تلقائيا غير مخطط .

لايضاح ذلك سنقوم بالتفرقة بين أنواع مختلفة للخطة الاقتصادية بالمعني الواسع وهو المعني الذي يغطي كافة محاولات تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية في ظل التكوين الاجتماعي الرأسمالي وبين الخطة الاقتصادية بالمعني الذي أصبح ملازما للاقتصاديات المخططة أي الاقتصاديات التي تسود فيها طريقة الانتاج الاشتراكية . عن طريق التعرف على الأنواع المختلفة للخطة بالمعني الواسع واستبعادها الواحدة بعد الأخرى نصلْ الى الخطة الاقتصادية بالمعني الدقيق ، أي بالمعني الذي أصبح له مفهوما اصطلاحيا يرتبط بالاقتصاديات الاشتراكية .

الأنواع المختلفة للخطة الاقتصادية بالمعني الواسع :

يمكن تعريف الخطة بالمعني الواسع بأنها السيطرة المتعمدة - أو محاولة السيطرة - لوحدة تنظيمية أو لمجموعة ما على قوى اقتصادية بقصد تحقيق هدف - أو الاستمرار في محاولة تحقيق هدف - يعد في لحظة زمنية معينة هدفا وفقا لحجم الوحدة الاجتماعية التي تقوم باعداد الخطة ومحاولة تنفيذها ، أي وفقا للنطاق الذي تتخذ في حدوده القرارات الخاصة المتعلقة بالقوى الاقتصادية [illegible] ، ووفقا لهذا المعيار يمكن تمييز :

الخطة الاقتصادية الفردية :

الفرد ، أو العائلة ، في محاولته لتنظيم حياته في حدود امكانياته المحدودة بقصد تحقيق أقصى اشباع يقوم بوضع نوع من الخطة تهدف الى استخدام الموارد المحدودة لتحقيق الهدف المنشود .

الخطة الاقتصادية للمشروع :

القيام بخطة اقتصادية بالمعنى الواسع هو شرط استمرار وبقاء المشروع الفردى في ظل الانتاج الرأسمالي ، في هذا المشروع نجد أول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية . فالمنظم يحاول بطريقة مقدمة[٦] في ظل ظروف السوق - وتوقعاته بالنسبة لها - أن يستخدم الموارد التي تحت تصرفه المباشر على نحو يحقق له هدفه وهو تحقيق أقصى ربح أو أقل خسارة ترقبا لربح يأتي فيا بعد . في ظل المنافسة الكاملة يقوم كل مشروع - في محاولته لتحقيق أقصى ربح - بالنتاج وفقا لخطة مرسومة مقدما ومبنية على توقعاته الخاصة بامكانيات البيع . هذا النوع من الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع هو ما يعرف باصطلاح الادارة العلمية للمشروع[٧] . هذا في الوقت الذى تحكم فيه العملية الانتاجية بأكملها بميكانزم الأثمان ، بقوى السوق التي تنظم عملية الانتاج بصفة لاحقة[٨] . بمعنى آخر بينما يتميز الوضع بنوع من التنظيم المقدم في داخل الوحدة الانتاجية يكون تنظيم عملية الانتاج الاجتماعى تنظيما لاحقا ، اذا توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة يتم على نحو تلقائي لا تظهر نتيجته - المواتية أو غير المواتية من وجهة نظر المجتمع بأكمله - الا في نهاية الفترة الانتاجية أى بعد أن يكون قد تم كل شيء بناء على آلاف القرارات الفردية التي يتخذها الأفراد . مع تطور شكل السوق على نحو الاحتكار أو منافسة القلة تحاول المشروعات الكبيرة التغلب على هذا التناقض بين هذين النوعين من التنظيم : تنظيم الانتاج في داخل الوحدة الانتاجية ، تنظيما يحقق نوعا من الرشادة الاقتصادية لأجزاء العملية الاقتصادية ، وتنظيم الانتاج على نطاق المجتمع تنظيما تلقائيا يحرم النظام في مجموعه من الرشادة الاقتصادية . ومن ثم تسعى هذه المشروعات - بهدف السيطرة على السوق - الى تخطيط الانتاج في الصناعة أو مجموعة الصناعات التي تسيطر عليها ، هذا يقودنا الى نوع آخر من أنواع الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع .

---

(٦) à priori

(٧) Scientific management

(٨) à posteriori

الخطة الاقتصادية لصناعة أو لمجموعة من الصناعات:

بواسطة هذه الخطة تحدد أهداف معينة للصناعة وهي ، العمل على عدم تقلب أثمان منتجاتها ، تنظيم العمالة والتخلص من التبديد الناتج من المنافسة بين الوحدات الانتاجية ، تحقيق وضع تنظيمي معين : ترست ، كارتل ، شركة قابضة ، وذلك للوصول الى أهداف معينة في الصناعة محل الاعتبار . هذا هو ما يطلق عليه **ترشيد الصناعة**[٩] . في محاولتها لتحقيق أهداف الترشيد هذه تميل الصناعات الى أن تتطور الى الشكل الاحتكارى (وذلك حتى تفيد من مزايا الانتاج الكبير ومن مزايا السطرة في السوق) . وكاحتكارية هي في وضع يمكنها من استغلال وحدات أخرى توجد في مركز اقتصادى أضعف . في حالات كهذه تثور المطالبة بمد الفكرة الأساسية للخطة الاقتصادى بالمعني الواسع حتي تشمل الاقتصاد بأكمله خالقة بذلك المجال الذى قد توجد فيه خطة اقتصادية بالمعني الضيق . لكى نصل الى هذه الخطة يتعين علينا ان نستعرض بعض أشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، اذ ليس كل تدخل للدولة في العمل الحر لقوى السوق من قبيل التخطيط الاقتصادى بالمعني الذى أصبح مرتبطا بطريقة أداء الاقتصاديات الاشتراكية .

الخطة الاقتصادية والصور المختلفة لتدخل الدولة :

هناك أولا ما يعرف اصطلاحا بتدخل الدولة[١٠] وهو ما يتضمن بعض التدخل المتعمد من جانب الدولة في عمل نظام السوق ولكنه لا يتضمن تخطيط النظام بأكمله . الجوهرى بالنسبة لهذه الصورة من تدخل الدولة أنها بينما تعدل من الشروط التي يعمل في ظلها نظام السوق في سبيل توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة ، فانها لا تزال تترك النتيجة النهائية غير محددة متوقفة على القرارات الفردية . الأمر هنا يستلزم تدخل الدولة تدخلا قد يكون متكررا ولكنه ليس منتظما . هذا النوع من التدخل يمكن اعتباره الشكل البدائي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، ومثاله حماية الدولة للصناعة الوليدة عن طريق محاولة جعل السوق المحلية خالصة لها والحيلولة دون قيام منافسة من الصناعات المتشابهة في الخارج الأقوى من الصناعة المحلية . تتم هذه الحماية عن طريق سياسة تجارية (فرض رسوم جمركية على الواردات من السلع المماثلة للسلع المنتجة محليا مثلا) تمنع أو تقيد من دخول سلعة منافسة الى اقليم الدولة . مثاله كذلك تدخل الدولة لحماية أوضاع معينة مكتسبة

---

(٩) The rationalisation of industry

(١٠) Interventionism.

بواسطة مشروعات احتكارية أو مشروعات في سوق تسوده منافسة القلة . عندما تكون اجراءات التدخل قد اتخذت لحماية مجموعة معينة من المنتجين أو المستهلكين قد يترتب على التدخل اقلال كفاءة الاقتصاد القومي لحساب هذه المجموعة .

هناك ثانيا ما يعرف اصطلاحا بتوجيه الدولة للاقتصاد القومي ، وهو يتضمن تدخلا منتظما من جانب الدولة يهدف الى توجيه الاقتصاد نحو غايات معينة يلزم على القائمين بالنشاطات الاقتصادية ، أى المشروعات الفردية ، تحقيقها دون أن تقوم الدولة بأن تحدد لهذه المشروعات الوسيلة أو الوسائل التي يتم عن طريق اتباعها تحقيق الغايات . هذه الصورة من تدخل الدولة تمثل نوعا من السياسة الاقتصادية المفصلة .

هذه الصور من تدخل الدولة لا تعد من قبيل الخطط الاقتصادية بالمعني الذى أصبح مرادفا للميكانزم الذى تعمل من خلاله الاقتصاديات الاشتراكية . اذ فضلا عن غياب الخصائص الأخرى التي تميز طريقة الانتاج الاشتراكية ، وهى انها طريقة للانتاج تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وتهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية ، فان تدخل الدولة يقتصر على تحديد أهداف تأمل الوصول اليها دون أن تحدد الوسائل التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف . حتي في الحالات التي تقوم فيها الدولة بتحديد بعض الوسائل فانها تترك النتيجة النهائية متوقفة على العمل التلقائي لقوى السوق ، الأمر الذى لا يضمن تنسيق النشاطات الاقتصادية المختلفة الذى هو من جوهر التخطيط الاقتصادى .

الخطة الاقتصادية بالمعني الضيق :

لم يبق الا ذلك النوع من تدخل الدولة الذى يتمثل في تدخل عضوى في الحياة الاقتصادية لا يهدف فقط الى ضمان سير معين للاقتصاد وانما الى تحقيق تغيير مستمر في هيكل الاقتصاد القومي . يتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل تهدف الى توزيع الموارد الانتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الاقتصاد القومي من تحقيق أهداف معينة تختلف وفقا لمرحلة التطور التي يمر بها هذا الاقتصاد ، على أن تنسق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك . تحديد الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه في هذا المجال يمثل الخطة الاقتصادية بالمعني الضيق ، أى بالمعني اللازم للاقتصاديات الاشتراكية . الأمر هنا يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية الجوهرية : أى المنتجات تنتج والكمية التي يتم انتاجها ، كيفية وزمان ومكان انتاجها ، مصير هذه المنتجات بعد انتاجها ، للاستعمال النهائي في الاستهلاك أو للاستعمال في الانتاج وفي أى فروع الانتاج .. الى غير ذلك من القرارات الواعية التي تتخذها السلطات القائمة على أساس

دراسة شاملة للامكانيات الاقتصادية للمجتمع . (سنرى بعد لحظات أن الأمر لا يمكن أن يتعلق بقرارات تحكمية اذ هذه ليست من التخطيط في شيء وان كانت التجربة العملية لا تستبعد اتخاذ مثل هذه القرارات) . لكي تتمكن هذه السلطات من اتخاذ مثل هذه القرارات يتعين أن يكون لها السيطرة الفعلية على ما تحت تصرف الجماعة من موارد وقدرات انتاجية . فالقدرة على التصرف هي أول متطلبات الخطة الاقتصادية بهذا المعنى في غياب الملكية الجماعية على الأقل للجزء الأهم من الموارد الانتاجية للجماعة مما يخلق التلازم بين **التخطيط الاقتصادى كظاهرة سائدة وبين التكوين الاجتماعى القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، أى التكوين الاجتماعى الاشتراكى** ؛ (سنرى بعد لحظات أن الأمر لا يحتم استبعاد وجود قطاع خاص للنشاط الاقتصادى على الأقل أثناء مرحلة انتقالية) .

على هذا النحو يمكننا اجمال القول بأن **الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق** ، أى بالمعنى الذى يقصد عند الكلام عن الخطة في الاقتصاديات الاشتراكية ، **ليست خطة تنبؤ** (بالمعنى الذى لهذا الاصطلاح في مجال تقرير السياسة الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية) ولكنها **خطة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص (في حالة وجود هذا الأخير) لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومى في مجموعة خلال فترة قادمة وانما تحدد كذلك الأعمال الاقتصادية الملموسة على نحو يضمن للعملية الاقتصادية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة** . جوهر الخطة الاقتصادية بهذا المعنى اذن :

* **أنها تأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلة للجماعة** اذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفا تسعى لتحقيقه ، أى تحدد للاقتصاد القومى في مجموعة غاية معينة ، وهو ما يعبر عنه عادة « بغائية التخطيط » .

* **انها تتضمن ترشيد استخدام موارد الجماعة** بطريقة تمكنها من تحقيق الهدف عن طريق ضمانها سير الاقتصاد سيرا خاليا من المتناقضات التي قد تعرقل عمله .

* **انها تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الانتاجية موضوع الخطة** .

* **أنها تحل السيطرة الاجتماعية محل القرارات الفردية** المتعلقة باستخدام تلك الموارد .

ومقتضى هذه الخصيصة أن تكون سيطرة الجماعة على مواردها الانتاجية كافية **لتمكينها من العمل على تحقيق هدفها** ، ولا يأتي ذلك الا بوجود قطاع اشتراكى يشغل من الاقتصاد حيزا يمكنه من أن يكون محور عملية الانتاج الاجتماعى .

تلك هى الخطة الاقتصادية بالمعنى الذى يلازم طريقة الانتاج والتي يمكن القول معها - اذا ما لقيت الخطة حظا من التنفيذ العملى - بأن الاقتصاد اقتصاد مخطط ولا يخضع للعمل التلقائي لقوى السوق . والخطة على هذا النحو هى وسيلة تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع .

التخطيط الاقتصادى وتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع :

نعرف أن المجهود الانساني ، العمل ، مجهود واع . كل نشاط فردى أو نشاط تقوم به مجموعة صغيرة هو نشاط هادف يسعى الى تحقيق نتيجة معينة يختار لها وسيلة ما . نعرف كذلك أن الوحدة الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالى (المشروع) تحدد لنفسها مقدما - في اثناء قيامها بالنشاط الانتاجي - هدفا تسعى الى الوصول اليه في خلال الفترة القادمة . وهى تتخير الوسيلة التي ينجم عن اتباعها تحقيق النتيجة بأقل تكلفة . مبدأ الرشادة الاقتصادية اذن هو الذى يحكم سلوك الوحدة الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالى . ولكن بينما النشاطات الاقتصادية الفردية نشاطات هادفة تسعى الى تحقيق نتائج متباينة محكومة في سعيها بمبدأ تحقيق أقصى نتيجة بأقل مجهود فان النتيجة العامة لمجموع هذه النشاطات - النتيجة على مستوى المجتمع - تتحقق من خلال النشاطات الفردية العديدة ، أى تتمثل نتيجة تفاعل العديد من النشاطات المختلفة والمتضاربة . النتيجة الاجتماعية اذن لم تكن نتاج تخير لأكفأ وسيلة للوصول الى هدف اجتماعى . بعبارة أخرى ، ولو أن كل قرار تتخذه الوحدة الانتاجية يصدر بوعى وتدبير من جانب المنتج وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا **أن النتيجة النهائية (لمجموع القرارات الفردية) تحدث تلقائيا دون أن تكون في حسبان أحد بطريقة متقدمة** واعية . بعبارة ثالثة ، بينما تجد نتيجة كل نشاط فردى رعاية مقدما فان النتيجة الاجتماعية تترك وشأنها لتكون محصلة النتائج المختلفة الناجمة عن النشاطات الاقتصادية المتضاربة ، فالنتيجة على مستوى المجتمع لا تلقى رعاية مقدمة . ففي مجال الانتاج مثلا بينما كل مشروع يرسم سياسته الانتاجية لتحقيق أقصى ربح في الفترة القادمة قد تأتي النتيجة في نهاية الفترة مخيبة لآمال جميع المنتجين ومحققة للمجتمع بأكمله ازمة اقتصادية تنعكس في تبديد للموارد الانتاجية للجماعة مع بقاء حاجات أفرادها دون اشباع . ومن ثم فتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الوحدة الانتاجية محدود بعدم استطاعة الجماعة بأكملها اخضاع نشاطها - الاقتصادى - أو عملية الانتاج الاجتماعى - لهذا المبدأ .

من الوقت الذى تصبح فيه النتيجة الاجتماعية لمختلف النشاطات الاقتصادية هدفا تعمل الجماعة على تحقيقه في خلال فترة زمنية مقبلة (وهذا الوقت يتحدد تاريخيا بوصول المجتمع البشرى الى مرحلة معينة من مراحل تطوره) وتتخير أكفأ الوسائل الموصلة لهذا الهدف نكون

بصدد محاولة المجتمع تحقيق الرشادة على نطاق المجتمع . يتم ذلك عن طريق التخطيط الاقتصادى .

ترشيد النشاط الاقتصادى للمجتمع بأكمله يستلزم أن تكون الغايات التي تسعى الوحدات الانتاجية المتعددة الى تحقيقها خاضعة لغاية تحتوى عملية الانتاج الاجتماعى في مجموعها . بعبارة أخرى ، تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومى (استخدام الموارد الانتاجية على نحو يحقق أكبر نتيجة ممكنة) يتطلب تنسيق نشاط الوحدات الانتاجية المختلفة على نحو يدمج غاياتها المختلفة في غاية عامة مشتركة توجه النشاط الاقتصادى للمجتمع في مجموعه . **هذا التنسيق هو جوهر التخطيط الاقتصادى .**

وقد راينا كيف أنه قد نشأت في ظل الانتاج الرأسمالى حاجة الى تخطى حدود الرشادة الاقتصادية الفردية ومحاولة تنسيق نشاطات مجموعات معينة من المشروعات الفردية الأمر الذى عرفناه تحت اصطلاح ترشيد الصناعة . وهى محاولات نشأت في مجال النشاطات التي تركز فيها رأس المال وتمركزت بالتالى عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بهذه النشاطات ، ثم زادت أهميتها مع قيام الدولة ببعض أنواع النشاط الاقتصادى . ولكن هذه المحاولات لتوسيع نطاق الرشادة الاقتصادية تصطدم بكون الموارد الانتاجية تحت سيطرة أفراد أو مجموعات متعددة - مملوكة ملكية خاصة لها تتضارب مصالحهم الأمر الذى يحول دون امكان وجود هدف واحد مشترك يخصص جميع الموارد الانتاجية لتحقيقه ، ويحول بالتالى دون توسيع نطاق الرشادة الاقتصادية حتى تشمل الاقتصاد القومى بأكمله .

أما في ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى فان الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تحول طبيعة الوحدة الانتاجية وتجعل منها وحدة اشتراكية (أو مشروعا اشتراكيا) . تحقيق أقصى ربح يكف عن أن يكون الهدف الأخير للوحدة الانتاجية . نشاط هذه الوحدة يخضع لغاية اجتماعية تعبر عنها خطة الاقتصاد القومى . هذه الخطة تعرف الغاية الاجتماعية بطريقة كمية تتمثل عادة في الوصول الى مستوى معين من الدخل القومى . كما تقرر الخطة الوسائل الرئيسية التي تخدم تحقيق تلك الغاية : كحجم وتوزيع الاستثمارات ، انتاج كل فرع من فروع الانتاج الصناعى والزراعى ، حجم العمالة ، توزيع الناتج الصافى ، الخ . كما تحدد الخطة الدور الذى يتعين أن تقوم به كل وحدة انتاجية في سبيل تحقيق تلك الغاية .

هذا ويتعين مراعاة أنه وان كان الربح لا يزال موجودا في الوحدة الانتاجية الاشتراكية **فان ذلك لا يعني أن يكون تحقيقه هو الهدف من اتخاذ قرارات الانتاج وانما تحقيق الفائض في داخل الوحدة الانتاجية يصبح وسيلة خاضعة للغاية الاجتماعية كما تعبر عنها الخطة**

الاقتصادية . فهذه الأخيرة هى التي تحدد استخدامات هذا الفائض ، فالفائض لا يذهب الى العاملين في المشروع ، وانما يخصص للاستخدامات التي تحقق الهدف الاجتماعي . فقد يخصص جزء لأداء خدمات يستفيد بها العاملون في الوحدة الانتاجية . كما قد يخصص جزء منه لتغطية بعض الاستثمارات في الوحدة الانتاجية . كما يذهب جزء كبير منه الى الدولة لاستخدامه في تمويل الاستثمارات التي يتم تقريرها على مستوى الاقتصاد القومى في مجموعه . **هنا يكون الربح عاملا منشطا في تحقيق الأعمال التي ترد في الخطة ووسيلة التحقق مما اذا كان سلوك الوحدة الانتاجية يتفق والرشادة الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد القومى** بأكمله . بعبارة أخرى ، **الربح في الوحدة الانتاجية الاشتراكية يكف عن أن يكون الهدف** من قيام هذه الوحدة بالانتاج **ويصبح معيار الحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية في عملها ،** أى في قيامها **بالدور اللازم لتحقيق الغاية الاجتماعية كما تترجمها خطة الاقتصاد القومى** . على هذا النحو تندمج أهداف النشاط الاقتصادى للوحدات الانتاجية المختلفة في هدف اجتماعى مشترك تعبر عنه الخطة التي تحتوى عملية الانتاج الاجتماعى في مجموعها . الوعى بذلك يحصننا ضد نوعين من الخطأ كثيرى الوقوع . الأول يقع فيه البعض عندما يرى أن في مجرد وجود الربح في المجتمع الاشتراكى دلالة على أن طبيعة الوحدة الانتاجية لا تختلف في ظل الانتاج الاشتراكى عنها في ظل الانتاج الرأسمالى اذ في ذلك اغفال للفرق بين الربح كهدف للانتاج تحصل عليه الفئة الاجتماعية المسيطرة قانونا وفعليا(أو فعليا فقط) على وسائل الانتاج وبين الربح كمعيار لكفاءة الوحدة الانتاجية في قيامها بدور في تحقيق غاية اجتماعية عبرت عنها خطة الاقتصاد القومى . النوع الثاني من الخطأ يقع فيه بعض آخر عندما يتوهم أن تحول الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية جماعية تضمن زوال الربح كهدف للانتاج وكمعيار لقياس كفاءة الوحدة الانتاجية . وزوال الربح بالصفة الأولى لا يعني زواله بالصفة الثانية ، كما رأينا .

ولكن اذا كان التخطيط الاقتصادى هو أداة المجتمع الاشتراكى في محاولته تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومى في مجموعه ، ومن وجهة نظر المجتمع بأكمله ، أى محاولة رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى مقدما وتخير أكفأ الوسائل لتحقيق تلك النتيجة ، فهل يعني ذلك أن التطور الاجتماعى لم تعد تحكمه القوانين الموضوعية ؟ الاجابة على هذا السؤال تدعونا الى الوقوف قليلا عند التخطيط الاقتصادى في علاقته بالقوانين الموضوعية التي تحكم التطور الاجتماعى .

التخطيط الاقتصادى والقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى :

نعرف أن العملية الاقتصادية تتمثل في مجموع النشاطات الاقتصادية لأفراد المجتمع في تكرارها المستمر . ونعرف أن هذه النشاطات تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الأفراد ، ونعرف كذلك أن القوانين الاقتصادية وان كانت مستقلة عن ارادة الأفراد فان طريقة ادائها ليست بالحتم كذلك[11] . من وجهة النظر هذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية استقلالا عن ارادة الانسان وقوانين اقتصادية تعمل بطريقة واعية . في الحالة الأولى . يقال أن العملية الاقتصادية عملية تلقائية أو عفوية حيث القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل عملا تلقائيا . فرغم أن كل نشاط اقتصادى فردى نشاط يسعى الى تحقيق هدف ما الا أن النتيجة الاجتماعية لمجموع النشاطات الفردية تتحقق - كما رأينا - تلقائيا . النتيجة الاجتماعية ثمرة النشاطات الفردية المتعددة ، فكل نشاط فردى قد ساهم في تحقيقها ، ولكنها نتيجة تحدث تلقائيا اذ لم تكن في حسبان أى من الأفراد عند قيامه بنشاطه الفردى محاولا تحقيق غاية معينة هى غاية فردية . فدور الأفراد - في قيامهم بالنشاطات الفردية المتعددة والتي قد تكون متضاربة - يقتصر على تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق نتيجة ما على نطاق المجتمع دون أن تكون هذه النتيجة قد حظيت بالرعاية مقدما . بهذه الطريقة التلقائية تعمل القوانين الاقتصادية في الاقتصاديات السابقة على الاقتصاد الاشتراكي المخطط. أما في الحالة الثانية فيقال ان العملية الاقتصادية عملية واعية، أو مخططة من حيث أن القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل بطريقة واعية، من سبيل الدراسة المفصلة للواقع الاجتماعى في حاضره وماضيه والتعرف على القوانين الموضوعية التي تحكم تطوره الاقتصادى والعمل مقدما - ومن وجهة نظر الاقتصاد القومى بأكمله - على خلق الشروط التي تحقق النتيجة الاجتماعية التي تتفق والظروف الموضوعية لتطور الاقتصاد . في هذه الحالة تكون بصدد وضع مشابه لاستخدام التكنيك الحديث لقوانين الطبيعة . فاكتشاف القانون الموضوعى الذى يحكم ظاهرة معينة ، أى اكتشاف العلاقة المنتظمة بين عناصر الظاهرة في تفاعلها ، بين شروط معينة والأثر المترتب على هذه الشروط ، ويمكننا من تهيئة الشروط كلما أردنا للنتيجة تحقيقا . بمعنى آخر ، هذا الاكتشاف يمكننا من اتخاذ هذه النتيجة كهدف والعمل على توفير الشروط اللازمة لتحقيقها كوسيلة للوصول اليها . فالأمر لا يتعلق اذن بازالة عمل القوانين الاقتصادية وانما بخلق الشروط التي تعمل في ظلها القوانين على نحو يجعل نتيجة عملها تتطابق مع ما قصده الأفراد في مجموعهم : النتيجة الجماعية

---

(١١) أنظر ما قلناه على الصفحات ٣٨ - ٤٠ .

للنشاطات الاقتصادية يمكن تصورها مقدما واتخاذها هدفا ثم تهيئة الشروط اللازمة للتوصل اليها . الرعاية المقدمة للنتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي ومحاولة تخير أكفأ الوسائل لتحقيقها عن طريق تنسيق جهود الوحدات الانتاجية المتعددة هما - كما رأينا - جوهر التخطيط الاشتراكي (١٢) .

على هذا النحو القول بأن العملية الاقتصادية عملية واعية أو مخططة يعني عملية تكون في خلالها طريقة عمل القوانين الاقتصادية الموضوعية واعية بالمعنى الذى انتهينا من شرحه . ومن ثم فهو لا يعني أن التطور قد كف عن أن يكون محكوما بقوانين موضوعية . اكتشاف هذه القوانين يمكن من معرفة اتجاه التطور ومن ثم العمل له مقدما ، لكي تتحقق النتائج اذا تهيأت شروط تحقيقها . يترتب على ذلك أن القرارات الاقتصادية المتعلقة بسير العملية الاقتصادية المخططة لا يمكن أن تكون قرارات تحكمية لا تستند على تفهم سليم للواقع الاقتصادي المراد تخطيطه . جزاء هذه القرارات في حالة اتخاذها هو انعدام فعاليتها انعداما يتركنا مع عملية اقتصادية تسير سيرها التلقائي .

التخطيط الاقتصادي والقطاع الخاص :

اعادة تنظيم المجتمع على نحو اشتراكي - وتخطيط العملية الاقتصادية بالتالي - مسألة اجتماعية سياسية . في حالة اختيار الجماعة بناء مجتمع اشتراكي لا يكون الانتقال الى هذا المجتمع فجائيا ، اذ عملية التغيير الجذرى للهيكل الاجتماعي عملية طويلة معقدة . فاذا ما كانت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة اشتراكية فان الانتقال يكون مؤكدا في خطواته التدريجية . في هذه الحالة يظل القطاع الخاص مباشرا لبعض النشاطات الاقتصادية على نحو يطول أو يقصر وفقا لظروف كل مجتمع وما ينتهى اليه الوضع السياسي والاجتماعي فيه . كل هذه أمور تتحدد على مستوى اجتماعي وسياسي وتخرج عن نطاق دراستنا هذه . والذى يهمنا في هذا المجال ما يأتي : في الحالة التي يوجد فيها قطاعان اشتراكي وخاص ما هى الشروط اللازمة من الناحية التنظيمية لكي نوفر - من الناحية الفنية - الحد الأدنى اللازم لامكانية تخطيط العملية الاقتصادية . اذ مما لا شك فيه أنه لكي يكون التخطيط فعالا يتعين تمكين هيئات التخطيط من أن تعامل من يدير كل وحدة انتاجية كمسئول عن وحدة تمثل

(١٢) القول بطريقة العمل الواعية للقوانين الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي المخطط ينسحب على قانون القيمة وقوانين المبادلة المرتبطة به ، أى القوانين التي تحكم علاقات الأثمان (بما في ذلك قانون العرض والطلب) مفهوم قانون القيمة والدور الذى يلعبه في الاقتصاد الاشتراكي المخطط والآثار التي تترتب على ذلك ، كل هذه مثلت - ولا تزال - موضوعا لمناقشات نظرية واسعة النطاق بين الاقتصاديين في المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات الغربية ولن نتعرض هنا لهذه المشكلات ، وانما ستلقى عناية خاصة في الجزء الثالث من هذا المؤلف .

جزءا من القطاع الاشتراكى ، الأمر الذى لا يتحقق في حالة ما اذا كانت الوحدة الانتاجية مملوكة ملكية خاصة أو واقعة تحت السيطرة الفعلية لفرد أو لمجموع الأفراد تتضارب مصلحتهم مع المصلحة العامة . من ناحية أخرى التخطيط الاقتصادى لا يمكن أن يقوم دون معرفة دقيقة بكيفية سير الجهاز الانتاجى في الجماعة ، ومن ثم كانت الاحصاءات المتعلقة بالموارد الانتاجية وبنفقات الانتاج والفائض وغير ذلك شرطا حيويا لتحضير الخطة . سيادة القواعد التي تحكم النشاط الفردى (بما فيها سرية الأعمال) في القطاع الخاص يجعل البيانات والاحصاءات أضأل من أن تمكن من اعداد خطة عامة .

وجود قطاعين للنشاط الاقتصادى يعني أن موارد الجماعة توزع من حيث السيطرة بين هذين القطاعين . اذا كان الهدف من التخطيط هو استخدام الموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة أكفأ استخدام ممكن فان ذلك يشمل الموارد الموجودة تحت سيطرة كل من القطاعين . هذا الهدف يتعين أن يترجم اذن في محاولة تطوير كل من القطاعين بصفة مطلقة على أن يكون معدل نمو القطاع الاشتراكى أسرع من معدل نمو القطاع الخاص . نمو القطاعين بصفة مطلقة يعني أن الموارد الموجودة تحت تصرف كل من القطاعين تستخدم استخداما يسهم في نمو الاقتصاد القومى ، ونمو القطاع الاشتراكى بمعدل أسرع من معدل نمو القطاع الخاص يسمح للأول بزيادة مستمرة في أهميته النسبية ، أى أهميته بالنسبة للقطاع الخاص ، الأمر الذى يزيد دوره الاستراتيجى في عملية التطور المخطط تأكيدا . لكى يكون تنفيذ هذه السياسة ممكنا ولكى نضمن عمل القطاع الخاص في اطار الخطة العامة للاقتصاد القومى يتعين أن يكون تنظيم الوضع بالنسبة للقطاعين قائما على الأسس الآتية :

١ ـ تحديد حجم القطاع الاشتراكى ، أى تحديد القدر من وسائل الانتاج المملوكة ملكية جماعية رهين باعتبارات ثلاث :

* **الاعتبار الأول** اعتبار اجتماعى سياسي مؤداه حرمان القومية السياسية المعادية (خارجية كانت أو دخلية) من سيطرتها الاقتصادية .

* **الاعتبار الثاني** متعلق بسيطره القطاع الاشتراكى على القدر من وسائل الانتاج الذى يمكنه من أن يلعب الدور الاستراتيجى في عملية الانتاج الاجتماعى في تطورها .

* **الاعتبار الثالث** يتمثل في انه فيما وراء القدر لكفالة الاعتبارين السابقين يكون التوسع في القطاع الاشتراكى مرهون بالقدرة على ادارة وحداته الانتاجية ادارة أكفأ . في غياب تلك القدرة قد يكون من الأفضل ـ من الناحية الفنية ـ البحث عن وسائل أخرى

تضمن أن يصب جزء أكبر من الفائض الاقتصادى الذى يخلق في القطاع الخاص في خزانة الدولة وأن يكون عمل هذا القطاع في اطار الخطة العامة للاقتصاد القومى .

أيا ما كان الأمر فالقطاع الاشتراكي يتعين أن يشمل الصناعات الرئيسية وخاصة الثقيلة والمشروعات التي تصب فيها مدخرات الجماعة كالبنوك ومؤسسات التأمين . على هذا النحو يمكن تعبئة المدخرات الصغيرة من ناحية وممارسة رقابة غير مباشرة على سير القطاع الخاص من ناحية أخرى ، اذ أن خدمات الصناعات الثقيلة والائتمان أساسية للنشاط الفردى .

٢ ـ اذا ما تحدد حجم القطاع الاشتراكي في وقت ما يتعين أن تحدد النشاطات التي يكون لكل من القطاعين العمل فيها مستقلا تحديدا واضح المعالم ، وأن تحدد الشروط التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حتى يتهيأ له جو يبعد به عن الاحجام والتردد .

٣ ـ ألا تكون كمية وسائل الانتاج التي يتملكها القطاع الخاص كبيرة بدرجة تخل بتوزيع متساو للدخول .

٤ ـ أن تسود المنافسة في القطاع الخاص ، ومقتضي ذلك الحيلولة بين المشروعات الفردية وقيام أى وضع احتكارى .

٥ ـ أن ترسم الخطة في جزئها المتعلق بالقطاع الخاص بالتعاون مع ممثلى رجال الأعمال (كاتحادات الصناعات والغرف التجارية) .

٦ ـ أن يخصص للقطاع الخاص نصيبا من موارد الجماعة .

٧ ـ أن تمارس سياسة أثمان تحقق رقابة فعالة على القطاع الخاص عن طريق تأثيرها على الأثمان والأجور والأرباح . ويسهل تنفيذ هذه السياسة عندما تكون تجارة الجملة الداخلية ضمن القطاع الاشتراكي . ويمكن تكملة سياسة الثمن هذه باتباع نوع من التمييز في منح الائتمان للمشروعات الفردية يؤدى الى تشجيع انشاء المشروعات التي يكون في انشائها ضمان أكبر لتحقيق أهداف الخطة .

٨ ـ قد يكون في قيام المشروعات المختلطة تحقيق لرقابة الدولة على رأس المال الفردى .

تلك هي الاعتبارات التي يتعين أخذها في الحسبان والتوصل الى حل ازاء كل منها اذا رؤى الاحتفاظ بجزء من القوى الانتاجية تحت سيطرة القطاع الخاص في مجتمع اشتراكى . **قيام تنظيم الاقتصاد على هذه الأسس يمثل حدا أدني يمكن من تخطيط عملية الانتاج الاجتماعى لتطويرها .**

على هذا النحو يتحدد مفهوم التخطيط الإقتصادى . مفهوم ذلك لا يرجع الى حالات وجود الخطة الاقتصادية التي ترسم في داخل وحدة انتاجية أو في داخل صناعة أو حتى مجموعة من الصناعات في اقتصاد يسير من خلال العمل التلقائي لقوى السوق . وهو يستبعد كذلك الصور المختلفة لتدخل الدولة التي لا ترتقي الى مرتبة تطوير الاقتصاد القومى من خلال خطة عامة ملزم ^(١) هيئات الدولة والقطاع الخاص (في حالة وجوده) ، وهى خطة لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومى في مجموعه خلال فترة معينة قادمة ، وانما تحدد كذلك الأعمال الاقتصادية المادية على نحو يضمن للعملية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة . معيار استبعاد الصور المختلفة لتدخل الدولة التي لا ترتقي الى مرتبة التخطيط الاقتصادى بهذا المعنى هو انها تترك النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادى في مجموعه متوقفة على العمل التلقائي لقوى السوق . الهدف من التخطيط الاقتصادى هو تحقيق الرشادة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومى ، رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى للجماعة مقدما ، وتخير أكفأ الوسائل للتوصل اليها ، الأمر الذى لا يعني أن التطور الاقتصادى قد كف عن أن يكون محكوما بقوانين موضوعية وانما يعني أن طريقة عمل هذه القوانين - على الأقل الرئيسي منها - لم تعد تلقائية وانما اصبحت واعية . واذا كان التخطيط الاقتصادى يستلزم سيطرة الجماعة على القوى الانتاجية فان ذلك لا يحتم أن تكون سيطرة الجماعة شاملة لكافة القوى الانتاجية ، على الأقل في خلال مرحلة أولى من مراحل التطور للاقتصاد الاشتراكى . الا أنه اذا ارتأت الجماعة الأبقاء على بعض النشاط الخاص فالتخطيط الاقتصادى لعملية الانتاج الاجتماعى يستلزم تنظيما يضمن للقطاع الاشتراكى دورا استراتيجيا في عملية الانتاج وتوسعا بمعدل أعلى من معدل نمو النشاط الاقتصادى في داخل القطاع الخاص ، كما يضمن توسع هذا القطاع الأخير في داخل الاطار العام لخطة الاقتصاد القومى .

* * *

بهذا يتضح ارتباط التخطيط بشكل تاريخى لعملية الانتاج الاجتماعى ، كما تعرض في تكوين اجتماعى معين يتسع فيه نطاق العمل الواعى للأنسان كمحرك للتاريخ . ذلك هو التكوين الاجتماعى الاشتراكى . التطور الكمى نحو اقتصاد مخطط أخذ مكانا في التكوينات الاجتماعية السابقة على التكوين الاجتماعى الاشتراكى . ولكن مع توفر الشروط اللازمة تاريخيا لوجود هذا المجتمع الأخير ، ومع توافر هذه الشروط فقط ، يمكن القول بأننا بصدد اقتصاد مخطط ، بصدد محاولة المجتمع تحقيق الرشادة الاقتصادية على نحو يحتوى عملية الانتاج الاجتماعى في سيرها التاريخى ، بصدد إقتصاد لا تتوقف فيه النتيجة النهائية على

العمل التلقائي لقوى السوق الذي يتم من خلال القرارات الفردية المتضاربة ، وانما على الخطة التي تسعى الى تنسيق النشاطات الاقتصادية تنسيقا مقدما وتحقيق أداء متوازن للعملية الاقتصادية عن طريق تنفيذ ما ورد في الخطة ٠

محتويات الكتاب

صفحة

الباب الاول

الاقتصاد السياسي كعلم

الباب الثاني

تاريخ الاقتصاد السياسي

صفحة

صفحة

مطبعة التوني

٣ شارع الفلكي - الاسكندرية

☎ ٤٨٣٧٤٢٢